

عاريان الإامن بنندقية

لقد كان انقلاب
(25 أكتوبر) في
السودان جسرا
ضروريا إلى (أبريل 2023)
فالتعاون في الانقلاب لا
يثبت وحدة الهدف والمشروع،
مثلما أن الحرب اللاحقة
للانقلاب لا تمحو التعاون
السابق. في الحالين، تصرفت
مراكز القوة المسلحة وفقا لما تراه
حاميا لمصالحها في لحظة محددة.
وهذا يفسر لماذا لم يؤد نجاح الانقلاب
وإسقاط الحكومة المدنية إلى استقرار النظام.
لقد حسم الانقلاب سؤالاً واحداً، هو إخراج المدنيين
من مركز السلطة التنفيذية، وترك أسئلة الأطماع
والمصالح وتوزيع القوة بين المسلحين أكثر عرياً.

25 أكتوبر.. الثورة مستمرة

لم تكن المقاومة المدنية بعد الانقلاب تفصيلاً عابراً في المشهد السياسي. لقد أثبتت أن شرعية السلطة لا تُصنع بالبيانات العسكرية، ولا تُستمد من السيطرة على مؤسسات الدولة، ولا تتحقق بمجرد إجبار المسؤولين على مغادرة مكاتبهم. الشرعية تنبع من إرادة الناس، ومن قدرتهم على المشاركة الحرة في تقرير مصيرهم، ومن وجود مؤسسات تحاسب الحاكم وتحمي الحقوق وتمنع احتكار السلطة.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى في انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر: لقد أراد أصحابه إنهاء الثورة، فإذا بهم يعيدون تثبيت معناها في الوعي العام. أرادوا إقناع السودانيين بأن الديمقراطية ترف لا تحتلها البلاد، فإذا بهم يكشفون أن غياب الديمقراطية هو أحد أبواب الانهيار. أرادوا إضعاف القوى المدنية، فإذا بالقمع بمنح قطاعات واسعة من المجتمع سبباً إضافياً للتمسك بحقها في الحكم المدني. وأرادوا إغلاق الطريق أمام المستقبل، فإذا بهم يفتحون جرحاً عميقاً في جسد الدولة، جرحاً لم تتوقف البلاد عن النزف منه حتى اليوم. لكن التاريخ لا يفر بالأنوار وحدها، ولا تكفي شجاعة الجماهير لتفسير كل ما تلا الانقلاب. فقد كشفت السنوات الخمس أيضاً عن عجز القوى المدنية عن بناء جبهة موحدة قادرة على حماية الانتقال، وعن هشاشة الترتيبات التي قامت عليها الشراكة، وعن عمق الأزمة التي تركها النظام السابق في مؤسسات الدولة، وعن خطورة الاعتقاد بأن التغيير السياسي يمكن أن يكتمل من دون إصلاح حقيقي للمؤسسة العسكرية والأمنية، وإخضاعها لسلطة مدنية دستورية.

من ثبات الحرب في الخامس عشر من أبريل 2023، لنضع السودان أمام الكارثة الأكبر، وتكشف أن الصراع على السلطة، حين يُترك رهينة للسلاح ومراكز القوة المسلحة، لا ينتهي بانقلاب ولا يُحسم بإعلان سياسي. لقد انفجرت التناقضات التي لم تُعالج، وتحولت المنافسة بين الجنرالين اللذين أطاحا معاً بالحكومة المدنية إلى حرب دموية، دفع المدنيين ثمنها من أرواحهم ومنازلهم وأرزاقهم وحقوقهم في الحياة.

لا يجوز اختزال الحرب في انقلاب أكتوبر وحده، فمسؤولية الحرب وأسبابها المباشرة وتطوراتها تحتاج إلى قراءة مستقلة. لكن من المستحيل أيضاً فهم الطريق الذي قاد إلى الخامس عشر من أبريل من دون التوقف عند الخامس والعشرين من أكتوبر، حين ضرب المسار المدني، وأضعفت المؤسسات الانتقالية، وأعيد مركز الثقل السياسي إلى القوة المسلحة، وأغلقت واحدة من أهم النوافذ المتاحة لبناء نظام يحكم فيه القانون الجميع، بمن فيهم أصحاب السلاح.

لقد أثبتت السنوات اللاحقة أن الانقلاب لم يحقق استقراراً، ولم يققز الاقتصاد، ولم ينه الصراع على السلطة، ولم يحم الدولة من التفكير. على العكس، انتهى السودان إلى حرب مفتوحة، ولما بين النازحين واللاجئين، وانهيار واسع للخدمات، وتدمير للمنازل والأبنية التحتية، واتساع رقعة الجوع، وتهديد مستقبل أجيال كاملة. وبينما كانت البلاد تحتاج إلى توحيد مؤسساتها تحت سلطة شرعية، أصبحت مؤسساتها وأراضيها نفسها مسرحاً للصراع المسلح.

لذلك هي الحصلة التي ينبغي أن نُقرأ في ذكرى الانقلاب، لا باعتبارها مناسبة لاستعادة الشعارات فحسب، بل فرصة لمراجعة الطريق الذي أوصل البلاد إلى هذا المنحدر. فمن يعتقد أن الأزمة يمكن أن تنتهي بانتصار عسكري لطرف على آخر، من دون معالجة جذور احتكار السلطة، ومن دون بناء جيش مهني موحد خاضع لسلطة المدنية، ومن دون إعادة تأسيس الدولة على المواطنة وسيادة القانون، إنما يؤجل الانفجار ولا يمنع تكراره.

إن استعادة الثورة لا تعني العودة إلى ما قبل الخامس والعشرين من أكتوبر وكان شيئاً لم يحدث. فالبلاد غيّرت، والمجتمع دفع أثماناً هائلة، وتجربة الانتقال نفسها كشفت نقاط ضعف لا يجوز تجاهلها. المطلوب هو استعادة جوهر الثورة، وتطوير أدواتها، وبناء مشروع مدني ديمقراطي قادر على مواجهة شبكات المصالح، ومقاومة خطاب الكراهية، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، وحماية حقوق الضحايا، ومنع الإفلات من العقاب.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك بإقصاء الناس أو مصادرة حقوقهم في الاختلاف، ولا بتحويل القوى المدنية إلى جزء متناحرة، ولا بالتعامل مع السلام باعتباره تسوية بين أصحاب السلاح وهدمهم. السلام الذي يستحقه السودانيون هو الذي يوقف القتل، ويفتح طرق الإغاثة، ويعيد النازحين واللاجئين إلى ديارهم طوعاً وإماتاً، ويضمن المحاكمة، ويؤسس لانتقال مدني ديمقراطي لا تستطيع قووه بتذيقه أن تعطل مساره مرة أخرى.

في الذكرى الخامسة، ليس السؤال عما إذا كان الانقلاب قد نجح في إسقاط الحكومة؛ فهذا ما حدث بالفعل. السؤال الأهم هو: هل نجح في إسقاط الثورة من وجدان السودانيين؟ والإجابة، كما كتبت في المواقب، وكما أثبتتها تضحيات الشباب، وكما كشفتها السنوات التالية، هي أن الثورة لم تمت يوم سقطت الحكومة، وإن كانت قد تعرضت لضربات قاسية، وانقسامات مؤلمة، وانتكاسات كبرى.

الثورة ليست حكومة بعينها، ولا شخصاً في منصب، ولا وثيقة دستورية وحدها. الثورة هي حق السودانيين في ألا يكونوا رعايا في وطنهم، وفي ألا يُفرض عليهم حاكم بقوة السلاح، وفي أن يعيشوا أحراراً متساوين أمام القانون، وفي أن يقرروا مستقبلهم عبر مؤسسات مدنية ديمقراطية.

لقد أراد الجنرالان أن يدفنا هذا الحلم في الخامس والعشرين من أكتوبر. وبعد خمس سنوات، وبينما لا تزال البلاد تنزف تحت وطأة الحرب، فإن أعظم ما يمكن أن نتعلمه من تلك الذكرى هو أن الانقلاب على إرادة الشعوب قد ينجح في تعطيل مسارها، وقد يفرض عليها أثماناً باهظة، لكنه لا يستطيع أن يمنع الاستبداد حقاً دائماً في الحكم.

سبقي الخامس والعشرين من أكتوبر يوماً أسود في تاريخ السودان، لا لأنه أسقط حكومة انتقالية وحسب، بل لأنه أضاع فرصة كان يمكن أن تسلك فيها البلاد طريقاً مختلفاً، قبل أن تتراكم الكلفة وتصل إلى هذا الخراب.

وسيجل درس ذلك اليوم حاضراً: حين يتفق أصحاب السلاح على مصادرة السياسة، يدفع الوطن كله الثمن. وحين تغلق أبواب التغيير السلمي، تصبح الأزمات أكثر تعقيداً، وتصبح استعادة الدولة أشق وأطول طريقاً.

ومع ذلك، لم تكن آخر كلمات الثورة قد كتبت. فما زال في السودان من يرفض الحرب، ويتمسك بالحياة، ويطالب بالحرية والسلام والعدالة، ويؤمن بأن البلاد أكبر من الجنرالين، وأكبر من النفاق، وأكبر من كل مشروع يريد إخضاعها لإرادة فرد أو جماعة.

بعد خمس سنوات، لم يعد الخامس والعشرون من أكتوبر مجرد ذكرى انقلاب. إنه شاهد على ما خسره السودان حين أجهض انتقاله، وعلى ما يمكن أن يخسره أكثر إذا لم يستعد حقه في بناء دولة مدنية ديمقراطية. فالجنرالون يستطيعون إسقاط الحكومات، لكنهم لا يمكنون حق إسقاط الشعوب من التاريخ. @عادل السياسي

لم يكن انقلاباً على حكومة، بل محاولة لاغتياح مستقبل بلد بأكمله. في الخامس والعشرين من أكتوبر عام 2021، لم يكن السودان على موعد مع انقلاب عسكري فحسب، بل مع لحظة كاشفة أنزاح فيها الستار عن مشروع كامل ظل يعمل، منذ اللحظة الأولى لولادة الحكومة الانتقالية، على إجهاد الثورة، وتقويض مؤسسات الدولة، وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. يومها، اتفق الجنرالان عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو على الانقضاض على حكومة الثورة، بعدما فشلوا محاولتهما المتواصلة في إضعافها من الداخل، وتعطيل مسيرتها، وتحريض الشارع عليها، وتشويه صورتها أمام السودانيين والعالم. خمس سنوات مضت، وما زالت البلاد تدفع أثماناً ذلك اليوم المشؤم. خمس سنوات تكفي لتكشف أن ما جرى لم يكن خطأ عابراً في حسابات الانتقال، ولا خلافاً إدارياً بين شركاء في سلطة الانتقالية، ولا استجابة لضرورات فرصتها الأوضاع الاقتصادية والسياسية، كما حاول الانقلابيون ومؤيديهم أن يسوقوا للرأي العام. كان الأمر، في جوهره، صراعاً على مستقبل السودان: هل تمضي البلاد نحو دولة مدنية ديمقراطية، تستمد شرعيتها من إرادة شعبها، أم تعود إلى قبضة العسكر وشبكات المصالح التي ثار السودانيون عليها في ديسمبر؟

منذ أن أدى الدكتور عبد الله حمدوك القسم رئيساً للوزراء، كانت هناك قوى تنظر إلى الحكومة الجديدة باعتبارها تهديداً وجودياً لمصالحها، لا لأنها امتلكت عصاً سحرية لحل أزمات السودان المتراكمة، ولا لأنها حققت في شهر ما عجزت عنه الدولة لعقود، بل لأنها فحقت نافذة أمل في إمكانية بناء دولة مختلفة، واستعادة علاقة السودان بالعالم، وتفكيك منظومة الاستبداد والفساد، ووضع البلاد على طريق التحول الديمقراطي.

كانت الحكومة، رغم ضعفها والتعقيدات التي أحاطت بها، تحظى بقبول قطاعات واسعة من الشارع، وبإهتمام دولي منح السودان فرصة نادرة للخروج من عزلته، واستعادة موقعه، والانخراط في مسار اقتصادي وسياسي جديد. كان العالم يراقب تجربة انتقالية استثنائية، وكان السودانيون، الذين دفعوا أثماناً باهظة من دمائهم وحرياتهم، يريدون أن يروا ثمار ثورتهم تتحول إلى مؤسسات وقوانين وحقوق وحياة أفضل.

لكن هذا المشهد لم يكن مقبولاً لدى أصحاب المشروع المضاد للثورة. كيف يمكن السماح لحكومة مدنية بأن تنجح؟ وكيف يمكن أن تستعيد الدولة عافيتها بعيداً عن الهيمنة العسكرية؟ وكيف يمكن أن تنتقل السلطة، في نهاية المطاف، إلى المدنيين، بينما ظلت قطاعات من المؤسسة العسكرية وشبكات النظام السابق تنظر إلى الانتقال باعتباره خطراً ينبغي احتواؤه قبل أن يستكمل شروط نجاحه؟

هنا بدأت حرب الاستنزاف السياسية. تارة بإغلاق الطرق وتعطيل الحياة العامة، وتارة بتسريب قرارات الحكومة بصورة مبيتة، أو إجراء تصريحات مسؤوليها من سبائهم، أو تضخيم إخفاقاتها، أو تحويل كل خطوة تخطوها إلى مادة للسخرية والتشكيك. لم يكن المطلوب تصحيح أخطاء الحكومة أو محاسبتها، وهي أخطاء كانت موجودة بالفعل، بل جعلها تبدو عاجزة عن إدارة البلاد، وإقناع الناس بأن الثورة لم تجلب سوى الفوضى والضيق، وأن الديمقراطية لا تصلح للسودان، وأن العسكر وحدهم قادرين على فرض الاستقرار.

كانوا يريدون صناعة واقع سياسي خاقي، تتناقل فيه ثقة المواطنين بالحكومة، وتراجع فيه قدرة الدولة على اتخاذ القرار، وتصحيح فيه الأزمات اليومية أدوات للاستنزاف السياسي. وكلما حاولت الحكومة أن تفتح نافذة للحل، أغلقت أمامها أبواب أخرى. وكلما اقتربت من معالجة ملف يمس مصالح القوى المستفيدة من النظام القديم، ارتفعت أصوات التشكيك، وتكاثرت العرائيل، واشتدت الحملات.

لم تكن كل تلك الأزمات من صنع جهة واحدة، ولم تكن الحكومة فوق النقد أو معفاة من المسؤولية عن أخطائها. لكن الحقيقة التي لا يجوز طمسها هي أن حكومة انتقالية محاصرة بمراكز قوى متعارضة، ومقيدة بشراكة عسكرية غير متكافئة، لا يمكن تقييم تجربتها بمعزل عن الذين امتلكوا أدوات التعطيل، ثم استخدموا نتائج التعطيل ذليلاً على فشلها.

كان المطلوب أن تفشل الحكومة، ثم أن يقدم فشلها المزعوم باعتباره مبرراً لإسقاطها. وعندما لم تحقق حملات الإضعاف أهدافها كاملة، وعندما ظل احتمال استكمال الانتقال قائماً، وعندما بدأت تتشكل، رغم كل شيء، ملامح سلطة مدنية تسعى إلى تثبيت أركان الدولة، انقلع المتآمرون من محاولات الإرباك إلى حسم المعركة بالقوة. اجتمع الجنرالان، واستجمعا ما استطاعا من قوى ومصالح متضرة من مسار الثورة، وانقضوا على الحكومة في الساعات الأولى من صباح الخامس والعشرين من أكتوبر.

كان الانقلاب ضربة مباشرة للوثيقة الدستورية، وللشراكة الانتقالية، ولأمال التي حملها ملايين السودانيين حين خرجوا إلى الشوارع مطالبين بالحرية والسلام والعدالة. اعتقل رئيس الوزراء، ووضع المسؤولون المدنيون تحت الضغط، وأعلنت إجراءات استثنائية قُدمت بوصفها طريقاً لإنقاذ البلاد، بينما كانت في حقيقتها إغلاقاً للباب الذي فتحته الثورة أمام السودانيين لاستعادة حقوقهم في اختيار من يحكمهم.

ظن الانقلابيون أن الأمر انتهى. ظنوا أن اعتقال رئيس الوزراء، وتعطيل المؤسسات، وفرض الأمر الواقع، كفيل بإعادة الشارع إلى البيوت، وإعادة السياسة إلى الغرف المغلقة، وإعادة السودان إلى الزمن الذي يقرر فيه الجنرالون مصير البلاد، ثم يطلبون من المواطنين التصديق للنتائج.

لكنهم أخطأوا في قراءة السودان، وأساعوا تقدير ذاكرة شعبه. ذلك الشارع الذي اعتقدوا أنه تعب من الثورة، أو انصرف عنها، أو فقد ثقته بقدرته على التغيير، عاد إلى الميادين أكثر غضباً وصلابة. لم يكن الانقلاب نهاية الثورة، بل كان، على نحو لم يتوقعه أصحابه، سبباً في تجديدها، وإعادة تعريف معركتها، وكشف حقيقة الصراع الذي حاولت الدعاية السياسية تخفيه بشعارات الإنقاذ والاستقرار.

خرج السودانيون في المواقب، وارتفعت الهتافات من جديد، وواجه الشباب الرصاص والغاز والخوف. لم تكن تلك المواقب مجرد احتجاج على اعتقال حمدوك أو حل الحكومة، بل كانت رفضاً صريحاً لعودة الوصاية العسكرية، وتأكيداً أن الثورة لم تكن تفويضاً مؤقتاً يمنحه الشعب من إنشاء من الجنرالان، ثم يسحبه الجنرالان متى شاؤوا.

وكلما تصاعد القمع، انتسخت رقعة الغضب، وكلما سقط شهيد، خرجت من دمه حجة جديدة على أن السلطة التي تزعم حماية البلاد لا تتردد في استهداف أبنائها حين يطالبون بحقوقهم في حكم مدني. وكلما ظن أصحاب الانقلاب أنهم نجحوا في كسر إرادة الشارع، عاد الشارع ليقول إن الذي شكك في يمنح الانقلاب شرعية، وإن الرصاص قد يفرق موكباً، لكنه لا يستطيع أن يحوو قضية من ضمير شعب.

من أكتوبر 1964 إلى أكتوبر 2026:
هل نتعلم من تاريخنا؟

حيدر المكاشفي 14

عرش على جماجم الجياع
البرهان وجنون الحاكم المطلق

احمد عثمان المبارك 27

مناوي وجبريل وتمبور..
صالحوا الجلاذ وخذلوا الضحايا

إبراهيم هباني 34

السودان إلى أين؟..
دولة تقف على حافة المجهول

الهادي الشواف 45

العمل الديمقراطي والثقافي
في مواجهة الأزمات

فاطمة القدال 56

طبيعة الانتخابات الأمريكية الاتحادية

البروف / أبو بكر حمد 67

رغم الضغوط والانتقادات الأمريكية..
جائزة ساخاروف للجنائية الدولية

ندى فاروق 73

ما بين سياسات البنك الدولي،
والنهب الحكومي المقتن

عثمان عبدالله فارس 79

حكاية من بيتي (45)
كشمبيرة (سبعة)

محمد أحمد الفيلاي 107

عق جدير

لقد كان انقلاب
(25 أكتوبر) في
السودان
جسراً
ضرورياً إلى (أبريل 2023)
للثماون في الانقلاب لا
يقت وحد الهدف والمنشروع،
مظما أن الحرب الألفة
للانقلاب لا تمحو الثماون
الشايق في الحالفن، تصرفت
مراكز القوة المسلحة وفقاً لما فراه
حاميا لمصالحها في لحظة محددة
وهذا يفسر لماذا لم يؤد نجاح الانقلاب
واسقاط الحكومة المدنية إلى استقرار النظام،
لقد حسم الانقلاب سؤالاً واحداً، هو إخراج المدنيين
من مركز السلطة التنفيذية، وترك أسئلة الاطماع
والمصالح وتوزيع القوة بين المسلحين أكثر عرياً.

حمدوك :

روح

ديسمبر

لاتزال حية

20

الخضروات..

نكهة

باهظة

الثمن

10

شرق الجزيرة..

تقاوم عسكرية

الحياة وتبدأ

من الصفر

06



أزمات

الخرطوم

لا تنتهي

04

الفاشر.. سنة

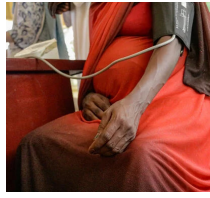
على النكبة وآلاف

الضحايا بلا توثيق

أو عدالة

37

32



الدمازين..

الحوامل يواجهن

المسيرات وحمى

الضنك أيضاً

29

إضراب المعلمين..

صورة لتخلي

الدولة عن

واجباتها

الفتيات في

(كرياندونغو)

يصنعن الفوط

الصحية يدويا

63

وسط انقسام عميق..

(الشعبي) يدشن عودة

نشاطه إلى الخرطوم...

هل تنتعش الأحزاب؟

53

النشر الإلكتروني تحت طائلة

القانون الجنائي السوداني:

خطوة نحو «إعدام»

حرية الصحافة

48

الفاشر..

حين يعجز

الناجون

عن الكلام

41

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:

UGANDA, CENTRAL KAMPALA, CENTRAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO



رئيس التحرير
عثمان فضل الله





أزمات الخرطوم لا تنتهي

تشهد الخرطوم أزمة حادة في المواصلات بسبب ندرة الوقود، مع اصطفاف مئات السيارات أمام المحطات لساعات وأيام، ومعاناة المواطنين في الوصول إلى وسائل النقل.

ملخص

امتدت المعاناة إلى الموظفين والعمال وأصحاب السيارات، فيما ارتفع سعر جالون الوقود في السوق السوداء إلى 100 ألف جنيه، مستفيدًا من الأزمة ونقص الإمدادات.

يُعد طلاب المدارس والجامعات الأكثر تضررًا من الأزمة، وسط أنباء عن اتجاه السلطات إلى تجميد الدراسة بسبب تعذر وصول أعداد كبيرة من الطلاب إلى مؤسساتهم التعليمية.

وفي محاولة لاحتواء الأزمة، أعلنت لجنة الطوارئ بولاية الخرطوم اتخاذ تدابير لتنظيم توزيع الوقود، تشمل تحديد كميات التزود، ومنع صرفه خارج خزانات السيارات، وتصنيف المحطات، ومنع الركشات غير المرخصة من التزود بالوقود.

«تشهد العاصمة الخرطوم أزمة في المواصلات بسبب ندرة الوقود، حيث تصطف مئات السيارات أمام المحطات لعدة أيام».

الخرطوم- أفق جديد



تشهد العاصمة الخرطوم أزمة في المواصلات بسبب ندرة الوقود، حيث تصطف مئات السيارات أمام المحطات لعدة أيام، ويقف العديد من المواطنين على الطرقات لساعات طويلة في انتظار وصول وسائل النقل الجماعي، والتي غالبًا ما تصل ممتلئة، بسبب الندرة فيها. ويعد طلاب المدارس والجامعات الأكثر معاناة وتضررًا من الأزمة، ونقلت مصادر محلية بأن السلطات في الخرطوم تتجه لتجميد الدراسة بالعاصمة الخرطوم نتيجة لعدم وصول أعداد كبيرة من الطلاب إلى مدارسهم وجامعاتهم بسبب أزمة الوقود. معاناة الوقود جعلت الكثيرين من الموظفين والعمال ينقطعون عن مكاتبهم ويتجولون من محطة إلى أخرى، والانتظار بالساعات على أمل الوصول إلى (قوهة مسدس الطرمبة).

يقول عمار لـ «أفق جديد» إنه اضطر إلى إيقاف السيارة بالمنزل، وأصبح يتجول بين المحطات لمعرفة مواعيد وصول الوقود، وقال إن الأمر أصبح مرهقًا ومتعبًا، خاصة للذين يترزقون من سياراتهم، مشيرًا إلى صعوبة الحصول على الوقود من الطرمبات، في وقت وصل فيه سعر الجالون في السوق السوداء إلى 100 ألف جنيه (نحو 10 دولارات).

وسط تلك الحالة من المعاناة والفوضى، ينشط تجار السوق السوداء الذين يجلسون ويتابعون موقف الطرمبات، ويتبادلون التواصل فيما بينهم للوصول إلى المحطات النشطة والحصول على كميات من الوقود ومضاعفة سعرها في الخارج. وبسبب ازدياد معاناة الوقود، قالت لجنة عليا للطوارئ وإدارة الأزمة بولاية الخرطوم

إنها ستعمل بالتدابير التي أوصت بها إدارة النقل العام والبترول بالولاية لإدارة المتوفر من الوقود، لمعالجة التكدس أمام محطات الوقود، وتحديد سقف التزود بالوقود، ومنع صرفه خارج (التنك)، والعمل بنظام تخصيص المحطات حسب التصنيف المقترح، ومنع (الركشات) غير المرخصة من التزود بالوقود، وغيرها من الضوابط التي سيتم الإعلان عنها.

- «يقف العديد من المواطنين على الطرقات لساعات طويلة في انتظار وصول وسائل النقل الجماعي، والتي غالبًا ما تصل ممتلئة».



شرق الجزيرة.. تقاوم عسكرة الحياة وتبدأ من الصفر

عاد سكان شرق الجزيرة والبطانة إلى قراهم أواخر 2025، بعد أشهر من النزوح، ليجدوا منازلهم ومرافقهم العامة مدمرة ومنهوبة، وسط انهيار خدمات المياه والكهرباء والصحة والتعليم.

ملخص

وبالعون الذاتي، يعمل الأهالي على إعادة تأهيل المستشفيات والمدارس وآبار المياه وخدمات الكهرباء، لكن الحرب حرمت آلاف الطلاب من التعليم لسنوات، فيما لا تزال أسر كثيرة تعاني فقدان مدخراتها ومصادر رزقها.

وفي ظل الجدل حول عسكرة الحياة وانتشار السلاح، بدأ بعض الشباب الذين حملوا السلاح خلال الحرب العودة إلى أعمالهم المدنية، مؤكدين أن الزراعة والتجارة والرعي تمثل حياتهم الطبيعية.

وتفاقت الأوضاع المعيشية مع ارتفاع أسعار الغذاء واللحوم والذرة، وسط ضعف الدخل وانقطاع الكهرباء في قرى عديدة، لتواجه المنطقة تحديات كبيرة في استعادة الحياة من الصفر.

«حين عدت، وجدت البيت مقلوباً رأساً على عقب. نهب اللصوص كل شيء وحفروا الأرض بحثاً عن الذهب».

مغيرة حربية



في اتجاه عسكرة الحياة وانخراط الشباب في تشكيلات عسكرية مختلفة، وينقسم المجتمع حيال عسكرة الفضاء العام، فبينما يرى البعض ضرورة امتلاك أسلحة للدفاع عن النفس، يرى آخرون إن إغراق المنطقة بالسلاح سيجريها لدائرة عنف طويلة. يقول عبد الله ود شوراني، وهو اسم مستعار لشباب التحق بإحدى التشكيلات العسكرية بالمنطقة إبان الحرب، ولكنه ترك حمل السلاح بعد عودة الحياة لطبيعتها، إنه كان يدافع عن أهله ومنطقته: «حملت السلاح ليعود الناس لبيوتهم وبمجرد عودة الحياة لطبيعتها لا أرى ضرورة لحمل السلاح». ويضيف: «أعرف كثيراً من الشباب تركوا حمل السلاح وذهبوا لأعمالهم المدنية. نحن لسنا مقاتلين، نحن تجار ومزارعين ورعاة».

ويخبر ود شوراني إن بعض الرعاة في المنطقة يمتلكون أسلحة خفيفة للدفاع عن قطعانهم ومواشيهم: «هذا شيء طبيعي ومحدود». وتمتد شرق الجزيرة في رقعة واسعة من سهل البطانة، ضمن مناخ السافانا الفقيرة، ومساحتها حوالي 8449,45 كم²، وتشكل حوالي ثلث مساحة ولاية الجزيرة، وتضم أكثر من 514 قرية وبلدة، نزح منها أكثر من 400 قرية، خلال اجتياح قوات الدعم السريع للمنطقة، في أكتوبر 2024، انتقاماً من تحول القائد الميداني أبو عاقلة كيل لجانب الجيش؛ نزحوا صوب القضارف وحلفا الجديدة وشندي وأمدرمان. ويعمل الأهالي بالزراعة والرعي والتجارة، وقد اشتهرت المنطقة بالتعليم الباكر للفتيات منذ العام 1903، حين أسس الشيخ بابكر بدري أول فصل لتعليم البنات بمدينة رفاعة، حاضرة المحلية.

بالعون الذاتي ومن الصفر

خلّفت الحرب والنزوح واقعاً أليماً لأكثر من مليون ونصف شخص بالمنطقة، فقدوا جميع مدخراتهم وانهارت مداخلهم اليومية وفقدوا فرص العمل المعتادة: «إزاء هذه المعاناة التي لم تختبر مثلها قبلاً، نحاول استعادة الحياة

منذ عودتهم إلى ديارهم وقراهم أواخر العام 2025، بعد نزوح وتشرد قاس لأربعة أشهر بمناطق مختلفة، أخذ مواطنو وسكان شرق الجزيرة والبطانة، وسط السودان، يتدرجون في استعادة حياتهم المعيشة واليومية، شيئاً فشيئاً، وسط تحديات جمة وخراب بشع، طال المنازل والمرافق العامة للقرى والخدمات الأساسية، في المياه والكهرباء والصحة والتعليم.

خاوية على عروشها

يخبر عبد العال عبد الله، من أهالي قرية التبيب النافعاب، جنوب شرقي رفاعة، إنهم حين عادوا لم يجدوا شيئاً، وكانوا قد تركوا كل شيء في محله وفروا بأرواحهم بحثاً عن النجاة: «تركنا البيوت ممتلئة بالأثاث، والحقول يانعة بسنابل الذرة تنتظر الحصاد، وحين عدت، وجدت البيت مقلوباً رأساً على عقب. نهب اللصوص كل شيء وحفروا الأرض بحثاً عن الذهب، فعلوا ذلك بكل بيوت القرية وحصد (الشفشافة) الذرة في البلدات، ونهبوا كل القرى بلا هوادة أو رحمة. حين عدنا لم نجد حتى شيئاً ننام عليه». يقول بحسرة في حديثه مع «أفق جديد»، مضيفاً أن النهب والخراب امتد للمرافق العامة في القرية والقرى المجاورة: «لم تنجو حتى محاولات الكهرباء من النهب والتخريب، وامتدت يد اللصوص للأجهزة في مستشفى القرية، وهو أكبر مستشفى يقدم الخدمات الطبية والعلاجية لأكثر من 10 أخرى، وطال النهب المدارس والمحال التجارية وورش الحدادة والنجارة وكل شيء. لم تنجو سوى الجدران التي وقفت صامتة تلفها الوحشة ويغطيها الظلام».

جدل حول العسكرة

دفعت الحرب منطقة شرق الجزيرة والبطانة

«لم تنج سوى الجدران التي وقفت صامتة تلفها الوحشة ويغطيها الظلام».

حملت السلاح ليعود الناس لبيوتهم، وبمجرد عودة الحياة لطبيعتها لا أرى ضرورة لحمل السلاح».



«إزاء هذه المعاناة التي لم نختبر مثلها من قبل، نحاول استعادة الحياة من الصفر».

«ثلاث دفعات حرمت من التعليم النظامي للأبد، وهي الدفعات 23 و24 و25 في المرحلة المتوسطة».



غلاء فادح

يصف فضل سوق تمبول الذي يرتاده المواطنون في تمبول والقرى والمناطق المجاورة، بأنه ليس مجرد مكان للبيع والشراء، بل شريان اقتصادي وحيوي يخدم شريحة واسعة من السكان، وينعقد أيام السبت والثلاثاء لبيع الأبقار والأغنام وأيام الجمعة والاثنين لبيع الإبل. لكنه يشكو ارتفاع الأسعار في سوق تمبول مقارنة مع أسواق أخرى، حيث يصل كيلو اللحم لنحو 60 ألفاً، ويصل سعر جوال الذرة من نوع الفترية إلى 650 ألف جنيه للجوال الواحد، بينما يتراوح السعر لصنف الدبر ما بين 600,000 إلى 700,000. يقول: «في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، أصبح المواطن يبحث عن أبسط احتياجات أسرته، من المواد الغذائية إلى الخضروات واللحوم، وسط دخل محدود والتزامات معيشية متزايدة». ويعزو فضل ارتفاع الأسعار لغياب أجهزة الدولة وتكاليف الترحيل والوقود وانهايار العملة والضمير الوطني، حدّ قوله.

من الصفر». يقول عبد العال، ويمضي معدداً انجازات الأهالي إعادة تأهيل المرافق في القرية من خلال مبادرات التضامن الذاتي فيما بينهم؛ حيث استأنفت المستشفى عملها بعد استجلاب معدات طبية بواسطة أبناء القرية أنفسهم، وتأهيل العنابر وعودة الكوادر الطبية للعمل، وقد اسهمت المستشفى في تخفيف وطأة الأمراض والوبائيات التي اجتاحت المنطقة إثر تدهور البيئة في أعقاب عودة الأهالي، منها حمى الضنك والمالريا والحميات الأخرى. وواصل الأهالي، يقول عبد العال، في ترميم المنشآت الأخرى، منها المدارس وآبار المياه وخدمة الكهرباء. يقول: «زودت جميع الآبار بالطاقة الشمسية ودفعنا مبلغ (80) مليار للمحول الرئيسي وخصص صندوق شهري لتسيير العملية التعليمية من كتب ووسائل وإجلال ودفع مستحقات المعلمين في المدارس بمراحلها المختلفة، والتي تضم 4 ألف طالب». لكن عبد العال يقول أيضاً أن ثلاث دفعات حرمت من التعليم النظامي للأبد، وهي الدفعات 23 و24 و25 في المرحلة المتوسطة. «لم يذهبوا للمدرسة لثلاثة سنوات بسبب الحرب وغياب مؤسسات التعليم وإدارته في المحلية، من بينهم بنتي وولدي وآلاف التلاميذ في محلية شرق الجزيرة، لم يجدوا فرصة لتوفيق أوضاعهم التعليمية حتى اليوم».

بدوره يشكو فضل عبد الباسط، من قرى السدارنة، شمال شرق مدينة تمبول، من انقطاع خدمة الكهرباء في كثير من القرى والفرقان بشرق الجزيرة، ويوضح في حديثه مع «أفق جديد» أن كثيرين من الأهالي حول المنطقة لا يزالون يعانون من تبعات صدمة الحرب والنزوح وفقد كامل مدخراتهم ومواشيهم. يقول: «فقد أغلب الناس سبل كسب العيش وتأمين قوتهم، حيث كانوا يعتمدون تربية الأغنام المنزلية وحليب الأبقار في معاشهم اليومي ويوفرون الغذاء من زراعة البلديات بالذرة والدخن». ويضيف: «أصبح الناس يشترون الذرة بمبالغ طائلة بعد فشل خريف هذا العام، وهو شيء لم يعتاده الناس في هذه المناطق».

«فقد أغلب الناس سبل كسب العيش وتأمين قوتهم، حيث كانوا يعتمدون
تربية الأغنام المنزلية وحليب الأبقار في معاشهم اليومي».



الخضروات.. نكهة باهظة الثمن

ملخص

أدى ارتفاع أسعار الخضروات في السودان إلى تقليص مشتريات الأسر، مع تجاوز سعر كيلو الطماطم 26 ألف جنيه، والخيار 15 ألفاً، وارتفاع تكلفة مكونات السلطة، في ظل تراجع القدرة الشرائية وزيادة تكاليف المعيشة.

تواجه الزراعة صعوبات إضافية في مشروع الجزيرة والمناقل، حيث تراوحت المساحات المزروعة بين 600 و700 ألف فدان من أصل أكثر من مليون فدان مقترحة، وسط نقص التمويل والمدخلات وتعثر الري، ما يثير مخاوف بشأن حجم الإنتاج والإمدادات للأسواق.

يعزو تجار ومزارعون ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكاليف التقاوي والأسمدة والوقود والنقل، إلى جانب تعدد الوسطاء. كما تراجع المساحات المزروعة بالخضروات على الشريط النيلي غرب النيل، وفقاً لتقديرات تاجر، مع تحول أراضٍ إلى كمائن لصناعة الطوب.

تتفاقم الأزمة في ظل انعدام الأمن الغذائي، إذ توقعت تقديرات الفاو أن يواجه نحو 19,5 مليون شخص مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي خلال 2026. ويطالب مختصون بمعالجة مشكلات الإنتاج والري والنقل وتوفير التمويل، لتخفيف الضغوط على المنتجين والمستهلكين.

«أدى ارتفاع أسعار الخضروات في السودان إلى تقليص مشتريات الأسر، مع تجاوز سعر كيلو الطماطم 26 ألف جنيه، والخيار 15 ألفاً، وارتفاع تكلفة مكونات السلطة».

أفق جديد

الإنتاج والبنية التحتية، وأثرت في حركة النقل والإمداد. كما ساهم ارتفاع تكاليف الوقود ومدخلات الإنتاج وتراجع قيمة العملة المحلية في زيادة الأعباء على المنتجين والتجار.

ويقول طارق عبد العزيز لـ «أفق جديد» إن المزارعين يواجهون ارتفاعاً في أسعار التقاوي والأسمدة والوقود، إلى جانب تكاليف نقل المحاصيل إلى الأسواق. ويرى أن تعدد الوسطاء في عمليات البيع والشراء يزيد الأعباء على المنتجين والمستهلكين.

وتبدأ تكاليف الخضروات من مرحلة الزراعة، حيث يحتاج المزارع إلى توفير مستلزمات الإنتاج والري والعمالة، قبل أن يتحمل نفقات نقل المحصول وتسويقه. ومع ارتفاع هذه التكاليف تصبح الزراعة أكثر صعوبة بالنسبة إلى المزارعين الذين لا يملكون التمويل الكافي، بينما تنعكس زيادة نفقات الإنتاج والنقل على الأسعار التي يدفعها المستهلك.

كما تؤثر صعوبات التمويل ومشكلات الري والمخاطر الأمنية في قدرة المزارعين على مواصلة نشاطهم، وقد تدفع بعضهم إلى تقليص المساحات المزروعة، وهو ما يستدعي متابعة حجم الإنتاج والمعرض في الأسواق لتحديد أثر هذه العوامل على الأسعار.

الأراضي الزراعية تنافسها كمائن الطوب

ومن المشكلات التي يشير إليها عبد العزيز تقلص المساحات المزروعة بالخضروات على الشريط النيلي غرب النيل، الممتد من جسر شمبات إلى الريف الشمالي لأم درمان. ويقول إن المساحات المزروعة بالخضروات في المنطقة تراجعت إلى نحو 20 في المئة، مقابل تحول قرابة 80 في المئة من الأراضي إلى كمائن لصناعة الطوب.

ويعزو عبد العزيز هذا التحول إلى ارتفاع عائد صناعة الطوب المحروق مقارنة بالزراعة، وفق تقديره، في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وعدم ضمان تحقيق عائد مناسب. ويؤدي تراجع المساحات المخصصة لزراعة

لم تعد الخضروات التي اعتاد السودانيون تناولها مع الكسرة والطبيخ والبقول والطعمية والعدس متاحة بالقدر نفسه لدى كثير من الأسر. فقد ارتفعت أسعار الطماطم والليمون والخيار والجرجير إلى مستويات جعلت بعض المستهلكين يقللون مشترياتهم أو يستغنون عن عدد من الأصناف، في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الحرب.

وفي الأسواق، يواجه المشترون أسعاراً مرتفعة للخضروات، بينما يحاولون توفير احتياجاتهم الأساسية بما يتناسب مع دخولهم المحدودة، وبالنسبة إلى بعض الأسر لم يعد شراء مكونات السلطة أمراً يومياً، بل بات مرتبطاً بما يتبقى من ميزانية الطعام.

يقول تاجر الخضروات طارق عبد العزيز إن سعر كيلو الطماطم بلغ 26 ألف جنيه، والفلفلية 20 ألفاً، والجزر 20 ألفاً، والخيار 15 ألفاً، والبامية 12 ألفاً، والبطاطس 11 ألفاً، بينما يبلغ سعر كيلو الموز أربعة آلاف جنيه، ودسته البرتقال تسعة آلاف جنيه. وأضاف أن ربطة الخضرة تصل إلى 40 ألف جنيه، والرجلة إلى 20 ألفاً، والجرجير إلى 15 ألفاً، فيما يبلغ سعر جردل الشطة الخضراء 120 ألف جنيه.

ويوضح عبد العزيز أن كيس السلطة الذي يحتوي على ليمونتين عجوريتين متوسطتي الحجم، وخمس حبات صغيرة من الطماطم، وعجورة صغيرة، وقبضة من الجرجير، وعدد من حبات الفلفلية، تبلغ تكلفته نحو عشرة آلاف جنيه. وتعكس هذه الأسعار حجم الأعباء التي تواجه المستهلكين عند شراء احتياجاتهم اليومية، خصوصاً أن الخضروات تأتي ضمن قائمة طويلة من السلع التي ارتفعت تكلفتها، في وقت تحاول فيه الأسر توفير الطعام ومقابلة بقية المصروفات.

ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل

تأثرت الزراعة في السودان بتداعيات الحرب المستمرة منذ أبريل 2023، التي أضرت بمناطق

«باتت الخضروات، التي تعد من أساسيات المائدة السودانية، عبئاً إضافياً على ميزانيات الأسر، في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة».

«يعزّو تجار ومزارعون ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكاليف التقاوي والأسمدة والوقود والنقل، إلى جانب تعدد الوسطاء».



الزراعية في السودان. ووفقاً لبيان تحالف مزارعي مشروع الجزيرة والمناقل الصادر في أكتوبر 2026، تراوحت المساحة المزروعة بين 600 و700 ألف فدان، من مساحة مقترحة تزيد على مليون فدان، وسط تأخر الزراعة ونقص التمويل والمدخلات وتعثّر انسياب مياه الري، إلى جانب تعرض مساحات من المحاصيل للعطش. وتثير هذه الصعوبات مخاوف بشأن الإنتاج الزراعي، في ظل الحاجة إلى توفير المحاصيل للأسواق المحلية وخفض الاعتماد على الإمدادات القادمة من مناطق بعيدة. كما أن تراجع الإنتاج، إذا استمر، قد يزيد الضغوط على الأسعار، خاصة مع ارتفاع تكاليف النقل

الخضروات إلى تقليص مصدر من مصادر الإمداد للأسواق المحلية، وقد يزيد الاعتماد على المنتجات القادمة من مناطق أخرى، بما يرفع تكاليف النقل والتوزيع. غير أن تحديد حجم تأثير هذا التحول في الأسعار يحتاج إلى بيانات عن المساحات المزروعة وكميات الإنتاج ومصادر الإمداد.

مشروع الجزيرة يواجه صعوبات الموسم الزراعي

ولا تقتصر مشكلات الإنتاج الزراعي على المناطق المحيطة بالخرطوم، بل تمتد إلى مشروع الجزيرة والمناقل، أحد أبرز المشروعات

«تراجعت المساحات المزروعة بالخضروات على الشريط النيلي غرب النيل، مع تحول أراضٍ زراعية إلى كمائن لصناعة الطوب، بحثاً عن عائد اقتصادي أكبر».

«تواجه الزراعة في مشروع الجزيرة والمناقل صعوبات متزايدة، وسط نقص التمويل ومدخلات الإنتاج ومشكلات تدفق المياه، ما يهدد الإنتاج الزراعي».

الاقتصادية والإنتاجية إلى تدهور أوضاع ملايين الأشخاص.

ووفقاً لتحديث منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الصادر في سبتمبر 2026، كان متوقعاً أن يواجه نحو 19,5 مليون شخص مستويات من انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مرحلة الأزمة أو ما هو أسوأ خلال العام، استناداً إلى تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وشملت التقديرات نحو خمسة ملايين شخص في مرحلة الطوارئ، و135 ألفاً في مرحلة الكارثة. كما حذرت التقديرات من خطر المجاعة في 14 منطقة بولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وجنوب كردفان، في ظل سيناريوهات تتضمن تصاعد العمليات العسكرية والنزوح وتدهور الوصول إلى الغذاء.

وتشير هذه الأرقام إلى حجم الضغوط التي تواجه الأسر السودانية في الحصول على الغذاء. ومع ارتفاع أسعار السلع وتراجع الدخل، تصبح قدرة الأسر على توفير وجبات متنوعة مرتبطة بما لديها من موارد، في حين تتأثر الفئات محدودة الدخل بصورة أكبر.

مطالب بدعم الإنتاج الزراعي

ويصف طارق عبد العزيز أوضاع المستهلكين بأنها «سيئة جداً»، في إشارة إلى صعوبة شراء الخضروات في ظل الأسعار الحالية.

ويرى أن تخفيف الأعباء يتطلب معالجة المشكلات التي تواجه المزارعين، بما في ذلك ارتفاع أسعار التقاوي والأسمدة والوقود وتكاليف النقل، إلى جانب الحد من الأعباء التي تضيقها حلقات الوساطة في السوق.

كما تبرز الحاجة إلى توفير التمويل للمنتجين، وتحسين خدمات الري، وتأمين طرق نقل المحاصيل، ومتابعة تطورات الإنتاج والمساحات المزروعة، بما يساعد على تحسين الإمدادات المحلية. وتظل حماية الأسر محدودة الدخل من آثار ارتفاع أسعار الغذاء جزءاً مهماً من الاستجابة للأزمة.

وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين. وتتطلب معرفة الأثر الفعلي لهذه المشكلات متابعة المساحات التي اكتملت زراعتها، وحجم الإنتاج المتوقع، ومدى وصول المحاصيل إلى الأسواق، إلى جانب مقارنة الأسعار بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.

ربات المنازل يقللن مشترياتهن

وفي المنازل، أصبح ارتفاع أسعار الخضروات عاملاً إضافياً في تحديد مكونات الوجبات اليومية. فالأسر التي اعتادت شراء الطماطم والليمون والخضرة بصورة منتظمة باتت مطالبة بتوزيع دخلها بين الطعام وبقية الاحتياجات الأساسية.

وتقول عائشة موسى، وهي ربة منزل، إن ارتفاع الأسعار دفعها إلى حساب تكلفة المشتريات قبل الذهاب إلى السوق.

وتضيف لـ«أفق جديد»: «أصبحت أحسب تكلفة كل شيء قبل أن أشتريه. الطماطم والليمون والخضرة كانت من أساسيات المطبخ، لكن أسعارها الآن تجعلنا نفكر أكثر من مرة قبل شرائها. نحاول توفير الوجبة للأسرة أولاً، وإذا تبقى شيء من المال نشترى بقية الاحتياجات».

وتتابع: «لم تعد المشكلة في صنف واحد، فكل شيء ارتفع سعره. نريد أن نوفر لأطفالنا طعاماً متنوعاً، لكننا مضطرون إلى تقليل الكميات والاستغناء عن بعض الأشياء حتى نستطيع تدبير بقية مصروفات البيت». ويؤدي تقليص شراء الخضروات إلى تقليل تنوع الطعام لدى بعض الأسر، خاصة محدودة الدخل. ومع استمرار ارتفاع الأسعار تجد ربات المنازل أنفسهن أمام خيارات أقل عند إعداد الوجبات، في وقت تتزايد فيه الالتزامات المعيشية.

انعدام الأمن الغذائي يزيد الضغوط

وتأتي زيادة أسعار الخضروات في ظل أزمة أوسع تتعلق بالأمن الغذائي في السودان، حيث أدت الحرب والنزوح وتعطل الأنشطة

«تراوحت المساحات المزروعة في مشروع الجزيرة والمناقل بين 600 و700 ألف فدان، من أصل أكثر من مليون فدان كان مخططاً لزراعتها».



من أكتوبر 1964 إلى أكتوبر 2026: هل نتعلم من تاريخنا؟

حيدر المকাশفي

ملخص

مثّلت ثورة أكتوبر 1964 انتصاراً للإرادة الشعبية على الحكم العسكري، بعدما وُحّدت النقابات والطلاب والقوى السياسية في مواجهة الاستبداد وحرب الجنوب. وبعد 62 عاماً، يجد السودان نفسه أمام حرب مدمرة تهدد وحدته وتدفع ملايين المواطنين إلى النزوح والجوع.

يؤكد الكاتب أن وحدة القوى المدنية ضرورة لإنهاء الحرب واستعادة الحكم الديمقراطي، داعياً إلى هدنة فورية، وحماية المدنيين، وبناء جيش وطني مهني واحد، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ومعالجة جذور التهميش والصراعات.

رغم اختلاف الظروف، يتكرر عجز الدولة عن معالجة الأزمات بالحوار، وتغليب السلاح على السياسة. وأظهرت تجربتا أكتوبر وديسمبر أن إسقاط الأنظمة لا يكفي لبناء الديمقراطية، ما لم تُحمَ المؤسسات المدنية ويُمنع احتكار السلطة والسلاح.

يخلص إلى أن الوفاء لثورتي أكتوبر وديسمبر لا يكون باستعادة الشعارات، بل بتحويل دروسهما إلى مشروع وطني لبناء دولة المواطنة والسلام والعدالة. ويحذر من تكرار الحلقة المفرغة بين الحكم العسكري والحرب والثورة والانتكاس، متسائلاً: هل يتعلم السودانيون أخيراً من تاريخهم؟

في الحادي والعشرين من أكتوبر 1964، لم يكن السودان وقتها بلداً مستقراً ينعم بالسلام والرفاه، ثم خرج شعبه إلى الشوارع طلباً للمزيد من الحرية، بل كان وطناً مثقلاً بالأزمات، تحكمه ديكتاتورية عسكرية وتنهكه حرب الجنوب، وتتراكم داخله أسباب الغضب والسخط، فيما تضيق مساحات التعبير وتتعاظم الفجوة بين السلطة والمجتمع. وحين بلغ الاحتقان مداه، قال الشعب كلمته، وانطلقت ثورة أكتوبر لتؤكد أن الشعوب قد تصبر طويلاً، لكنها ليست مستعدة للتعايش مع الاستبداد والفشل إلى الأبد.

واليوم، بعد اثنين وستين عاماً، تقف البلاد أمام مشهد أكثر مأساوية وقسوة. تدور فيه حرب طاحنة تدمر المدن والقرى وتحصد الأرواح، وتشرد الملايين، وتدفع ملايين أخرى إلى الجوع والفقر، فيما تتآكل مؤسسات الدولة وتنهار الخدمات الأساسية، ويصبح البقاء على قيد الحياة حلمًا يوميًا لملايين السودانيين.

وبين أكتوبر الأمس وأكتوبر اليوم تتبدل أسماء الحكام والفاعلين، لكن السؤال القديم يعود بإلحاح: لماذا يدفع الشعب السوداني كل هذه الأثمان الباهظة، ولماذا تتكرر الأزمات بينما تتعثر محاولات بناء دولة السلام والحرية والديمقراطية؟

إن ثورة أكتوبر التي تمر علينا ذكرها لم تكن مجرد انتفاضة ضد الفريق إبراهيم عبود ونظامه العسكري، بل كانت تعبيراً عن أزمة وطنية عميقة، تجلت في الاستبداد السياسي وتقييد الحريات وفشل معالجة قضايا البلاد، وفي مقدمتها حرب الجنوب التي ساهمت في استنزاف الدولة وتعميق الانقسامات الوطنية. وجاء استشهاد الطالب أحمد القرشي طه خلال مواجهة مع الشرطة في جامعة الخرطوم، ليصبح الشرارة التي فجرت الغضب الشعبي. لكن الشرارة وحدها لا تصنع ثورة، فقد وجدت أمامها مجتمعا مهياً للاحتجاج، ونقابات مهنية وعمالية واتحادات طلابية وقوى سياسية استطاعت أن تلتقي رغم اختلافاتها حول هدف إسقاط الحكم العسكري واستعادة الحياة الديمقراطية. وكانت إحدى أهم لحظات أكتوبر أن قطاعات واسعة من المجتمع أدركت أن الأزمة لم تعد تخص حزبا أو نقابة أو فئة بعينها، وإنما تخص مستقبل السودان كله.

وهكذا تحولت الاحتجاجات إلى انتفاضة شعبية واسعة، وأسهم الإضراب السياسي العام في شل مؤسسات النظام، حتى اضطر عبود إلى التخلي عن السلطة. وقد أثبتت أكتوبر بذلك

أن الديكتاتورية، مهما بدت متماسكة، يمكن أن تسقط حين تتسع قاعدة الرفض الشعبي وتتوحد الإرادة المدنية وتفقد السلطة قدرتها على فرض إرادتها بالقوة وحدها.

ولو جاز لنا عقد مقارنة بين حال السودان في 1964 وحاله في 2026، فلا يعني ذلك أن الحربين (حرب الجنوب والحرب الحالية) متطابقتان، أو أن الظروف السياسية والاجتماعية واحدة. فحرب الجنوب آنذاك كانت نزاعاً ممتداً ذا جذور سياسية وتاريخية، بينما الحرب الراهنة اتخذت نطاقاً تدميراً واسعاً وأدخلت البلاد في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في تاريخها الحديث.

لكن ثمة خيطاً خطيراً يربط المرحلتين، يتمثل في عجز الدولة عن معالجة التناقضات الوطنية بالوسائل السياسية، وتغليب منطق القوة والسلاح على الحوار، ودفع المدنيين ثمن صراعات لم يختاروها. ففي عام 1964 كانت حرب الجنوب أحد العوامل التي كشفت فشل النظام العسكري، وأظهرت أن القوة لا تستطيع وحدها حل قضية وطنية معقدة. واليوم تكشف الحرب الراهنة أن امتلاك السلاح لا يمنح أي طرف تفويضاً مفتوحاً لتقرير مصير البلاد، وأن الانتصار العسكري، حتى لو تحقق لطرف على آخر، لا يكفي وحده لبناء سلام مستدام أو إقامة دولة مستقرة.

والمفارقة الأكثر إيلاماً أن السودان الذي شهد ثورة شعبية أسقطت حكماً عسكرياً قبل أكثر من ستة عقود، يجد نفسه اليوم أمام حرب تهدد وجود الدولة ذاتها، بينما تتعرض القوى المدنية والسياسية لضغوط هائلة، ويدفع المواطن إلى الاختيار القاسي بين الخوف والنزوح والجوع والموت.

وإذا كانت أكتوبر قد واجهت سلطة عسكرية أغلقت المجال السياسي، فإن التحدي الراهن أكثر تعقيداً، إذ لا تتعلق القضية بإنهاء حكم أو استبدال قيادة بأخرى فحسب، وإنما بوقف حرب متعددة الجبهات، وحماية المدنيين، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس مهنية ودستورية، وإنهاء ظاهرة تعدد الجيوش والتشكيلات المسلحة التي جعلت السلاح منافساً للسياسة، بل بديلاً عنها.

وهنا تكمن المعضلة الكبرى، فبينما نجح السودانيون في أكتوبر 1964 في إسقاط نظام عسكري، لكنهم للأسف فشلوا في معالجة جميع الأسباب البنيوية التي جعلت الانقلابات والحروب تتكرر في تاريخهم. فقد عادت البلاد



دولة مدنية ديمقراطية، وحماية مؤسساتها، ومنع احتكار السلطة والسلاح، وإغلاق الطريق أمام عودة الاستبداد بأقنعة جديدة. فالثورات قد تفتح أبواب التغيير، لكن غياب التوافق الوطني والمؤسسات الديمقراطية الراسخة يجعل أبواب الانتكاس مفتوحة أيضاً.

هذا التتابع لا ينتقص من قيمة أكتوبر أو ديسمبر، ولا من شجاعة الذين صنعوهما، لكنه يكشف أن إسقاط الحاكم ليس نهاية المعركة من أجل الديمقراطية. فالثورة التي لا تتحول إلى مؤسسات دستورية راسخة، وجيش مهني واحد، وعدالة مستقلة، واقتصاد يخدم المواطنين، تظل عرضة للانتكاس مهما كانت عظيمة في لحظة انتصارها.

ومن أهم دروس أكتوبر أن وحدة القوى المدنية ليست ترفاً سياسياً، بل ضرورة وطنية. لقد احتاجت الثورة إلى النقابات والطلاب والمهنيين والقوى السياسية، وتحتاج مواجهة الحرب

إلى الحكم العسكري في مايو 1969، واستمر الصراع في الجنوب، ثم عاشت عقوداً من حكم الإنقاذ، قبل أن تندلع ثورة ديسمبر 2018 التي أسقطت عمر البشير، وفتحت نافذة جديدة للأمل أغلقت تدريجياً بفعل الصراع على السلطة والانقلاب في أكتوبر 2021، وصولاً إلى الحرب الراهنة.

فقد جاءت ثورة ديسمبر 2018 لتؤكد أن جذوة المقاومة الشعبية لا تنطفئ، وأن إرادة الشعوب أقوى من كل محاولات القمع والتضليل. لكن المفارقة المؤلمة أن الذين أسقطوا نظام الإنقاذ بثورة شعبية عظيمة، لم يتمكنوا من حماية الانتقال المدني الديمقراطي من انقلاب 25 أكتوبر 2021، ثم انزلت البلاد إلى حرب مدمرة أعادتها سنوات طويلة إلى الوراء.

وهنا يكمن الدرس الأهم الذي يربط أكتوبر بدسمبر، وهو أن إسقاط الاستبداد على عظمته ليس نهاية المعركة، فالمعركة الأصعب هي بناء

اليوم إلى أوسع جبهة مدنية مستقلة تتجاوز الحسابات الحزبية الضيقة، وتتفق على وقف الحرب، وحماية المدنيين، ورفض إعادة إنتاج الاستبداد، واستعادة المسار المدني الديمقراطي. لكن الوحدة لا تعني إلغاء الاختلافات أو مطالبة الجميع بالتطابق في الرؤى، بل تعني الاتفاق على الحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل عنه، مثل الاتفاق على لا شرعية للحرب باعتبارها وسيلة للاستيلاء على السلطة، ولا مستقبل ديمقراطي في ظل عسكرة السياسة، ولا سلام دائم من دون معالجة جذور النزاعات ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وفق القانون.

ومن دروس الماضي أيضاً أن إنهاء الحرب لا يجوز تأجيله إلى ما بعد تحقيق انتصار عسكري كامل، أو ربطه بحسابات القوى المتصارعة ومصالحها. فكل يوم تستمر فيه الحرب يعني مزيداً من القتلى والنازحين، ومزيداً من انهيار الاقتصاد والتعليم والصحة، ومزيداً من تمزيق النسيج الاجتماعي.

إن وقف الحرب ليس تنازلاً عن الوطن، كما أن المطالبة بالحل السلمي ليست اصطفاً مع هذا الطرف أو ذاك. إنه موقف ينطلق من حق السودانيون في الحياة والأمان، ومن ضرورة إخراج البلاد من دائرة الصراع المسلح إلى فضاء السياسة والتفاوض والمحاسبة.

ولا يكفي في المقابل أن تتوقف المدافع إذا بقيت أسباب الحرب قائمة، وإذا ترك السلاح خارج سلطة الدولة، وإذا جرى استبعاد المدنيين من تقرير مستقبل البلاد، أو أعيد إنتاج النظام القديم بواجهات جديدة. فالسلام الذي لا يفرض إلى تحول مدني ديمقراطي، ولا يعالج المظالم والتهميش، لن يكون سوى هدنة مؤقتة قد تسبق حرباً أخرى.

كذلك لا ينبغي اختزال الديمقراطية في إجراء انتخابات قبل تهيئة شروطها، أو في توزيع المناصب بين النخب. فالديمقراطية تعني أن تكون السلطة خاضعة للمساءلة، وأن تُصان الحريات، وأن تتساوى المواطنة، وأن يمتلك السودانيون حق اختيار حكامهم ومحاسبتهم وعزلهم بالوسائل الدستورية لا بالبندقية.

إننا في الذكرى الثانية والستين لثورة أكتوبر لا نحتاج إلى الاكتفاء باستعادة الأغنيات والشعارات والصور التي توثق لحظة الانتصار، بل نحتاج إلى مساءلة أنفسنا وقياداتنا السياسية بشأن ما حدث بعد ذلك الانتصار، وكيف أمكن لبلد صنع أكتوبر أن يعجز عن

حماية الديمقراطية، ثم يصنع ديسمبر ونفسه مرة أخرى في مواجهة الحرب والانهيار. إن الوفاء لأكتوبر لا يكون بتقديس الماضي، وإنما بتحويل دروسه إلى برنامج عمل للمستقبل، بوقف الحرب فوراً، وتوفير الحماية والمساعدات الإنسانية للمدنيين، وإطلاق عملية سياسية مدنية ذات مصداقية، وبناء جيش وطني مهني واحد، وإصلاح المؤسسات، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، ومعالجة جذور التهميش والصراعات، وضمان ألا تعود البلاد إلى حكم الفرد أو هيمنة السلاح.

والمطلوب كذلك ألا تتحول ذكرى أكتوبر إلى مناسبة للمزايدة السياسية أو احتكار الوطنية. فالثورة التي انتصرت بإرادة شعبية واسعة لا يمكن اختزالها في حزب أو جماعة أو قائد، كما أن إنقاذ السودان اليوم لا يمكن أن يكون مشروعاً خاصاً بأي قوة سياسية، وإنما مسؤولية وطنية تتطلب مشاركة المدنيين بمختلف مكوناتهم واحترام تنوع البلاد، وتقديم مصلحة الناس على مصالح المتنافسين على السلطة.

لقد علمتنا أكتوبر أن الخوف ليس قدراً، وأن الاستبداد ليس أبدياً، وأن الشعب قادر على تغيير مسار التاريخ حين يمتلك الإرادة والتنظيم والهدف المشترك. لكنها تذكّرنا أيضاً بأن إسقاط الديكتاتورية أسهل من بناء نظام ديمقراطي قادر على البقاء، وأن انتصار الشارع قد يضع إذا لم تحرسه مؤسسات قوية ووعي سياسي ومسؤولية وطنية.

وبعد اثنين وستين عاماً، يقف السودان اليوم أمام امتحان جديد. فإما أن تتحول مأساة الحرب إلى نقطة انطلاق لبناء دولة المواطنة والسلام والديمقراطية، وإما أن تظل البلاد تدور في الحلقة المفرغة ذاتها: حكم عسكري وصراع على السلطة، ثم حرب، فتور، ثم انتكاسة جديدة.

إن أكتوبر لم تكن مجرد ذكرى من الماضي، وإنما كانت إعلاناً بأن السودان أكبر من حكامه، وأن إرادة شعبه أقوى من سجون الطغاة. واليوم، وسط هذا الخراب، تظل الرسالة الأهم أن إنقاذ الوطن لا يبدأ بانتصار طرف على طرف، ولا بعودة شخص إلى كرسي السلطة، وإنما بإنهاء الحرب واستعادة حق السودانيون في أن يعيشوا أحراراً آمنين ومتساوين في وطن يسع الجميع.

فهل نتعلم أخيراً من أكتوبر وديسمبر، أم نترك للأجيال القادمة مهمة خوض المعركة ذاتها مرة أخرى؟



بعد خمس سنوات.. ها هما عاريان إلا من بندقية

أطاح انقلاب 25 أكتوبر 2021 بالشراكة المدنية الانتقالية بقيادة عبد الله حمدوك، منهيًا مساراً سياسياً بدأ بعد ثورة ديسمبر 2018، وممهداً لانحيار الدولة وتصاعد الأزمة السودانية.

ملخص

أدى الصراع بين البرهان وحميدتي إلى اندلاع حرب أبريل 2023، التي خلّفت كارثة إنسانية واسعة، شملت النزوح واللجوء ونقص الغذاء والدواء وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية.

يرى المقال أن الانقلاب الذي رفع شعار «تصحيح مسار الثورة» أغلق الطريق أمام الحكم المدني، وعطل إصلاح المؤسسة العسكرية، فيما تحولت البندقية إلى أداة رئيسية للصراع على السلطة.

يخلص المقال إلى أن التحالف العسكري الذي أطاح المدنيين لم ينجح في توحيد مراكز القوة، بل كشف تضارب مصالحها وأطماعها، لتبقى أسئلة السيادة والعلاقة بين الجيش والدعم السريع بلا إجابة.



لهذا الانقلاب الذي يُسأل عنه الرجلان، قائد الجيش وقائد قوات الدعم السريع، أكثر من كونها اختلالاً مرتبطاً بأزمة الانتقال الهش. لقد عطل البرهان وحليفه أي جهود جادة للإصلاح الأمني والعسكري، وأفشلا أي جهود لبناء مؤسسات عسكرية تخضع للسلطة المدنية.

تحول الانقلاب إلى حرب قادت إلى واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في العالم. ملايين السودانيين أُجبروا على مغادرة منازلهم، فيما يواجه المواطنون في كامل البلاد نقصاً في الغذاء والدواء، وتدهوراً في الخدمات الصحية، وانقطاع مجتمعات وأقاليم بأكملها عن التعليم. وبحلول أبريل 2026، كان أكثر من 15 مليون شخص قد نزحوا من منازلهم داخل السودان أو لجأوا عبر الحدود.

بعد سنوات من ذلك الحدث، سيتضح أن إزالة المدنيين من السلطة لم توحد المجال المسلح في السودان. لقد أزال الانقلاب أحد أطراف المساومة السياسية، لكنه ترك السؤال الأعمق بلا جواب: من يملك السيادة داخل الكتلة المسلحة نفسها؟ ما العلاقة بين القوات المسلحة والدعم السريع؟ ما موقع الحركات المسلحة؟ وما الذي سيحدث إذا لم يعد وجود خصم مدني مشترك كافياً لتغطية اختلاف مصالحها؟

لقد كان (2021) جسراً ضرورياً إلى (2023). التعاون في الانقلاب لا يثبت وحدة المشروع، مثلما أن الحرب اللاحقة للانقلاب لا تمحو التعاون السابق. في الحالتين، تتصرف مراكز القوة المسلحة وفقاً لما تراه حامياً لمصالحها في لحظة محددة. وهذا يفسر لماذا لم يؤدّ نجاح الانقلاب وإسقاط الحكومة المدنية إلى استقرار النظام. لقد حسم سؤالاً واحداً، هو إخراج المدنيين من مركز السلطة التنفيذية، وترك أسئلة الأطماع والمصالح وتوزيع القوة بين المسلّحين أكثر غريباً.

في الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، أطاح الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وحليفه قائد قوات الدعم السريع، بالشق المدني من السيادة، وأنهيا معاً وجود الحكومة المدنية الانتقالية التي كان يترأسها الدكتور عبد الله حمدوك، وبذلك وضعاً حداً كارثياً لمسار سياسي واعد بدأ عقب ثورة ديسمبر 2018.

بعد مرور خمس سنوات، يجد السودانيون أنفسهم أمام حصيلة كارثية عنوانها انهيار الدولة وما يتبع ذلك الانهيار من تدهور سياسي واقتصادي واجتماعي، بلغت ذروة الانهيار مع اندلاع الحرب بينهما في أبريل 2023.

في الواقع، كان انقلاب 25 أكتوبر هو المحاولة الثالثة الناجحة للاستيلاء على السلطة، فقد سبقته عدة محاولات، كان أبرزها في 11 أبريل 2019، ثم فض الاعتصام السلمي من أمام القيادة العامة للجيش وغير ذلك من المحاولات الفاشلة بقوة الشارع. والآن يمثل نجاح البرهان في الانقلاب نقطة تحول غير مسبوقة في الأزمة السياسية السودانية.

لقد أثبتت تجربة البرهان وحليفه أن الاستيلاء العسكري على السلطة سيكون مستحيلاً في بلد يعيش الثورة، وأن إقصاء القوى المدنية ليس متاحاً في ظل عالم اليوم المفتوح على قيم الديمقراطية وموازنتها، ليس متاحاً حتى لو تقاسما أرض السودان الواسعة.

في البدء، بُني الانقلاب على كذبة (تصحيح مسار الثورة السودانية)، لكنه صُمم في الأصل لعودة نظام الإخوان المسلمين بوصفه الشريك السياسي المختبر والمضمون، وحين لم يتم ذلك بالصورة المطلوبة، أغلقا الطريق أمام أي سياسة مدنية وجعلا البندقية صاحبة المجد، كما جرت عبارة البرهان.

وفي الواقع، كانت الحرب هي النتيجة المباشرة



حمدوك : روح ديسمبر لاتزال حية

ملخص

أكد رئيس تحالف «صمود»، عبد الله حمدوك، أن إنهاء الحرب في السودان يتطلب هدنة إنسانية تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، وعملية سياسية مدنية شاملة، محذراً من أن استمرار الصراع يهدد وحدة البلاد وينذر بتفكك الدولة.

طرح خارطة طريق للسلام تقوم على خمسة أهداف، تشمل وقف إطلاق النار، وإطلاق عملية سياسية شاملة، واستعادة الحكم المدني، وإصلاح القطاع الأمني، وصياغة عقد اجتماعي جديد يضمن المواطنة المتساوية والعدالة والتنمية المتوازنة.

شدد حمدوك، خلال مؤتمر رابطة الأساتذة السودانيين بالولايات المتحدة يومي 24 و25 أكتوبر، على استحالة تحقيق سلام مستدام عبر الحل العسكري، داعياً إلى توحيد القوى المدنية، ووقف تدفق السلاح والدعم الخارجي، وتعزيز الجهود الدولية لحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية.

واقترح إنشاء «شبكة المعرفة السودانية للسلام والتعافي وإعادة الإعمار»، للاستفادة من خبرات الأكاديميين والمهنيين السودانيين في المهجر، مؤكداً أن إنهاء الحرب ومنع تكرارها يتطلبان تعاون القوى المدنية والمجتمع الدولي والشعب السوداني.



رئيس تحالف «صمود» يدعو إلى هدنة إنسانية تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، وعملية سياسية مدنية شاملة، وإصلاح القطاع الأمني.. ويقترح إنشاء شبكة للمعرفة السودانية لدعم السلام والتعافي وإعادة الإعمار

دعا رئيس الوزراء السوداني السابق، رئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، الدكتور عبد الله حمدوك، إلى إنهاء الحرب في السودان عبر هدنة إنسانية فورية تفضي إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار، وإطلاق عملية سياسية سودانية شاملة تقود إلى استعادة الحكم المدني الديمقراطي، محذراً من أن استمرار الصراع وانتشار الجماعات المسلحة وظهور مراكز سلطة متنافسة وتصاعد الاستقطاب الإثني والجهوي تهدد وحدة البلاد وسلامة أراضيها وتضع الدولة السودانية أمام خطر التفكك.

وقال حمدوك، في كلمته الرئيسية أمام المؤتمر السنوي لرابطة الأساتذة السودانيين بالولايات المتحدة الأمريكية، المنعقد يومي 24 و25 أكتوبر 2026، تحت عنوان «من الحرب إلى السلام: جهود القوى المدنية لوقف الحرب والمضي نحو مستقبل أكثر إشراقاً للسودان»، إن الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023 لم تعد مجرد مواجهة بين تشكيلين عسكريين، وإنما تعبير عن أزمة عميقة تمتد جذورها إلى عقود من الحكم الاستبدادي وعسكرة السياسة والإقصاء والتنمية غير المتوازنة والفشل في بناء دولة وطنية جامعة.

وأكد حمدوك أن إنهاء الحرب وإصلاح الدولة

يمثلان مسؤولية تاريخية واحدة، قائلاً إن السودان يحتاج إلى إنهاء الحرب لإنقاذ الدولة، وإصلاح الدولة حتى لا تعود الحرب، وشدد على أن أي انتصار عسكري لا يمكن أن يوفر تسوية سياسية مستدامة أو يعالج الأسباب السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي قادت إلى الصراع.

حرب مدمرة تهدد وحدة السودان

ووصف حمدوك نتائج الحرب بأنها كارثية، مشيراً إلى اضطراب ملايين السودانيين إلى مغادرة منازلهم، وتشنت الأسر، واقتلاع مجتمعات بأكملها من جذورها، وتدمير مدن ومؤسسات تعليمية ومرافق صحية وبنية تحتية عامة وأصول اقتصادية منتجة، بما أعاد البلاد عقوداً إلى الوراء.

وأشار إلى أن الحرب أفرزت انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، شملت العنف بدوافع إثنية، والعنف الجنسي، والهجمات العشوائية، وتدمير سبل كسب العيش، محذراً من أن جيلاً

«أي انتصار عسكري لا يمكن أن يوفر تسوية سياسية مستدامة أو يعالج الأسباب التي قادت إلى الصراع».

«لا يستطيع أي من طرفي الحرب تحقيق تسوية سياسية مستدامة من خلال الانتصار العسكري وحده».

مستدامة من خلال الانتصار العسكري وحده، وأن التحدي الحقيقي يتمثل في الانتقال من المواجهة العسكرية إلى التفاوض السياسي، ومن التنافس على السلطة إلى التوافق على أسس مستقبل وطني مشترك.

أربع أولويات لتحرك القوى المدنية

وأوضح حمدوك أن جهود القوى المدنية انطلقت من الجمع بين العمل المدني المستمر والدبلوماسية الدولية وعملية سياسية ذات مصداقية يملك السودانيون زمامها، وحدد أربع أولويات رئيسية لهذا التحرك.

وتتمثل الأولوية الأولى في المطالبة بوقف الأعمال العدائية فوراً وحماية المدنيين، مع التشديد على أن الكارثة الإنسانية لا يمكن أن تنتظر التوصل إلى تسوية سياسية نهائية، وأن الهدنة الإنسانية وتأمين وصول المنظمات الإغاثية واستعادة الخدمات الأساسية ضرورات عاجلة لا تحتمل التأجيل.

أما الأولوية الثانية فتتمثل في التواصل مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية ومنظمات بناء السلام، لحشد الدعم لتسوية تفاوضية، مع التأكيد على أن الدور الدولي ينبغي أن يعزز ملكية السودان لعملية السلام، لا أن يحل محلها.

وأشار إلى أن الأولوية الثالثة تتعلق بتعزيز التقارب بين القوى المدنية، رغم التشرذم والخلافات المرتبطة بالتاريخ والأيدولوجيا والتجارب السياسية، والعمل على الاتفاق على حد أدنى من الأجندة الوطنية يشمل إنهاء الحرب وحماية المدنيين والحفاظ على وحدة السودان واستعادة عملية سياسية مدنية ذات شرعية.

وفي هذا السياق، اعتبر حمدوك أن التطور من تأسيس تحالف «صمود»، مروراً بإعلان المبادئ، وصولاً إلى القوى غير المنحازة، يمثل خطوة مهمة نحو بناء توافق مدني واسع، داعياً إلى النظر إلى هذه المبادرات باعتبارها جهوداً متميزة يمكن أن تتكامل في خدمة

كاملاً من الأطفال والشباب بات مهدداً بفقدان فرص التعليم والعمل والأمل في المستقبل. وقال إن الخطر لا يقتصر على الكارثة الإنسانية، بل يمتد إلى تفكك الدولة نتيجة استمرار الحرب وانتشار الجماعات المسلحة وظهور مراكز سلطة متنافسة وتصادم الاستقطاب الإثني والجهوي، الأمر الذي يهدد وحدة السودان وسلامة أراضيه.

وأضاف أن معالجة الأزمة تتطلب الربط بين وقف القتال ومعالجة جذور الصراعات المتكررة في البلاد، وعدم الاكتفاء بترتيبات سياسية مؤقتة لا تغير طبيعة العلاقة بين السلطة والمؤسسات المسلحة والمجتمع.

«صمود»: لا حل عسكرياً للأزمة

وتناول حمدوك استجابة القوى المدنية للحرب، موضحاً أنها اندلعت بينما كانت البلاد تحاول التعافي من انهيار الانتقال الديمقراطي عقب الانقلاب العسكري في أكتوبر 2021، وما ترتب عليه من إضعاف المؤسسات السياسية المدنية وتفتيت التحالفات وتشريد القيادات والناشطين والتضييق على العمل السياسي السلمي.

وأشاد بالدور الذي اضطلعت به التنظيمات القاعدية وغرف الطوارئ والمجموعات النسوية والنقابات المهنية والحركات الشبابية والقيادات الدينية والأهلية وشبكات المجتمعات المحلية، في تقديم المساعدات الإنسانية والحفاظ على الخدمات الأساسية ومساندة النازحين وصون روابط التكافل الاجتماعي.

وفي الجانب السياسي، أوضح أن تحالف «صمود» نشأ بوصفه تحالفاً مدنياً ديمقراطياً واسعاً يضم أحزاباً سياسية وتنظيمات مهنية ومجموعات من المجتمع المدني ولجان المقاومة وقوى أخرى ملتزمة بإنهاء الحرب واستعادة الحكم المدني الديمقراطي.

وجدد حمدوك تمسك التحالف بموقفه الرافض للحل العسكري، مؤكداً أنه لا يستطيع أي من طرفي الحرب تحقيق تسوية سياسية

«مشكلة السودان لا تكمن في نقص إعلانات السلام، وإنما في غياب التنفيذ الفعال والإرادة السياسية المستدامة».

«التحدي الحقيقي يتمثل في الانتقال من المواجهة العسكرية إلى التفاوض السياسي، ومن التنافس على السلطة إلى التوافق على أسس مستقبل وطني مشترك».

وشدد على أن تجاوز الانقسامات لا يعني إلغاء التعدد السياسي، وإنما الاتفاق على قواعد أساسية تنظم التنافس السياسي، وترفض العنف وسيلة للوصول إلى السلطة، وتؤسس للالتزام المشترك بالحكم المدني الدستوري. وأشار كذلك إلى أن إرث الاستبداد والعلاقة المتجذرة بين السلطة السياسية والمؤسسات المسلحة والمصالح الاقتصادية جعلت الانتقال الديمقراطي مهمة معقدة، الأمر الذي يتطلب إصلاحاً حقيقياً للقطاع الأمني، وإصلاحات في حوكمة الاقتصاد، وعدالة انتقالية، ومساءلة مؤسسية.

وحذر من أن الحرب عمقت الاستقطاب الإثني وخطاب الكراهية وانعدام الثقة والتوترات بين المجتمعات المحلية، مؤكداً أن إعادة بناء الثقة بين السودانيين لا تقل أهمية عن إعادة بناء الطرق والمدارس والمستشفيات، وأن السلام الدائم يجب أن يُبنى داخل المجتمع السوداني نفسه.

خمسة أهداف لخارطة طريق السلام

وطرح حمدوك خارطة طريق مدنية تقوم على خمسة أهداف مترابطة، تبدأ بهدنة إنسانية فورية تفضي إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار، مع ترتيبات موثوقة للمراقبة والتحقق وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية ومنع تجدد الأعمال العدائية. ويتمثل الهدف الثاني في إطلاق عملية سياسية سودانية شاملة ومستقلة، يملك السودانيون زمامها، ولا يقتصر تحديد مستقبل البلاد فيها على الأطراف التي تحمل السلاح، بل تشارك فيها التنظيمات السياسية المدنية والحركات النسوية والمجموعات الشبابية والنقابات المهنية والتنظيمات القاعدية وممثلو المجتمعات السودانية المتنوعة بدور حقيقي ومؤثر.

أما الهدف الثالث فيتمثل في استعادة الحكم المدني الشرعي من خلال إطار انتقالي قادر على استعادة مؤسسات الدولة وإعادة بناء الثقة وتهيئة الأساس لنظام دستوري ديمقراطي، مع

إنهاء الحرب وصياغة مستقبل سلمي للبلاد، لا مشروعات سياسية متنافسة بالضرورة. وتمثلت الأولوية الرابعة في تشجيع التنسيق بين مبادرات الوساطة المختلفة، حيث رحب حمدوك بالمبادئ التي تضمنتها مبادرة الرباعية في سبتمبر 2025، ولا سيما إقرارها بعدم وجود حل عسكري قابل للتحقق، والدعوة إلى هدنة إنسانية تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، والتأكيد على انتقال سياسي بقيادة مدنية، مع استبعاد حزب المؤتمر الوطني والجهات التابعة له فقط.

كما أقر بالأدوار التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية («إيغاد») وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، داعياً إلى تحويل الأطر الدبلوماسية القائمة إلى عملية سلام منسقة وذات مصداقية وقابلة للتنفيذ.

وقال إن مشكلة السودان لا تكمن في نقص إعلانات السلام، وإنما في غياب التنفيذ الفعال والإرادة السياسية المستدامة، مطالباً المجتمع الدولي بالانتقال من التعبير عن القلق إلى تحرك دبلوماسي منسق يخلق حوافز حقيقية للسلام ويرتب تبعات على استمرار الانتهاكات.

تدفق السلاح والتشرد المدني من أبرز العقبات

وحدد حمدوك جملة من العقبات التي تقوض جهود السلام، في مقدمتها استمرار اعتقاد الأطراف المسلحة بأن التفوق العسكري يمكن أن يحقق مكاسب سياسية، وهو ما قال إنه أدى مراراً إلى تقويض فرص التفاوض.

كما حذر من استمرار تدفق الأسلحة والموارد والدعم الخارجي الذي يغذي الصراع، داعياً الأطراف الإقليمية والدولية إلى احترام سيادة السودان وسلامة أراضيه ووقف الدعم العسكري الخارجي الذي يسهم في إطالة أمد الحرب.

ووضع تشرد المدنيين القوي السياسية المدنية ضمن العقبات الأساسية، مؤكداً أن الدعوة إلى المصالحة الوطنية تفقد مصداقيتها إذا عجزت القوى المدنية عن التعامل البناء مع خلافاتها.

«إنهاء الحرب وإصلاح الدولة يمثلان مسؤولية تاريخية واحدة».

«إعادة بناء الثقة بين السودانيين لا تقل أهمية عن إعادة بناء الطرق والمدارس والمستشفيات».



ASAPA ANNUAL CONFERENCE

POST-WAR SUDAN

Roadmap to Governance,
Reconstruction and Civic Engagement

Association of Sudanese-American Professors in America

OCTOBER 24-25, 2026

ONLINE CONFERENCE

All times EDT | Khartoum: EDT + 6 hours

KEYNOTE / SATURDAY, OCTOBER 24 / 8:10-9:00 AM EDT

Dr. Abdalla Hamdok

Former Prime Minister of Sudan (2019-2022)

From War to Peace

Efforts of civilian forces to stop the war and build a brighter future for Sudan

SATURDAY

OCTOBER 24

8:00-8:10 am Welcome: Dr. Beckry Abdel-Magid

Politics and Transitional Government

9:05-11:45 am

Chair: Dr. Montasir Abbas

Dr. Khalid Mustafa Medani

Dr. Hamed Al-Bashir Ibrahim

Dr. Sami Abdelhalim Saeed

Justice and Accountability

12:05-1:55 pm

Chair: Dr. Saria Awadalla

Mr. Nazar Abdelgadir Salih

Dr. Mohamed Ibrahim Elgadi

Women Leadership

2:00-3:45 pm

Chair: Dr. Souad Ali

Dr. Suad Musa

Dr. Souad Ali

Recovery of Healthcare System

3:55-5:40 pm

Chair: Dr. Nada Fadul

Dr. Nada Fadul

Dr. Mohammed Jibriel

SUNDAY

OCTOBER 25

Youth Engagement

8:00-8:55 am

Chair: Dr. Beckry Abdel-Magid

Mr. Waleed Ali Mohamed Anboor

Education Recovery

9:00-10:59 am

Chair: Dr. Mohamed Khalil

Dr. Mohamed Al-Amin Ahmed Eltom

Prof. Sami Sharif

Economic Recovery

11:00 am-2:45 pm

Chair: Dr. Khalafalla Bushara

Dr. Ibrahim Elbadawi

Mr. Mohamed Elfatih Alotaibi

Dr. Eiman Zein-Elabdin

Dr. Montasir Abbas

Closing and General Assembly

2:50-3:05 pm Closing remarks

Dr. Beckry Abdel-Magid

3:15-4:30 pm General Assembly

Reports, conference summary and member feedback

REGISTER SEPARATELY FOR EACH DAY

Webinar links will be sent to your email after registration.

DAY 1 REGISTRATION

Saturday, October 24

Scan the QR code or

click this panel to register.



DAY 2 REGISTRATION

Sunday, October 25

Scan the QR code or

click this panel to register.



ورحب بالمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق هدنة إنسانية وإنهاء الأعمال العدائية والدفع نحو انتقال تقوده القوى المدنية، لكنه دعا إلى انخراط دبلوماسي مستمر وتنسيق فعال، في ظل ما وصفه بتشتت جهود الوساطة وتضارب المصالح الإقليمية وتذبذب الاهتمام الدولي.

وشدد على ضرورة إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية والتوصل إلى وقف موثوق لإطلاق النار وتنسيق جهود الوساطة وضمان المشاركة المدنية الحقيقية.

وأكد أن مستقبل السودان لا يمكن أن تحدده الأطراف الخارجية، مهما بلغت درجة نفوذها، مشيراً إلى أن الدعم الدولي ضروري، لكن ملكية السودانيون للعملية السياسية أمر لا غنى عنه، وأن الشعب السوداني هو الذي يجب أن يقرر في نهاية المطاف مستقبل بلاده السياسي.

الاستفادة من دروس التجارب السابقة وتطوير ترتيبات مؤسسية واضحة وآليات للمساءلة والرقابة المدنية.

وأكد أن الهدف الرابع هو إصلاح القطاع الأمني، مشدداً على استحالة قيام دولة ديمقراطية مستقرة في ظل وجود جيوش متنافسة وتشكيلات مسلحة مستقلة، وداعياً إلى بناء مؤسسة أمنية موحدة ومهنية تعكس التنوع الوطني وتعمل تحت سلطة مدنية دستورية.

ويتمثل الهدف الخامس في صياغة عقد اجتماعي جديد للسودان يقوم على المواطنة المتساوية والمشاركة الديمقراطية والعدالة واحترام التنوع والتنمية المتوازنة والتوزيع العادل للسلطة والموارد.

وقال حمدوك إن هذا العقد ينبغي أن يعترف بالتنوع الإثني والثقافي والديني واللغوي والجهوي بوصفه مصدر ثراء وطني، لا مشكلة ينبغي التعامل معها، وأن يعالج التهميش التاريخي الذي عانت منه الأقاليم والمجتمعات المختلفة، ويؤسس لعلاقة أكثر عدلاً بين المركز والأطراف.

وأضاف أن المطلوب ليس مجرد استعادة السودان الذي كان قائماً قبل الحرب، وإنما بناء دولة أكثر عدلاً وشمولاً وديمقراطية، وأكثر قدرة على ترسيخ السلام واستدامته.

دعوة إلى تحرك دولي أكثر اتساقاً

وفي تناوله لمسؤولية المجتمع الدولي، أشار حمدوك إلى أن تداعيات الحرب تتجاوز حدود السودان وتمتد إلى القرن الأفريقي والساحل والبحر الأحمر، فضلاً عن تأثيرها في الدول المجاورة التي استضافت ملايين السودانيين النازحين والألاجئين.

وحذر من أن استمرار الصراع يهدد الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والأمن الدولي، مؤكداً أن الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها الإقليميين والدوليين، يمكن أن تضطلع بدور مهم في دعم التسوية التفاوضية.

«المطلوب ليس مجرد استعادة السودان الذي كان قائماً قبل الحرب، وإنما بناء دولة أكثر عدلاً وشمولاً وديمقراطية».

«مستقبل السودان لا يمكن أن تحدده الأطراف الخارجية، مهما بلغت درجة نفوذها، والشعب السوداني هو الذي يجب أن يقرر مستقبل بلاده السياسي».

مقترح لإنشاء شبكة المعرفة السودانية للسلام والتعافي

ووجه حمدوك رسالة مباشرة إلى رابطة الأساتذة السودانيين بالولايات المتحدة الأمريكية، دعا فيها إلى تحويل الخبرات الأكاديمية والمهنية للسودانيين في المهجر إلى إسهام منظم في التعافي الوطني، مقترحاً إنشاء «شبكة المعرفة السودانية للسلام والتعافي وإعادة الإعمار»، تجمع الأكاديميين والمهنيين السودانيين في أمريكا الشمالية وخارجها. وحدد خمسة مجالات استراتيجية يمكن أن تعمل فيها الشبكة، أولها دعم عملية السلام من خلال البحث والتحليل المتخصص للسياسات، بما يشمل حل النزاعات والترتيبات الدستورية والفيدرالية وإصلاح القطاع الأمني والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

ويتمثل المجال الثاني في التحضير للتعافي الاقتصادي بعد الحرب، عبر إعداد استراتيجيات لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتأهيل القطاع الزراعي وإعادة بناء البنية التحتية وإنعاش القطاعات الإنتاجية وخلق فرص العمل، مستفيدين من الخبرات الأكاديمية والمهنية في إعداد مقترحات عملية للسياسات العامة تستند إلى الأدلة والمعرفة العلمية.

أما المجال الثالث فيتعلق بإعادة بناء مؤسسات التعليم والبحث العلمي، التي قال إن تدميرها وتعطيلها يمثلان أحد أخطر الآثار طويلة المدى للحرب، مشيراً إلى إمكانية إقامة شراكات مع الجامعات الأمريكية لدعم الطلاب المتأثرين بالنزوح، واستعادة البرامج الأكاديمية، وتطوير منصات التعليم الرقمي، وإعادة بناء القدرات البحثية.

ويتعلق المجال الرابع بتعزيز المؤسسات العامة والحوكمة، من خلال المساعدة في إعادة بناء الإدارة العامة والإدارة المالية والنظم الصحية والحكم المحلي وقطاع العدالة، عبر التدريب والمساعدة الفنية والشراكات المؤسسية وبرامج الإرشاد ونقل الخبرات.

أما المجال الخامس فيتمثل في دعم الحوار

الوطني وتطوير عقد اجتماعي جديد، من خلال توفير مساحات أكاديمية مستقلة للنقاش حول المواطنة والهوية واللامركزية والحكم الديمقراطي والتنمية العادلة.

ودعا حمدوك الرابطة إلى تنظيم منتدى متخصص حول التعافي وإعادة الإعمار في السودان بعد الحرب، بمشاركة العلماء السودانيين وممثلي المجتمع المدني وصناع السياسات ومؤسسات التنمية الدولية، بهدف وضع خارطة طريق عملية لإعادة الإعمار والإصلاح المؤسسي.

وشدد على أن هذه الجهود لا ينبغي أن تنتظر نهاية الحرب، قائلاً إن العمل التحضيري يمكن أن يبدأ الآن، وإن التخطيط المبكر للسلام يعزز الاستعداد لاستثمار أي فرصة للتعافي الوطني.

دروس الانتقال الديمقراطي ومسؤولية القوى المدنية

وتوقف حمدوك عند دروس التاريخ السياسي السوداني، مستحضراً ثورة أكتوبر 1964 وانتفاضة أبريل 1985 وثورة ديسمبر 2018، باعتبارها محطات أثبت فيها الشعب السوداني قدرته على الحشد السلمي من أجل الحرية والكرامة والحكم الديمقراطي.

لكنه أشار إلى أن تجارب الانتقال المتكررة كشفت هشاشة المؤسسات الديمقراطية وصعوبة تحويل تطلعات الثورات إلى نظم حكم مستدامة، داعياً إلى الاعتراف بأخطاء التجارب السابقة، بما في ذلك أخطاء القوى المدنية نفسها.

وأكد أن الاتفاقات السياسية وحدها لا تكفي ما لم تستند إلى مؤسسات فاعلة وشرعية اجتماعية واسعة وآليات واضحة للمساءلة، داعياً إلى تجاوز سياسات الإقصاء والتنافس الذي يقوم على اعتبار مكسب طرف خسارة لطرف آخر.

وقال إن السودان لا يمكن أن يُحكم بصورة مستدامة من خلال هيمنة إقليم واحد أو أيديولوجيا واحدة أو تنظيم سياسي واحد أو فصيل مسلح

«السودان لا يمكن أن يُحكم بصورة مستدامة من خلال هيمنة إقليم واحد أو أيديولوجيا واحدة أو تنظيم سياسي واحد أو فصيل مسلح واحد».

«التاريخ لن يحكم على القوى المدنية بما تصدره من بيانات، وإنما بما تقدمه من إسهام في إنقاذ الوطن وتخفيف معاناة الشعب».

واحد، وإن المستقبل يتطلب بناء دولة ينتمي إليها جميع المواطنين على قدم المساواة. ودعا إلى تحول في الثقافة السياسية من المواجهة إلى الحوار، ومن الإقصاء إلى الشمول، ومن عسكرة السياسة إلى الحكم المدني، ومن المحسوبية إلى المؤسسات الخاضعة للمساءلة، ومن السعي إلى السلطة باعتبارها غاية في ذاتها إلى فهم القيادة السياسية بوصفها خدمة عامة.

«روح ديسمبر لا تزال حية»

ورغم الدمار الذي خلفته الحرب، قال حمدوك إنه يرفض الاعتقاد بأن الحرب يجب أن تحدد مستقبل السودان، مستشهداً بصمود المتطوعين الشباب الذين يخاطرون بحياتهم لإيصال الغذاء والدواء، والنساء اللاتي ينظمن شبكات الإغاثة ويساندن المجتمعات النازحة، والمهنيين الذين يحافظون على الخدمات الأساسية، والسودانيين في أنحاء العالم الذين يحشدون الموارد والخبرات وروح التضامن. وأضاف أن هذه الجهود تؤكد أن الأسس الأخلاقية والاجتماعية التي يقوم عليها الوطن لم تختف، وأن روح ثورة ديسمبر وتطلعاتها إلى الحرية والسلام والعدالة لا تزال حية. وأكد التزامه بمواصلة الإسهام في إنهاء الحرب من خلال الحوار والعمل السياسي السلمي والتعاون مع كل من يلتزم بصدق بإنهاء معاناة الشعب السوداني، مشدداً على أن أيّاً من التحالفات المدنية لا يستطيع بمفرده حل الأزمة، وأن الحل المستدام يتطلب جهداً وطنياً واسعاً يضع مصالح الشعب فوق الاعتبارات السياسية والمؤسسية الضيقة.

ثلاث رسائل في ختام الكلمة

وفي ختام خطابه، وجه حمدوك ثلاث رسائل؛ الأولى إلى القوى المدنية السودانية، دعا فيها إلى تجاوز التشردم وتعزيز التعاون وتطوير برنامج مشترك ذي مصداقية لإنهاء الحرب

واستعادة الحكم المدني الديمقراطي، مؤكداً أن التاريخ لن يحكم على القوى المدنية بما تصدره من بيانات، وإنما بما تقدمه من إسهام في إنقاذ الوطن وتخفيف معاناة الشعب. أما الرسالة الثانية فوجهها إلى الشركاء الإقليميين والدوليين، داعياً إلى انخراط دبلوماسي مستمر ومنسق، ومحدراً من أن ثمن التقاعس لا يقتصر على المعاناة الإنسانية، بل يشمل تزايد خطر تفكك الدولة وأنهاياها وتهديد الاستقرار الإقليمي.

وخصص رسالته الثالثة للمجتمع الأكاديمي والمهني السوداني، مؤكداً أن المعارف والخبرات والتجارب وشبكات العلاقات الدولية التي يمتلكها السودانيون في المهجر تمثل ثروة وطنية يحتاج إليها السودان أكثر من أي وقت مضى، وأن إعادة بناء البلاد ليست مسؤولية القادة السياسيين والحكومات وحدهم، بل تتطلب إسهام العلماء والمعلمين والاقتصاديين والمهندسين والأطباء والباحثين ورواد الأعمال ومختلف الكوادر المهنية.

وقال حمدوك إن السودان يقف أمام خيارين: إما ترك الحرب تحدد مستقبله، أو العمل المشترك لتحويل المأساة إلى نقطة تحول في التاريخ الوطني. واختتم بالتأكيد على ضرورة بناء السودان يعيش في سلام مع نفسه وجيرانه، وتحكمه المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، ويحتفي بتنوعه ويضمن المواطنة المتساوية، ويوفر للشباب فرص الحلم بمستقبل آمن، ويضمن مشاركة النساء كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة الوطنية، وتصبح فيه الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ومراكز الابتكار محركات للتنمية والتقدم.

وشدد على أن واجب السودانين العاجل هو وقف الحرب، وأن مسؤوليتهم التاريخية تتمثل في ضمان عدم تكرارها، داعياً إلى تكريم تضحيات الشعب ببناء السودان يليق بها، ومؤكداً أن مستقبل البلاد يجب أن يتشكل وفق تطلعات شعبها، لا وفق طموحات الذين يشعلون الحروب.

«أيّاً من التحالفات المدنية لا يستطيع بمفرده حل الأزمة، والحل المستدام يتطلب جهداً وطنياً واسعاً يضع مصالح الشعب فوق الاعتبارات السياسية والمؤسسية الضيقة».



عرش على جماجم الجياع البرهان وجنون الحاكم المطلق

احمد عثمان المبارك

يتهم الكاتب أحمد عثمان محمد المبارك، في مقال «عرش على جماجم الجياع»، عبد الفتاح البرهان بتقديم بقائه في السلطة على مصالح السودان وشعبه، والارتهان لحسابات إقليمية.

ملخص

ينتقد الكاتب بطانة البرهان من فلول النظام السابق والمستفيدين سياسياً، متهماً إياهم بتأييد قراراته واستغلال الأزمة الإنسانية لتحقيق النفوذ.

يربط بين انقلاب أكتوبر وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، مشيراً إلى تفاقم الفقر والجوع وتراجع العدالة، في ظل صراع على السلطة

يخلص الكاتب إلى أن المناورات السياسية وتعطيل فرص السلام يطيلان أمد الحرب ومعاناة السودانيين، مؤكداً أن استمرار الحكم بهذا النهج يأتي على حساب الوطن ومواطنيه.

كيف يحرق السودان ليبقى البرهان

يقف عبد الفتاح
البرهان اليوم في
مقدمة المشهد السوداني
كنموذج استثنائي
للحاكم الذي تلاشت
لديه كل أشكال الحس
الوطني، متخذاً
خلف مزيج من التعنت
الأعمى والمراوغة
المستمرة، والهروب من
كل استحقاق سياسي
أو أخلاقي يمكن أن
يوقف نزيف شعبه، فهو
رجل بنى استراتيجيته
بالكامل على اللامبالاة
المطلقة بأرواح المواطنين
ومعاناتهم، واضعاً
بقاءه الفردي على
كرسي السلطة المطلقة
فوق مصير الوطن
بأسره، مرتعناً قراره
لإملاءات وحسابات
العواصم الإقليمية، وفي
مقدمتها القاهرة، التي
ينظر إليها كحبل نجاة
سياسي وأمني يحميه من

السقوط، حتى وإن كان الثمن تحويل السودان
إلى ساحة تابعة ومفرغة من سيادتها.
هذا المسار البائس كان تنويجاً لذلك الصباح
الكالح الذي دشنت فيه مهزلة الاستيلاء على
مقاليد البلاد، يوم تم استدعاء أدوات الثقافة
السياسية لتهيئة الانقلاب عبر اعتصامات
مصطنعة، قبل أن تزحف كائنات النظام البائد
من جحورها لتؤذن في محراب الجنرال، مسبغة
بمسوح التقوى والورع الزائف على مشروع
تدمير لا غاية له سوى تصفية ثورة الشعب
 واحتكار الحكم. ومنذ ذلك الحين، دخل السودان
في نفق مظلم من التجويع والإفقار الممنهج،
حيث تبخرت لقمة العيش الكريمة، وحُرم المواطن
من أبسط حقوقه في الأمن والغذاء، بينما انشغل
الجنرال وحاشيته باقتسام الامتيازات والمناصب
على طاولات القمار السياسي، معطين موازين
العدالة بالكامل، حتى غدا القضاء أداة لتثبيت
عرش هش، وصار الوطن كله رهينة لحسابات

عسكرية وشخصية فاشلة.

ولا تكتمل فصول هذه المأساة إلا بتلك
البطانة البائسة من الثعالب السياسية والذئاب
المتكسبة وفلول العهد القديم، الذين يحيطون
به في بورتسودان ويهللون لقراراته الكارثية،
محولين الكارثة الإنسانية إلى بضاعة رخيصة
للتكسب والنفوذ؛ وكلما لاحت في الأفق فرصة
لسلام يحقن دماء السودانين وينهي مأساة
ملايين النازحين والجوعى، قفز الجنرال إلى
الأمم بمناورة بهلوانية جديدة، متنبلاً من
كل التزام، مقدماً في واجهة المشهد وجوهاً
بائسة من التابعين ومروجي الأوهام لتميرير
الوقت وإطالة أمد الحريق... إنها سياسة الأرض
المحرقة التي يقودها حاكم مستعد لرؤية
نصف شعبه يموت والنصف الآخر يتشرد في
المنافي والمقابر، ما دام الركام المتبقي يحمل
اسمه، وما دامت أوهام الحاكم المطلق ترضي
هواجسه وتضمن له البقاء فوق أشلاء دولة كان
يمكن أن تكون وطناً للجميع...



إضراب المعلمين.. صورة لتخلي الدولة عن واجباتها

أعلنت لجنة المعلمين السودانيين إضراباً شاملاً يومي 21 و22 أكتوبر 2026، احتجاجاً على تجاهل السلطات مطالب المعلمين المتعلقة بالأجور والاستحقاقات المالية، داعية إلى توحيد الصفوف وانتزاع الحقوق.

ملخص

يرى بعض المعلمين أن الإضراب وسيلة فعالة للضغط، يحذر آخرون من تأثير الانقسامات السياسية والضغط الحكومية على وحدة الصف النقابي وإضعاف التحرك.

تتفاقم معاناة المعلمين بسبب تدني الرواتب وتأخر صرفها، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتداعيات الحرب، ما يجعل توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم تحدياً يومياً.

تتمسك اللجنة بمطالب إصلاح الهيكل الراتبى، وصرف المتأخرات بانتظام، وتحقيق العدالة بين الولايات، وحماية التعليم الحكومي من الانهيار، مؤكدة استمرار تحركها حتى تحقيق حقوق المعلمين.

«وحدة صفوف المعلمين تمثل الخيار الأقوى لنيل الحقوق وضمان كرامة المعلم واستقرار العملية التعليمية».

أفق جديد



أعلنت لجنة المعلمين السودانيين الدخول في إضراب شامل عن العمل يومي الأربعاء والخميس، الموافق 21 و 22 أكتوبر 2026، احتجاجاً على ما وصفته باستمرار تجاهل السلطات لمطالب المعلمين وتخلي الدولة عن واجباتها تجاه التعليم والعاملين فيه، داعية المعلمين والمعلمات في الولايات والمحليات إلى الالتزام بجدول الإضراب والتماسك من أجل انتزاع حقوقهم.

وقالت اللجنة، في بيان بشأن الإضراب، إن وحدة صفوف المعلمين تمثل «الخيار الأقوى لنيل الحقوق وضمان كرامة المعلم واستقرار العملية التعليمية»، مؤكدة أن التنصل الحكومي من الالتزامات المالية والخدمية لن يثنى عنها مواصلة تحركها النقابي.

وفي الواقع، ومع تفاقم تداعيات الحرب، لم تعد معاناة المعلمين تقتصر على مشقة الوقوف أمام السبورة ومحاولة مواصلة رسالة التعليم في بلد أنهكتهم الحرب، بل امتدت إلى معركة يومية لتأمين لقمة العيش ومواجهة تكاليف الحياة المتصاعدة، في وقت تتعثر فيه المرتبات والاستحقاقات المالية وتراجع قدرة كثير من المعلمين على الوفاء باحتياجات أسرهم الأساسية.

بين مدارس تحاول استعادة دورها وسط تداعيات الحرب، وأسر تنتظر راتباً لا يكاد يكفي لتغطية الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، يجد المعلم نفسه محاصراً بين واجبه المهني واحتياجاته المعيشية المتفاقمة.

رواتب لا تواكب تكاليف الحياة

وتكشف الأرقام المتداولة بشأن رواتب المعلمين حجم التحديات التي تواجه العاملين في قطاع التعليم، إذ تتراوح الرواتب الأساسية، وفق البيانات المقدمة، بين 110 جنيهاً للدرجة التاسعة و205 جنيهاً للدرجة الأولى، بينما يبلغ راتب الدرجة الثانية 196 جنيهاً، والثالثة 182 جنيهاً، والرابعة 173 جنيهاً، والخامسة 150 جنيهاً، والسابعة 130 جنيهاً، والثامنة 120

جنيهاً.

وتشير هذه الأرقام إلى فجوة كبيرة بين الدخول المحدودة والاحتياجات المعيشية المتزايدة، في ظل ارتفاع تكاليف الغذاء والسكن والمواصلات والخدمات الأساسية، فضلاً عن تداعيات الحرب التي أضعفت مصادر الدخل ووسّعت دائرة الفقر، وجعلت تأمين الاحتياجات اليومية تحدياً يواجه شرائح واسعة من السودانيين. وتزيد الاستقطاعات المالية من الأعباء التي يتحملها المعلمون؛ إذ تشير البيانات المقدمة إلى خصومات للنقابة والاتحاد وصندوق دعم الطلاب تبلغ نحو 6,800 جنية.

ولا تقف الأزمة عند حدود ضعف الأجور، بل تتصل كذلك بتأخر صرف المرتبات والاستحقاقات، وما يترتب على ذلك من صعوبات في تدبير نفقات المعيشة والوفاء بالتزامات الأسر، في وقت تفرض فيه الحرب واقعاً اقتصادياً واجتماعياً بالغ القسوة على المعلمين، شأنهم شأن قطاعات واسعة من العاملين في السودان.

«لم تعد معاناة المعلمين تقتصر على مشقة الوقوف أمام السبورة، بل امتدت إلى معركة يومية لتأمين لقمة العيش».

«تتسع الفجوة بين الدخل المحدودة والاحتياجات المعيشية المتزايدة، في ظل ارتفاع تكاليف الغذاء والسكن والمواصلات».

الإضراب بين انتزاع الحقوق ومخاوف الانقسام

ويرى المعلم بالمرحلة الابتدائية مصعب عبد الله أن الإضراب يمثل وسيلة ضغط معروفة ومجربة في المطالبة بالحقوق، لكنه يحذر من أن تسييس العمل النقابي قد يؤدي إلى انقسام المعلمين وإضعاف قدرتهم على التحرك الجماعي.

وقال عبد الله لـ«أفق جديد» إن بعض المعلمين ينظرون إلى لجنة المعلمين باعتبارها جهة ذات ارتباط سياسي بقوى «الحرية والتغيير»، بينما يتبنى آخرون تصورات مماثلة تجاه النقابة، وهو ما قد ينعكس على مستوى المشاركة في الإضراب ومدى استمراره.

وأضاف أن المعلمين قد يشاركون في الإضراب لأيام معدودة، قبل أن تواجههم ضغوط من السلطات تدفع بعضهم إلى التراجع، الأمر الذي قد يؤدي، بحسب تقديره، إلى تراجع فعالية الإضراب وتحوله إلى خطوة محدودة الأثر، بدلاً من أن يشكل وسيلة ضغط مستمرة لتحقيق المطالب.

وتسلط هذه المخاوف الضوء على التحديات التي تواجه التحركات النقابية في ظل الحرب، حيث تتداخل المطالب المهنية والمعيشية مع الانقسامات السياسية، بينما تترادف الحاجة إلى توحيد الجهود حول قضايا الأجور والاستحقاقات وتحسين أوضاع المدارس والمعلمين.

اللجنة تتمسك بمطالبها

في المقابل، أكد المتحدث الرسمي باسم لجنة المعلمين السودانيين، سامي الباقر، تمسك اللجنة بمطالبها، مشيراً إلى أنها رفعتها إلى الجهات المعنية وتنتظر رد الحكومة بشأنها.

وقال الباقر لـ«أفق جديد» إن مطالب المعلمين واضحة، وإنهم متمسكون بها إلى حين تحقيقها، في إشارة إلى استمرار التحرك النقابي للمطالبة بالحقوق المالية والخدمية التي تقول اللجنة إن العاملين في القطاع ينتظرون الوفاء بها.

ويأتي الإضراب في وقت يواجه فيه قطاع التعليم تحديات واسعة بفعل الحرب التي ألفت بظلالها على استقرار العملية التعليمية وأوضاع العاملين

فيها، لتتجاوز الأزمة مجرد الخلاف بشأن المرتبات إلى أسئلة أكبر تتعلق بقدرة الدولة على حماية التعليم وضمان الحد الأدنى من الاستقرار المهني والمعيشي للمعلمين. وتتمحور مطالب لجنة المعلمين السودانيين حول إصلاح الأوضاع المالية والمهنية للعاملين في قطاع التعليم، بما يضمن لهم الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي والوظيفي في ظل تداعيات الحرب وارتفاع تكاليف الحياة.

وتطالب اللجنة بإصلاح الهيكل الراتبى بما يتناسب مع تكاليف المعيشة وصرف جميع المتأخرات والمستحقات المالية، مع الالتزام بانتظام صرف المرتبات في موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر، إلى جانب تحقيق العدالة في الأجور والاستحقاقات بين الولايات، ومعالجة أوضاع المعلمين في إقليمي دارفور وكردفان، اللذين تأثرا بشدة جراء استمرار الحرب وتداعياتها.

ولا تقتصر المطالب على الجوانب المالية، بل تمتد إلى مستقبل التعليم الحكومي، إذ تدعو اللجنة إلى حمايته من الانهيار لصالح التعليم الخاص، وصون حق المواطنين في الحصول على التعليم العام باعتباره حقاً أساسياً لا ينبغي أن تحدد القدرة المالية للأسر فرص الحصول عليه. وتنعكس هذه المطالب، في مجملها، اتساع الأزمة التي تواجه المعلم السوداني، بين تدني الأجور وتأخر الاستحقاقات والتفاوت في الأوضاع بين الولايات، فضلاً عن المخاوف من تراجع قدرة التعليم الحكومي على الاستمرار في أداء دوره، في وقت تزداد فيه حاجة الأطفال والأسر إلى خدمات تعليمية مستقرة رغم ظروف الحرب.

معركة المعلم من أجل البقاء

وبين مطالب لجنة المعلمين بتحسين الأوضاع المالية والخدمية، ومخاوف بعض المعلمين من انقسام الصف النقابي وتراجع تأثير الإضراب، تبقى الأزمة المعيشية القاسم المشترك الذي يثقل كاهل العاملين في القطاع. فالمعلم الذي يُنتظر منه أن يحافظ على استمرارية التعليم ويمنح الأطفال فرصة للتعليم وسط الحرب يواجه بدوره صعوبة في تأمين احتياجات أسرته، في مفارقة تختصر جانباً من الخسائر الاجتماعية التي خلفتها الحرب.

«تسييس العمل النقابي قد يؤدي إلى انقسام المعلمين وإضعاف قدرتهم على التحرك الجماعي».



الدمازين.. الحوامل يواجهن المسيرات وحمى الضنك أيضًا

تواجه النساء الحوامل في مخيمات النزوح بمدينة الدمازين أوضاعًا صحية صعبة، بعد إغلاق عيادات كانت تقدم الرعاية الأولية، وسط انتشار حمى الضنك والإسهالات المائية.

ملخص

أوضح هجو أن انقطاع الطرق خلال فصل الخريف يحول دون وصول الحوامل إلى المستشفيات، ما يتسبب في وفيات بين الأمهات والأجنة نتيجة النزيف ومضاعفات الحمل.

قال الأمين العام لمبادرة المجتمع المدني بالنيل الأزرق، علي هجو، إن هجمات بالمسيرات استهدفت مناطق التعدين الأهلي، وأسفرت عن مقتل 41 شخصًا، بينهم نساء وأطفال، مطالبًا بهدنة إنسانية لإيصال المساعدات.

تقدم منظمة «بانكير»، بدعم من اليونيسف وبالتعاون مع وزارتي الصحة والرعاية الاجتماعية، تحويلات نقدية شهرية للحوامل والمرضعات، فيما استفادت 910 نساء من نوافذ صرف نقدي في منطقتي الطرفة وبدوس بمحافظة الروصيرص.

«تعيش النساء الحوامل في مخيمات النزوح بمدينة الدمازين أوضاعاً صحية صعبة، تفاقمت بعد إغلاق العيادات القليلة التي كانت تقدم لهن الرعاية الصحية الأولية».

نمارق الجاك



تعيش النساء الحوامل في مخيمات النزوح بمدينة «الدمازين»، حاضرة إقليم النيل الأزرق، أوضاعاً صحية صعبة، تفاقمت بعد إغلاق العيادات القليلة التي كانت تقدم لهن الرعاية الصحية الأولية، وفقاً لاستطلاعات وتقارير إعلامية تناولت المعاناة. وتظل التحديات كبيرة للحوامل مع انتشار حمى الضنك التي تحصد أرواح ما بين شخصين إلى ثلاثة أشخاص يومياً، فضلاً عن انتشار الإسهالات المائية داخل المعسكرات.

يقول الأمين العام لمبادرة المجتمع المدني بالنيل الأزرق، علي هجو، إن مناطق التعدين الأهلي شهدت استهدافاً بالمسيرات أسفر عن سقوط 41 قتيلاً،

كلهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى استهداف المستشفيات التي تأوي أعداداً كبيرة من النازحين، مثل مستشفى «أم قرطة». وهناك مواطنون عالقون في ظل استمرار النزاع دون مساعدات إنسانية، ونطالب المجتمع الدولي بهدنة إنسانية لوقف إطلاق النار وإيصال المساعدات».

وفيما يخص وضع النساء الحوامل، يضيف هجو: «توجد حالات وفيات لأمهات لم يُعَدَّن يستطعن الوصول إلى المستشفيات؛ لأن محافظات النيل الأزرق خلال فصل الخريف تنقطع طرقها وتنفصل تماماً عن الدمازين، فتتعرض الحوامل لنزيف متكرر يؤدي أحياناً إلى وفيات الأجنة، وأحياناً أخرى إلى وفاة الأم والجنين معاً».

وفي ظل دائرة الاحتياج الكبيرة التي تحاول المبادرات والشراكات سدها، قدمت منظمة «بانكير»، بالتعاون مع وزارتي الرعاية

الاجتماعية والصحة، وبدعم من منظمة «اليونيسف»، دعماً مادياً للنساء الحوامل والمرضعات في مدينة الدمازين والقرى المجاورة. وفي هذا السياق، تحدث أحد موظفي المنظمة وقال إن المنظمة تقدم للنساء الحوامل شهرياً ما يقارب 400 ألف جنيه (أقل من 50 دولاراً)، ويحول المبلغ إلى حساباتهن البنكية؛ أما من لا تمتلك حساباً فنقوم بفتح حساب لها. ويتم اختيار المستفيدات عبر استمارة مخصصة، ويشمل البرنامج ثمانى ولايات».

ويُعد الوصول إلى المجتمعات الريفية والهشة صوناً لكرامة المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية للأم والطفل؛ وبحسب إعلام المنظمة، نظمت إدارة البرنامج بالتعاون مع «بنك الادخار والتنمية الاجتماعية - فرع الروصيرص» نافذتي صرف نقدي في منطقتي «الطرفة» و«بدوس» بمحافظة الروصيرص يوم 30 سبتمبر الماضي، لتوفير خدمات مصرفية آمنة وميسرة لـ 910 نساء حوامل ومرضعات.

- «تظل التحديات كبيرة للحوامل مع انتشار حمى الضنك، فضلاً عن انتشار الإسهالات المائية داخل المعسكرات».



مناوي وجبريل وتمبور.. صالحوا الجلاد وخذلوا الضحايا

إبراهيم هباني

ملخص

ينتقد المقال تحالف مني أركو مناوي وجبريل إبراهيم ومصطفى تمبور مع الجيش، معتبراً أن قادة الحركات المسلحة اقتربوا من السلطة بينما ظل ضحايا دارفور يعانون النزوح والحرب.

يرى الكاتب أن انضمام حركتي مناوي وجبريل إلى القتال بجانب الجيش في نوفمبر 2023، والتحالف العسكري لتمبور، يفرض عليهم توضيح كيف يمكن لهذا الخيار أن يحمي المدنيين وينهي معاناة أهل دارفور.

يشير إلى أن مناوي وجبريل شاركا في السلطة عقب اتفاق جوبا، لكن مواقفهما من الحكومة المدنية والانقلاب العسكري أثارت تساؤلات بشأن وفائهما لمطالب الثورة والتحول الديمقراطي.

يختتم بالتأكيد أن قضية دارفور أكبر من القيادات المسلحة، وأن معيار الوفاء لها هو عودة النازحين إلى ديارهم، وحماية المدنيين ومحاسبة المنتهكين وإنهاء الحرب، لا الوصول إلى السلطة.

لم يكن أهل دارفور بحاجة إلى حرب أخرى كي يثبتوا أنهم مظلومون. كانوا بحاجة إلى أن تنتهي الحروب، وأن يعودوا إلى قراهم، وأن تصبح تضحياتهم سبباً لحصولهم على حقوقهم. لكن بعض الذين حملوا السلاح باسمهم وجدوا طريقهم إلى السلطة، فيما ظل أصحاب القضية يبحثون عن طريق إلى بيوتهم. هذه هي المعضلة التي تواجه مني أركو مناوي وجبريل إبراهيم ومصطفى تمبور. لا يتعلق السؤال بحقوقهم في المشاركة السياسية، بل بما فعلوه بهذا الحق، وبالتحالفات التي اختاروها، وبمصير الناس الذين استندوا إلى معاناتهم لاكتساب الشرعية. فالقضية التي تفتح لصاحبها أبواب الحكم تفرض عليه مسؤولية أكبر تجاه ضحاياها، ولا تمنحه حصانة من محاسبتهم. دارفور تعرضت لتهميش وعنف وتهجير موثق. لكن عدالة القضية شيء، وحصيلة المتحدثين باسمها شيء آخر. ومن حق النازح أن يسأل قائد الحركة عما تغير في حياته بعد الاتفاق، ومن حق أم فقدت أبناءها أن تعرف لماذا تتجدد الحرب كلما تبدلت تحالفات القادة. فلا يمكن أن يبقى الضحايا مطالبين بالتضحية، بينما تظل قرارات الحرب والسلام حكراً على من يتفاوضون على مواقعهم. مناوي جرب السلطة قبل الثورة بسنوات. وقع اتفاق أبوجا في الخامس من مايو 2006، ثم أصبح كبير مساعدي الرئيس عمر البشير ورئيس السلطة الانتقالية لدارفور. انتقل من قتال النظام إلى مشاركته الحكم، قبل أن تنهار الشراكة ويعود إلى التمرد. كانت تلك تجربة كافية لاختبار الوعد بأن دخول القصر سيقرب السلام من القرى.

لم يكن التفاوض خطأ في ذاته. فالحروب تنتهي باتفاقات بين خصوم، والتسوية قد تتطلب شجاعة أكبر من مواصلة القتال. لكن الاتفاق يفقد معناه حين يتغير موقع القائد ولا يتغير واقع من قاتل باسمهم. ماذا تعني ترقية ممثل الإقليم داخل الدولة، إذا بقي المواطن عاجزاً عن العودة إلى أرضه؟

ثم جاءت ثورة ديسمبر، ومنحت السودان فرصة لمراجعة هذه المعادلة. أسقطت الانتفاضة الشعبية البشير، وفتحت بتضحيات السودانيين باباً للعمل السياسي والمشاركة في بناء سلطة جديدة. وفي ظل الانتقال، أتاح اتفاق جوبا لقيادات الحركات دخول مؤسسات الحكم. كان المفترض أن تقابل هذه الفرصة بالتزام يحمي التحول المدني، ويحول مطالب الأطراف إلى

حقوق تكفلها الدولة.

دخل جبريل إبراهيم وزارة المالية في حكومة عبد الله حمدوك في فبراير 2021، عقب اتفاق السلام. وصل إلى مؤسسة تمس قراراتها حياة السودانيون جميعاً، داخل حكومة أتاحتها الثورة. وهو القادم من خلفية إسلامية، ومن قيادة حركة العدل والمساواة التي خلف فيها شقيقه خليل بعد مقتله في ديسمبر 2011.

وكان خليل نفسه من أبناء المشروع الإسلامي قبل تمرده عليه. وقادت حركته هجوم أم درمان في العاشر من مايو 2008، قبل مقتله بأكثر من ثلاث سنوات. تلك الخلفية تطرح سؤالاً عن طبيعة القطيعة مع نظام البشير: إلى أي مدى امتدت إلى طريقة الحكم واحتكار القوة، وإلى أي مدى ظلت خلافاً يمكن أن تعيد ترتيبات السلطة احتواءه؟

لا يجوز محاكمة النيات، لكن المواقف متاحة للمحاسبة. وقبل انقلاب أكتوبر 2021، كان مناوي وجبريل من أبرز قادة التيار المناوئ للتحالف المدني الحاكم. وشارك مناوي في اعتصام القصر المطالب بحل الحكومة. صحيح أنه وصف إجراءات البرهان لاحقاً بأنها انقلاب، وانتقد الاعتقالات، لكن ذلك لا يغلق السؤال عن دوره السابق في إضعاف الحكومة التي أطاح بها العسكريون.

أما جبريل فاحتفظ بوزارة المالية بعد الاستيلاء العسكري على السلطة، وتوقع أن يتجاوز العالم ما حدث ويعود إلى التعامل مع الحكم الجديد. وبينما كان الشارع يقاوم إنهاء الانتقال، كان الوزير يقدم قراءة تسمح بالتعايش مع نتائجه.

هنا يصبح الحديث عن خذلان الثورة حكماً على اختيار سياسي. فالتضحيات التي فتحت المجال لمشاركة الحركات كانت تستحق دقاً عن قواعد الانتقال، لا اكتفاء بالحفاظ على المواقع داخله أو بعد إسقاطه. والوفاء لدماء الثوار يُختبر حين تتعارض حماية السلطة المدنية مع مصلحة البقاء قرب العسكريين.

وفي المشهد نفسه يظهر مصطفى تمبور، المنشق عن حركة عبد الواحد محمد نور عام 2018، والذي أعلن انخراط قواته إلى جانب الجيش في 2023. تختلف تجربته وحجم نفوذه عن مناوي وجبريل، ولا يصح اختراع تاريخ واحد للثلاثة. لكنهم يلتقون اليوم عند خيار التحالف العسكري، ويتحمل كل منهم مسؤولية قراره وحصيلته.

كذلك لا يحتاج النقد إلى تقديمهم جميعاً



المساعدات، ومحاسبة المنتهكين، وقبول تسوية
تنتهي الحرب ولو خفضت نصيب القائد من
النفوذ.

ليس هناك ما يمنح حركة مسلحة حق احتكار
تمثيل دارفور. فالإقليم أوسع من قواعدها،
وأكثر تنوعاً من حسابات قياداتها. فيه نازحون
ونساء وشباب وقوى مدنية ومجتمعات لها حق
تقرير مستقبلها. وهؤلاء لا يصبحون أقل أهلية
للاختيار لأنهم لا يملكون السلاح.

والمؤلم أن تتحول المظلومية إلى مورد سياسي
يبقى القائد محتاجاً إليه، بينما يبقى الضحايا
أسرى له. عندها يصبح تكرار الحديث عن
معاناتهم بديلاً عن إنهاؤها، ويصبح كل اعتراض
على قرارات الحركة اعتداءً على القضية نفسها.
لا يمكن اختزال دماء أهل دارفور في اتهام
بصفقة لا دليل عليها. لكن يمكن، ويجب،
محاسبة القيادات على المقايضة السياسية
الظاهرة: ما الذي حصل عليه الناس مقابل
مشاركة قادتهم في السلطة؟ وما الذي بقي من
وعود التغيير حين اقترب هؤلاء من المؤسسة
التي قاتلوها، وتحالفوا مع قوى من النظام الذي
ثار عليه السودانيون؟

لقد تغير موقع القادة، وبقيت الخيام. ومن
هذه الفجوة يستمد وصف الخذلان معناه. فأهل
دارفور لم يقدموا أبناءهم ليحصل ممثلوهم
على مقاعد أفضل قرب الحاكم، ولم يقاوم الثوار
الاستبداد كي تتسع حكومة العسكريين لقادة
جدد.

كان المطلوب أن يعود النازح إلى بيته. أما أن
يصل القائد إلى السلطة، ثم يطلب من النازح
انتظار نهاية حرب أخرى، فتلك حصيلة لا
تسترها راية «الكفاح المسلح».

باعتبارهم قيادات إخوانية. الخلفية الإسلامية
لجبريل معروفة، أما مناوي وتمبور فموضع
المحاسبة هو التحالف الذي اختاراه، وما يمنحه
من قوة للقوى الإسلامية المشاركة في الحرب.
فالانتماء التنظيمي والتحالف السياسي ليسا
أمراً واحداً، لكن نتائج التحالف تستوجب
المساءلة، أيا كانت خلفية صاحبه.

وقد أعلنت حركتا مناوي وجبريل في نوفمبر
2023 القتال إلى جانب الجيش. ومنذ تلك
اللحظة، أصبحتا شريكتين في خيار الحرب،
ومطالبتين بتفسير كيف يقود هذا الخيار إلى
حماية المدنيين وإنهاء مأساتهم. فالقول بالدفاع
عن دارفور يحتاج إلى خطة يستطيع أهلها أن
يروا فيها مستقبلاً يتجاوز معركة أخرى.

ولا يمكن مناقشة ذلك بتجاهل جرائم المليشيات.
فقد ارتكبت قوات الدعم السريع وحلفاؤها
فضائع وتطهيراً عرقياً، ووثقت منظمات حقوقية
استهداف المساليت في الجنيّة. الخوف من هذه
الجرائم مشروع، وحماية المجتمعات المعرضة
لها ضرورة. لكن الضرورة لا تلغي المحاسبة،
ولا تجعل كل تحالف يُعقد باسم الحماية قراراً
صحيحاً إلى الأبد.

فالتحالف مع قيادة عسكرية تعتمد أيضاً على
تشكيلات إسلامية يفرض أسئلة صعبة على من
خرجوا لمقاومة النظام السابق. ما ضماناتهم ألا
تعيد الحرب تمكين القوى التي أسهمت في إنتاج
المأساة؟ وكيف يمنعون استخدام قضيتهم غطاءً
لعودة نفوذها؟ وأين ينتهي الدفاع عن المجتمع
ويبدأ الدفاع عن استمرار السلطة؟

هذه الأسئلة لا تجيب عنها المناصب، ولا
الصور الجماعية، ولا خطابات التعبئة. يجيب
عنها موقف واضح من حماية المدنيين، وإيصال



الفاشر.. سنة على النكبة وآلاف الضحايا بلا توثيق أو عدالة

بعد عام على سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر في 26 أكتوبر 2025، لا تزال آلاف حالات القتل والفقدان والانتهاكات بلا توثيق أو تحقيق مستقل، وسط غياب المساءلة والعدالة لأسر الضحايا.

ملخص

يؤكد شهود ومسؤولون سابقون أن آلاف المدنيين ماتوا خلال الحصار بسبب القصف والجوع والأمراض، من دون تسجيل رسمي، فيما ظلت الانتهاكات بعد سقوط المدينة بلا توثيق منهجي، ما يهدد بضياع الأدلة وإفلات الجناة من العقاب.

تكشف إفادات سكان عن إجبار نازحين على العودة إلى المدينة، وإيواء كثيرين في مراكز مؤقتة، بينما تدهورت الخدمات وانتشر الدمار والنهب وانعدام الأمن، ما دفع السكان إلى النزوح مجدداً.

في سياق متصل، بلغ عدد النازحين من الفاشر والقرى المحيطة بها إلى طويلة نحو 9,083 شخصاً حتى 13 أكتوبر، وسط مطالب بإجراء مسوحات ميدانية لتحديد أسباب النزوح المرتبطة بالتدهور الأمني وانحياز الخدمات.

«الصورة الكاملة لما حدث في الفاشر غائبة تماماً، في ظل عدم تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للكشف عن ملابسات الانتهاكات».

محمد عبد الباقي



في فجر 26 أكتوبر 2025، سيطرت قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، بعد حصار استمر 18 شهراً، وقد خلفت العملية آلاف القتلى والمفقودين، فضلاً عن الانتهاكات المروعة التي ارتكبت بحق المدنيين. اليوم تمر سنة على تلك الجريمة التي ارتكبت في الفاشر، ولا تزال تداعياتها تلقي بظلالها على مصير آلاف المدنيين.

الصورة الكاملة لما حدث في الفاشر غائبة تماماً، في ظل عدم تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للكشف عن ملابسات الانتهاكات، فالمأساة لم تعد مقتصرة على ما حدث من قتل وانتهاكات، بل امتدت لتشمل غياب المساءلة والعدالة، واستمرار معاناة أسر الضحايا والمفقودين، التي لا تعرف حتى الآن ما إذا كان أبنائها لا يزالون على قيد الحياة أم لقوا حتفهم خلال الأحداث.

وبالنسبة إلى السلطة التي يديرها الجيش من الخرطوم وبورتسودان، يبدو أن صفحة الفاشر أغلقت بنهاية يوم سقوطها في يد الدعم السريع، وفرار قادة الفرقة السادسة عشرة التي كانت تدافع عن المدينة وخروجهم بسلام.

أما الدعم السريع، فقد سعى مراراً إلى تقديم صورة مغايرة لما جرى على الأرض، إذ سعى منذ اليوم الأول إلى إعادة المدنيين الذين تقطعت بهم السبل في القرى القريبة من الفاشر إلى داخل المدينة وجمعهم في مخيمات مؤقتة ومراكز إيواء، وبدأ تقديم الخدمات الأساسية لهم، مدعياً أن سكان المدينة عادوا إليها بعد توقف القتال.

لكن هذه المحاولات لم تحقق نجاحاً كبيراً وفقاً لأدم هارون، أحد المواطنين الذين أجبروا على العودة إلى الفاشر من منطقة قرني الواقعة غرب المدينة.

يقول هارون، وهو نازح حالياً في معسكر

طويلة، لـ«أفق جديد»: «بعد سيطرة الدعم السريع على المدينة، أغلق كل الطرق التي يسلكها النازحون، وخاصة نحو منطقة قرني التي كانت تمثل نقطة تجمع لهم، ومنها يسلكون طرقاً مختلفة نحو طويلة والدبة بالولاية الشمالية وغيرها من المناطق المستقرة، وقد أجبرهم على العودة إلى داخل الفاشر، وجمعهم في عدة مواقع، منها جامعة الفاشر، ومسجد الشيخ حنفي، وآخرون في عدد من المدارس داخل المدينة».

يضيف: «بدأ الدعم السريع في توزيع المياه والطعام، وإزالة الأنقاض ودفن الجثث، وقد استمرت هذه العملية لأكثر من ستة أشهر، كان خلالها المواطنون يحصلون على الطعام ومياه الشرب، كما فتحت بعض الأسواق داخل الفاشر».

يتابع هارون: «استمر الدعم السريع في نقل المواطنين الذين نزحوا إلى القرى المجاورة وإعادتهم إلى الفاشر، كان يقدم لهم كثيراً من الوعود، من بينها توفير الخدمات واستتباب الأمن وتوفير فرص العمل، وقد عاد كثير من المواطنين، ليس لأنهم صدقوا تلك الوعود، وإنما لأنه لم تكن لديهم خيارات بديلة».

من جهته، تحدث مصدر آخر كان موجوداً داخل الفاشر عن الأوضاع التي شهدتها المدينة عقب سيطرة الدعم السريع عليها، وحتى بداية موجة النزوح الأخيرة التي انتهت بتحول المدينة إلى أطلال شبه خالية من السكان.

قال المصدر الذي طلب حجب هويته لأنه معروف وسط سكان المدينة لـ«أفق جديد»: «لأكثر من سبعة أشهر بقي آلاف المواطنين داخل الفاشر، معظمهم من كبار السن والأطفال الذين لم يتمكنوا من النزوح منذ بداية الحصار، يقيمون في مراكز إيواء مؤقتة».

أضاف المصدر السابق أن: «الدعم السريع كان يعتقد أنه يستطيع إعادة السكان الذين نزحوا من المدينة، لكن الأوضاع المعيشية والعمرانية والأمنية حالت دون ذلك».

وأوضح: «لم يكن معقولاً أن يعيش السكان

«استمرار معاناة أسر الضحايا والمفقودين، التي لا تعرف حتى الآن ما إذا كان أبنائها لا يزالون على قيد الحياة أم لقوا حتفهم خلال الأحداث».

«عاد كثير من المواطنين، ليس لأنهم صدقوا تلك الوعود، وإنما لأنه لم تكن لديهم خيارات بديلة».



«مباني مدينة الفاشر تحولت إلى خرابات ينعق فيها البوم، كذلك انعدمت المياه، وتوقفت المستشفيات والعيادات، ولم تعد هناك خدمات صحية في المدينة بأكملها».

«مات آلاف السكان بالقصف والجوع والأمراض الناجمة عن الحصار، من دون تسجيلهم أو توثيق حالات وفاتهم في سجلات الدولة».

الحصار، من دون تسجيلهم أو توثيق حالات وفاتهم في سجلات الدولة». يضيف: «وبعد سيطرة الدعم السريع على المدينة، لم يوثق أي انتهاك بصورة رسمية، واعتمدت الدولة على الأخبار المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وإلى اليوم لم تقم الحكومة بتوثيق أعداد المتوفين أو المفقودين، ولا حتى الانتهاكات».

يتابع المصدر: «خلال الحصار كان يُقتل في بعض الأحيان نحو 50 شخصاً في اليوم، تظل جثثهم في المستشفى ليوم أو يومين من دون تصويرها أو توثيق أسباب وفاتهم، حيث أدت هذه الطريقة إلى ضياع المعلومات الحقيقية التي كان يفترض تسجيلها باليوم والساعة، وأصبح الجميع يتحدثون عن انتهاكات الفاشر اعتماداً فقط على ما صورته هواتف عناصر الدعم السريع».

ويقول المسؤول السابق: «عندما تستفسر السلطات اليوم عن أي معلومة تتعلق بالجرائم التي وقعت في الفاشر، يكون الرد بأنه لا يوجد توثيق لتلك الواقعة، ومما يجعل كل الجرائم التي حدثت في طي النسيان، لأنه لا يمكن مساءلة الجناة إذا كانت السلطة لا تملك توثيقاً للحوادث والجرائم التي وقعت أمامها، واليوم نتحدث عن محاسبة المسؤولين عن انتهاكات الفاشر».

وفي سياق متصل، تواصلت موجات النزوح من الفاشر والمناطق المحيطة بها باتجاه طويلة، وفقاً لأدم رجال المتحدث باسم منسقية النازحين واللاجئين.

قال رجال لـ«أفق جديد»: «حتى الثالث عشر من أكتوبر الجاري، بلغ عدد النازحين من الفاشر والقرى المحيطة بها إلى طويلة حوالي 9083 مدني».

وشدد رجال على ضرورة إجراء مسوحات ميدانية وجمع إفادات النازحين للتأكد من الأسباب التي دفعتهم إلى موجة النزوح الأخيرة، وتحديد ما إذا كانت دوافعهم مرتبطة بالتدهور الأمني أم بانعدام الخدمات وانهايار البنية التحتية.

في المدينة التي أصبحت أشبه بالغابة بعد أن نمت فيها كثير من الأشجار والحشائش خلال سنوات الحرب، كما تعرضت المنازل لدمار كبير، وتحولت أحياء كاملة إلى أنقاض، والمنازل التي نجت من القصف والتدمير تعرضت لعمليات سرقة واسعة، نزعت حتى أبوابها ونوافذها».

وتابع: «حتى السكان الذين عادوا فضلوا البقاء في مراكز الإيواء بدلاً من العودة إلى منازلهم، خاصة وأن الوضع الأمني لم يكن يسمح، إذ كان اللصوص والمسلحون يقتحمون المنازل في وضح النهار وفي ساعات الليل».

يضيف المصدر: «مباني مدينة الفاشر تحولت إلى خرابات ينقع فيها البوم، كذلك انعدمت المياه، وتوقفت المستشفيات والعيادات، ولم تعد هناك خدمات صحية في المدينة بأكملها، لكن رغم هذا الوضع الخطير، لم يكن مسموحاً للمواطنين بالنزوح، وفي نهاية المطاف لم يكن أمام من تبقى من السكان سوى النزوح، فقرروا مغادرة المدينة للمرة الأخيرة، وحالياً لم يعد في الفاشر سوى عدد قليل من المواطنين».

في الحقيقة، لا تقتصر قضية الفاشر، وفق إفادات عديدة، على جرائم القتل والانتهاكات التي تعرض لها المدنيون، والحصار الذي استمر 18 شهراً وانتهى بأبشع جريمة، بل تتمثل القضية الأساسية في أن الجرائم لم توثق، ولم يجر بشأنها أي تحقيق، سواء من جهة مستقلة أو من جانب الحكومة نفسها، كما لم يجر الدعم السريع أي تحقيق، بل سعى، وفق هذه الإفادات، بكل إمكانياته إلى طمس الأدلة وإخفاء آثار الجرائم التي وقعت. يقول مصدر كان وزيراً في حكومة ولاية شمال دارفور حتى سقوطها لـ«أفق جديد»: «لم يكن هناك أي توثيق للجرائم التي كانت تقع في الفاشر حتى أثناء الحصار. كان السكان يدقنون الموتى في بعض الأحيان من دون نقلهم إلى المستشفى، فقد مات آلاف السكان بالقصف والجوع والأمراض الناجمة عن

«حتى الثالث عشر من أكتوبر الجاري، بلغ عدد النازحين من الفاشر والقرى المحيطة بها إلى طويلة حوالي 9083 مدنياً».



الفاشر..

حين يعجز الناجون عن الكلام

بعد مرور عام على سقوط الفاشر في قبضة قوات الدعم السريع، لا تزال مأساة المدينة حاضرة في شهادات الناجين الذين عايشوا القتل والانتهاكات، حتى بات بعضهم عاجزاً عن استعادة ما حدث أو الحديث عنه.

ملخص

فيما تتواصل معاناة النازحين بعيداً عن منازلهم ومزارعهم، تثير عودة قادة شاركوا في القتال إلى الخرطوم تساؤلات عن العدالة والمحاسبة، وعن المعايير التي تُمنح بموجبها صفة البطولة.

تشير تقارير دولية وصور الأقمار الصناعية إلى فضاءات ارتكبت داخل المدينة، مع فتح تحقيقات بشأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وسط تضارب بين إعلان توفير ممرات آمنة وروايات عن احتجاز المدنيين وابتزازهم.

يرى التقرير أن مأساة الفاشر كشفت عجز طرفي الحرب عن حماية المدنيين، وأظهرت التناقض بين شعارات «التحرير» و«الكرامة» والواقع الذي خلفه القتل والتهجير والدمار، لتبقى أسئلة الحماية والعدالة بلا إجابات.

«ما حدث كان فوق التصور وأبعد من الخيال، إلى درجة أن تقارير دولية وشهادات ناجين وصفت ما جرى في الفاشر بأنه من أكثر مشاهد الانتهاكات عنفاً في النزاع السوداني».

أفق جديد

أن الجثث جُمعت في عشرات الأكوام تمهيداً لدفنها في مقابر جماعية أو حرقها في حفر كبيرة. لكن التخلص من الجثث لا يعني التخلص من آثار الجريمة بالكامل، ولا يمحو ما خلفته من أدلة قد تطارد مرتكبيها. وفي هذا السياق، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في احتمال ارتكاب قوات الدعم السريع وحلفائها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ومع طلوع شمس يوم 26 أكتوبر 2025، كانت قوات الدعم السريع قد اجتاحت آخر مواقع الجيش السوداني في الفاشر، واستولت على القاعدة الرئيسية في المدينة، مقر الفرقة السادسة مشاة، عقب انسحاب القوات النظامية.

ووثقت مقاطع مصورة جنوداً يضحكون ويتجولون داخل المقر المهجور، حاملين قاذفات قنابل، فيما ظهر لاحقاً عبد الرحيم دقلو، شقيق قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان «حميدتي» دقلو، وهو يتفقد القاعدة العسكرية.

وأقر قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو «حميدتي»، بوقوع انتهاكات في مدينة الفاشر عقب سيطرة قواته عليها، معلناً تشكيل لجنة للتحقيق. وأكد حميدتي أن قواته وقّرت ممرات آمنة للراغبين في الخروج من المدينة. لكن المدينة، وفقاً لمصادر، تحولت إلى سجن كبير، لا يستطيع من بقي داخله الخروج منه إلا بعد دفع فدية لقوات الدعم السريع التي احتجزت الناس هناك. وبين إعلان توفير الممرات الآمنة وروايات الاحتجاز وطلب الفدية، تتكشف صورة أخرى من صور المأساة التي عاشها سكان الفاشر.

وفي ذكرى مجزرة الفاشر ومأساتها، تتواصل الأنشطة الرسمية المتعلقة بتوثيق ما جرى، في مسار يستهدف، بصورة رئيسية، تجريم قوات الدعم السريع من خلال التركيز على انتهاكاتها. ومن بين هذه الأنشطة المنتدى الذي أطلقته السفارة السودانية في العاصمة البريطانية لندن، حيث قدّم رئيس

من مدينة الفاشر، يحكي أحد شهود المأساة أن النجاة من الموت، يومها، كانت رهينة الحظ وحده. مساراً واحد للخروج من المدينة المنكوبة، وعلى جانبيه جنود قوات الدعم السريع يطلقون الرصاص كأنهم يمارسون لعبة، فيما تحلق المسيّرات فوق رؤوس الفارين. كان ذلك هو الطريق الذي سلكه الناس للخروج من الفاشر ساعة اقتحامها بواسطة قوات الدعم السريع في مثل هذا اليوم من العام الماضي. لكن الرجل الذي شهد تلك اللحظات، وعاش مأساة الفاشر وأهلها ساعة اقتحام المدينة، يكتفي اليوم بالصمت، ويرفض مواصلة الحديث. ذاكرة الوجدع ليست مكاناً يرغب أحد في استعادته؛ فما حدث كان فوق التصور وأبعد من الخيال، إلى درجة أن تقارير دولية وشهادات ناجين وصفت ما جرى في الفاشر بأنه من أكثر مشاهد الانتهاكات عنفاً في النزاع السوداني. وينتهي الأمر بالعائد من الموت إلى الاعتذار عن مواصلة الحديث، كأن النجاة من الموت لم تكن كافية لإنقاذه من ذاكرة ما رأى. وما لا يمكن تجاوزه أن مثل هذا اليوم من العام الفائت شهد إعلان قوات الدعم السريع سيطرتها على مدينة الفاشر، آخر المعاقل التي كان يوجد فيها الجيش بين مدن إقليم دارفور الكبرى. وقد اعتبر تحالف «تأسيس»، الداعم لهذه القوات، ما حدث خطوة في اتجاه تحقيق أهداف التحالف وغاياته في «إعادة بناء السودان على أسس جديدة»، وخطوة حاسمة في اتجاه حسم الحرب، وفقاً لرؤية التحالف. ألصقت الذي اختاره الناجي، الذي لم ينج من أوجاع ما شهد، اختارت منظمات دولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، أن تصرخ بدلاً عنه، مستحضرة عبر تقاريرها الفضائع التي حدثت هناك. فقد أظهرت صور الأقمار الصناعية، وفقاً لصحيفة «الغارديان»، انتشار عشرات الأكوام من الجثث في شوارع عاصمة شمال دارفور، التي تحولت إلى «مسرح جريمة واسع» و«مسلخ بشري». وقالت الصحيفة إن التحليلات تشير إلى

«لكن التخلص من الجثث لا يعني التخلص من آثار الجريمة بالكامل، ولا يمحو ما خلفته من أدلة قد تطارد مرتكبيها».

«كأن النجاة من الموت لم تكن كافية لإنقاذه من ذاكرة ما رأى».
«تحولت إلى «مسرح جريمة واسع» و«مسلخ بشري»».



«المدينة، وفقاً لمصادر، تحولت إلى سجن كبير، لا يستطيع من بقي داخله الخروج منه إلا بعد دفع فدية لقوات الدعم السريع التي احتجزت الناس هناك».

«فالمدينة التي تحتضن «القبة» تحتضن، في الوقت ذاته، ضحايا الفاشر من أهلها، لتعيد إلى الواجهة الأسئلة ذاتها عن ماهية الحرب وأهدافها، وعن المعايير التي يُقاس بها مفهوم «الكرامة» نفسه».

أطراف الحرب، عجزاً عن أداء أدوار الحماية، بوصفها أحد واجبات الجيش الأساسية؛ إذ انتهى الأمر بالفرقة السادسة مشاة إلى الانسحاب من المدينة.

وفي المقابل، كشفت الأحداث عجز قوات الدعم السريع، وأظهرت ما يصفه النص بخطر ترديد لفظ «التحرير» الذي يرفعه قادة تحالف «تأسيس». فهؤلاء، بحسب هذه القراءة، لم يؤسسوا لشيء أكثر من تأسيسهم لرحيل الناس عن بيوتهم ومزارعهم، وللخراب الذي تعبر عنه صورة المدينة اليوم.

لم تعد الفاشر كما كانت؛ فقد غادر أهلها إلى مناطق «طويلة»، حيث تنتظرهم معسكرات النزوح بكل مأسيتها. بيوت تركها أصحابها خلفهم، ومزارع ابتعد عنها أهلها، وحياة انقطعت خيوطها تحت وطأة الحرب. وبين المدينة التي أفرغت من سكانها ومعسكرات النزوح التي استقبلتهم، تتواصل المأساة، ويظل الرحيل وجهاً آخر من وجوه السقوط. السادس والعشرون من أكتوبر ليس مجرد ذكرى لسقوط مدينة؛ إنه استعادة لذكرى سقط فيها الناس، يومها، في أنهار من الدماء. سقطت النساء والأطفال، ودُفنت المآسي مع الذين عاشوا في قلبها. أحد الذين غادروا المدينة قال، وهو لا يكاد يصدق أنه نجا: «ما حدث فوق التصورات، وفوق قدرتي على الكلام». وكأنه كان يقاوم ذاكرته ودموعه، لم يجد ما يردده سوى: «حسبنا الله ونعم الوكيل».

وبقيت لافتة المدينة شاهدة على مفارقة موجعة؛ تسخر من «الكرامة»، وتبكي ما آل إليه «التأسيس» من مأس، فيما يدفع الناس حياتهم ثمناً للحرب. هكذا تعود الفاشر في ذكراها: مدينة لا تستعيد ذكرى سقوطها وحده، بل تستعيد وجوه الذين سقطوا، وأصوات الذين نجوا، وصمت الذين لم يعودوا قادرين على الكلام. وبعد عام كامل، لا تزال الأسئلة معلقة فوق ركامها: من يحمي السودانيون؟ وأي كرامة تُبنى على دمائهم؟ وأي تأسيس يمكن أن يبدأ بقتل الناس وتهجيرهم من بيوتهم ومزارعهم؟

البعثة، السفير بابكر الصديق محمد الأمين، تنويراً حول آخر التطورات في السودان، مجدداً التذكير بأن ما يشهده السودان، وفقاً لموقف الحكومة السودانية، ليس حرباً أهلية أو صراعاً على السلطة، وإنما عدوان خارجي يهدف إلى الهيمنة على البلاد، ونهب مواردها، والتحكم في موقعها الجيوستراتيجي بالغ الأهمية.

وأشار السفير إلى أن المنتدى ينعقد قبيل أيام من الذكرى الأولى لاحتلال قوات الدعم السريع مدينة الفاشر، بعد حصار استمر ثمانية عشر شهراً. وقال إن اجتياح المدينة وما ارتكبته القوات من فظائع غير مسبوقة يمثلان، بحسب تعبيره، إحدى عواقب تساهل المجتمع الدولي مع «المليشيا الإرهابية». غير أن المفارقة تبرز في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة السودانية عن تساهل المجتمع الدولي مع انتهاكات قوات الدعم السريع؛ إذ يتجول النور القبة، قائد الهجوم على الفاشر، وفقاً لما يورده النص، في الخرطوم، بعد عودته إلى حضن الوطن واستقباله استقبال الفاتحين.

ويقيم النور القبة، الذي نفذ حصار الفاشر والهجوم عليها، في أحد أرقى أحياء العاصمة، تحت نعيم السلطة. وكان الانخراط في صفوف القتال مع الجيش يغفر ما سواه، بما في ذلك دماء السودانيون. فالمدينة التي تحتضن «القبة» تحتضن، في الوقت ذاته، ضحايا الفاشر من أهلها، لتعيد إلى الواجهة الأسئلة ذاتها عن ماهية الحرب وأهدافها، وعن المعايير التي يُقاس بها مفهوم «الكرامة» نفسه.

ولا تتوقف المفارقة عند عودة القبة إلى حضن الوطن، بل تمتد إلى نشاطه في إعادة تسويق نفسه باعتباره المخلص، على غرار ما فعله منشقون آخرون، وفي مشهد يستدعي ما حدث مع حميدتي نفسه.

في لحظة سقوطها واجتياحها، كشفت الفاشر الحرب السودانية تماماً، وكشفت معها القيمة الحقيقية للدم السوداني. فقد أظهرت جدلية «التحرير والسقوط»، والتنازع بين

«وكان الانخراط في صفوف القتال مع الجيش يغفر ما سواه، بما في ذلك دماء السودانيون».



السودان إلى أين؟.. دولة تقف على حافة المجهول

الهادي الشواف

ملخص

تحولت الحرب في السودان منذ أبريل 2023 إلى أزمة تهدد وحدة البلاد ومؤسساتها، وسط استمرار القتال وتفاقم النزوح والجوع وانهايار الخدمات. ويرى الكاتب أن غياب الحسم العسكري وتضارب المصالح الداخلية والخارجية يزيدان تعقيد فرص التسوية.

يطرح الكاتب ثلاثة مسارات لمستقبل السودان: استمرار الاستنزاف وتفكك المؤسسات، أو التوصل إلى تسوية اضطرارية بضمانات تمنع تجدد القتال، أو بناء جبهة وطنية مستقلة تضم القوى المدنية والمجتمعية لإنهاء الحرب واستعادة الدولة.

وحذر من أن تطور استخدام الطائرات المسيّرة والتدخلات الخارجية حولاً الحرب إلى تهديد للبنية التحتية والسيادة الوطنية، فيما تستنزف الأزمة الموارد وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وتدمر النسيج الاجتماعي.

يؤكد أن الخروج من الأزمة يتطلب وقف الحرب وحماية المدنيين، وفتح الممرات الإنسانية، وإطلاق مسار سياسي مدني، ومعالجة جذور الصراع وإعادة بناء المؤسسات، محذراً من أن الخطر الأكبر هو خروج السودان من الحرب بلا دولة أو مشروع وطني مشترك.

والخبرة الفنية والدعم الخارجي، لذلك لم يعد وقف الحرب مرتبطاً بإرادة طرفيها وحدهما.

مصالح متقاطعة وسيادة تناكل:

أصبح التدخل الخارجي أحد محددات الأزمة بحكم موقع السودان وحدوده وارتباطه بأمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي وحوض النيل، وأي تدخل عسكري، بما في ذلك الضربات التي تستهدف مناطق التعدين التقليدي إذا ثبتت مسؤولية جهات خارجية عنها، يثير أسئلة حول السيادة وحماية المدنيين وإدارة الموارد، فالموارد التي يفترض أن تمول التنمية في البلاد تتحول إلى مصدر لتمويل الحرب وشبكات الاقتصاد غير المشروع.

وتستطيع القوى الخارجية، رغم اختلافها حول مستقبل السودان، إطالة الحرب حين تتعارض مصالحها مع التسوية، لذلك لا يكفي المطالبة بوقف القتال فقط، بل يجب تحويلها إلى ضغط سياسي ودبلوماسي يربط وقف الدعم العسكري بفتح الممرات الإنسانية وفرض تفاوض ذي ضمانات واضحة.

الجوع: الوجه الآخر للهزيمة:

تكشف الكارثة الاجتماعية حدود الحرب أكثر مما تكشفه الجبهات، فارتفاع الأسعار وتعطل الأسواق والنزوح وتدهور الصحة والتعليم كلها مؤشرات على أن الحرب تقوض قدرة المجتمع على استعادة حياته مستقبلاً.

وتزداد المخاطر مع تعثر الموسم الزراعي واضطراب سلاسل الإمداد وصعوبة وصول المزارعين إلى أراضيهم، وإذا استمر القتال وتراجعت المساعدات الإنسانية، فإن خطر المجاعة واتساع انعدام الأمن الغذائي سيصبح أكثر إلحاحاً.

ولا يمثل الجوع نتيجة جانبية فقط؛ فقد يتحول إلى أداة ضغط وإلى عامل يعيد هندسة المجتمع، فحين ينشغل الناس بتأمين احتياجاتهم الأساسية تتراجع قدرتهم على التنظيم والمطالبة بحقوقهم، بينما تنمو شبكات اقتصاد الحرب والمتكسبين منها مستفيدين من الندرة وانهيار الرقابة.

وقد تكون أخطر الخسائر ما لا يظهر في إحصاءات القتال.. تفكك النسيج الاجتماعي، وفقدان الأطفال للتعليم، وضيق فرص العمل، وتراكم الخوف، وانتشار خطاب الكراهية والرغبة في الانتقام.

ليس السؤال الذي يواجه السودان اليوم هو متى تنتهي الحرب، بل أي السودان سيبقى بعدها، وبأي قدر من التماسك وإمكان استعادة الدولة، فالجوع التي اندلعت في أبريل 2023 تحولت إلى أزمة تاريخية تتداخل فيها حسابات الداخل مع مصالح الخارج، فيما يدفع المجتمع الكلفة الأكبر من القتل والجوع والنزوح وانهيار الخدمات. ورغم اتساع القتال وتطور أدواته، لم يحقق أي طرف حسماً يفتح طريقاً واضحاً للخروج، وكلما طال أمد الحرب ازدادت المصالح المرتبطة باستمرارها، وتراجعت فرص التسوية، وأصبح إنهاؤها أكثر تعقيداً من إشعالها.

الحرب التي تأكل أهداف أصحابها:

لا يمكن فهم إصرار بعض دوائر الحركة الإسلامية المرتبطة بالنظام السابق على استمرار الحرب بمعزل عن خشيتها من عواقب وأثار الحرب على بنية المجتمع، فشهوة السلطة جعلت البصيرة عندهم، إن وجدت، فإنها في حال انسداد أعمى، وأي تفكير لإيقاف الحرب ينظر إليه من قبلهم بأنه مهدد لشبكات المصالح التي تشكلت خلال عقود.

لذلك قد تتحول الحرب إلى وسيلة لتأجيل الحساب السياسي، لكن هذا الرهان يتجاهل أن الحروب لا تحمي بالضرورة الأنظمة التي تشعلها؛ فقد تقوض الاقتصاد والمؤسسات، وتوسع الفجوة بين المجتمع والسلطة، فتجعل كلفة النصر العسكري البعيد المنال أعلى من قدرة أي طرف على استثماره سياسياً، وهكذا يستنزف الطرفان قدرتهما على الحسم من دون أن يتحول الاستنزاف تلقائياً إلى استعداد للتفاوض.

من الرصاص إلى المسيرات:

يشير اتساع استخدام الطائرات المسيّرة إلى تحول نوعي في الصراع، فلم تعد المواجهة محصورة في الجبهات التقليدية، بل أصبحت المنشآت الحيوية والبنية التحتية والمناطق البعيدة عن خطوط القتال معرضة للخطر. وتخفض المسيرات كلفة الضربات على تنفيذها، لكنها ترفع كلفتها الإنسانية والاقتصادية على المجتمع، وتفتح المجال أمام شبكات إمداد وتسليح أكثر تعقيداً، كما أنها تزيد احتمال تحول الحرب إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، وتزداد الحاجة إلى التمويل



لماذا تتعثر المبادرات؟

يكشف فشل المبادرات المتعاقبة أن المشكلة ليست في نقص الوساطات، لكنه يكمن في غياب الشروط التي تجعل التسوية أكثر جاذبية من استمرار الحرب مع غياب الضغط الفعال، فعندما يعتقد كل طرف أن الوقت سيمنحه مكاسب إضافية يصبح التفاوض مناورة لا قرارًا سياسيًا.

لكن أي جهة ترفض التفاوض الجاد من دون تقديم بديل قابل للتحقق تراهن بمصير البلاد على احتمالات عسكرية غير مضمونة، فالتفاوض ليس مكافأة لطرف ولا اعترافًا بشرعية مطلقة لآخر، ولكنه ضرورة لوقف الكارثة الإنسانية وضمان حماية المدنيين وضرورة وصول الإغاثة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات ومنع إعادة إنتاج الاستبداد.

السودان إلى أين؟ ثلاثة مسارات محتملة:

المسار الأول: استمرار الاستنزاف. قد يستمر إذا واصلت الأطراف الاعتقاد بأن الزمن يعمل لمصلحتها، وسيؤدي ذلك إلى تفكك المؤسسات واتساع اقتصاد الحرب وتفاقم الكارثة الإنسانية وتكريس مناطق نفوذ يصعب جمعها لاحقًا تحت سلطة وطنية واحدة.

المسار الثاني: تسوية اضطرارية. قد تنشأ عندما تصبح كلفة الحرب العسكرية والاقتصادية أعلى من كلفة التنازلات المتبادلة، لكن وقف إطلاق النار وحده لن يصنع سلامًا؛ إذ قد يتحول إلى هدنة هشة ما لم يرتبط بترتيبات أمنية قابلة للمراقبة ومسار سياسي مدني وضمانات تمنع العودة إلى القتال.

المسار الثالث: إعادة بناء جبهة وطنية. وهو

الأصعب في الانقسامات والأكثر ضرورة، ويبدأ بتحويل القوى المدنية والمجتمعية والنقابية والمهنية إلى كتلة مستقلة عن طرفي الحرب، وتكون قادرة على صياغة مشروع لإنهائها واستعادة الدولة وبناء مؤسسات مهنية ودستورية ومعالجة جذور الحرب والصراع على السلطة والموارد.

ولا يكفي إعلان موقف أخلاقي لتجاوز موازين القوة؛ فهذا المسار يحتاج إلى تحالف واسع وتوحيد على أساس الحد الأدنى من المطالب وآليات ضغط داخلية وخارجية ورؤية واقعية للانتقال السياسي والعدالة وإعادة الإعمار.

الخروج من المجهول:

يجب التأكيد على أن مستقبل السودان لا يحدده السلاح، ويظل الرهان على قدرة السودانيين على التوحد لاستعادة السياسة من قبضة العسكر، والدولة من شبكات المصالح، وتحرير البلاد من خطاب الكراهية والانقسام.

في هذا السياق يفرض السؤال «السودان إلى أين؟» اختيارًا تاريخيًا.. إما استمرار الحرب حتى تصبح التسوية مستحيلة أو باهظة الكلفة، وإما تحويل الكارثة إلى مراجعة وطنية تضع حياة السودانيين وحقوقهم في دولة مدنية آمنة فوق حسابات الجنرالات وشبكات المصالح.

إن الخطر الأكبر ليس أن يخرج السودان من الحرب ضعيفًا ومنهكًا، إنما كل الخوف أن يخرج منها بلا دولة، وبلا مشروع وطني، وبلا قدرة على تخيل مستقبل مشترك بين أبنائه.. فحلم السودانيين في دولة مدنية ديمقراطية تستعيد ثقة الناس وحقوقهم في الحياة والحرية والسلام والعدالة والمساواة والمواطنة دون تمييز.



النشر الإلكتروني تحت طائلة القانون الجنائي السوداني:

خطوة نحو «إعدام» حرية الصحافة

أثارت تعديلات القانون الجنائي السوداني لسنة 2026، التي أدرجت النشر الإلكتروني والإعلامي ضمن الأفعال المرتبطة بإثارة الحرب ضد الدولة، مخاوف من تقييد حرية الصحافة والتعبير، في ظل عقوبات قد تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد.

ملخص

اعتبر خبراء قانونيون أن التعديلات تثير إشكالات دستورية وقانونية، بسبب تدخلها مع قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007، واحتمال استخدامها لتجريم الآراء الناقدة للسلطات، مطالبين بضمان استقلال القضاء وحماية الحريات.

حذرت قوى سياسية ومنظمات حقوقية ونقابة الصحفيين السودانيين من أن التعديلات قد تفتح الباب أمام ملاحقة الصحفيين والناشطين، وتعزيز الرقابة الذاتية وتحد من وصول المواطنين إلى المعلومات.

نفى وزير العدل عبد الله درف أن يكون التعديل يستهدف التضييق على الصحفيين، وقال إن الغرض منه تجريم إثارة الحرب ضد الدولة وتأييدها علناً عبر الوسائط الإعلامية والإلكترونية.

جرائم المعلوماتية، والتي تختص بمكافحة جرائم المعلوماتية والنشر الذي تصفه السلطات بالضار والمخل بأمن الدولة والمجتمع، ورصد ومتابعة ما يُنشر عبر الوسائط الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات الوقائية والقانونية اللازمة وقيّد الدعاوى القضائية نيابة عن الدولة.

وبينما تضع السلطات هذه الإجراءات في إطار تعزيز الأمن الرقمي وحماية الاستقرار المجتمعي، يحذر منتقدوها من أن اتساع صلاحيات الرصد والملاحقة، بالتزامن مع تشديد العقوبات على جرائم النشر، قد يفضي إلى تضيق مساحة التعبير والعمل الصحفي المستقل.

ويثير المرسوم كذلك تساؤلات قانونية بشأن علاقته بقانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007، الذي ينظم الجرائم المرتبطة بالنشر الإلكتروني، وما قد ينشأ عن إدراج أفعال النشر ضمن القانون الجنائي العام من تداخل في الاختصاصات والإجراءات القانونية.

ويرى منتقدو التعديلات أن هذا التداخل قد يوسع نطاق الملاحقات ويضعف الضمانات المرتبطة بالتعامل مع قضايا النشر، في حين يشددون على ضرورة اتساق التشريعات مع التزامات السودان الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما ما يتعلق بحرية التعبير والتناسب بين الأفعال والعقوبات.

ويتجاوز الجدل حول التعديلات والآلية الجديدة مسألة مكافحة الجرائم الإلكترونية إلى أسئلة أوسع بشأن الحدود الفاصلة بين حماية الأمن العام وتقييد الحريات، ومدى توافق الضمانات التي تحول دون استخدام القوانين والإجراءات الإدارية لملاحقة الأصوات الناقدة في بلد تشدد فيه الحاجة إلى إعلام مستقل يكشف الانتهاكات ويصون حق الجمهور في المعرفة.

تقييد حرية التعبير

في إطار ردود أفعال القوى السياسية، حذر «تحالف قوى التغيير الجذري» من أن إدراج

أعادت التعديلات الأخيرة على القانون الجنائي السوداني لسنة 1991، والتي أدرجت النشر عبر الوسائط الإلكترونية والإعلامية ضمن جرائم تقويض النظام الدستوري وإثارة الحرب ضد الدولة، المخاوف حول مستقبل حرية الصحافة والتعبير في البلاد، لا سيما تزامن الإعلان عنها مع قرار رئيس الوزراء تشكيل «آلية وطنية لمكافحة جرائم المعلوماتية»، ومنحها صلاحيات رصد ومتابعة المحتوى المنشور عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنه.

ويثير تزامن المسارين تساؤلات بشأن حدود الرقابة على النشر الإلكتروني، واحتمالات استخدام القوانين والإجراءات الجديدة في ملاحقة الصحفيين والناشطين وأصحاب الآراء الناقدة للسلطات، في ظل الحرب وما تفرضه من تحديات على العمل الإعلامي المستقل وتداول المعلومات.

وبموجب «قانون التعديلات المتنوعة لسنة 2026»، الصادر بالمرسوم المؤقت رقم (7) في الثامن من أكتوبر الحالي، أدرج النشر الإلكتروني والإعلامي ضمن نطاق الأفعال المنصوص عليها في المادتين «50» و«51» من القانون الجنائي، المتعلقة بتقويض النظام الدستوري وإثارة الحرب ضد الدولة، وهما من الجرائم التي قد تصل عقوباتها، وفقاً للأحكام ذات الصلة، إلى الإعدام أو السجن المؤبد.

ويرى منتقدو التعديلات أن توسيع نطاق هذه المواد ليشمل النشر قد يتيح تأويل التقارير الصحفية والمنشورات الرقمية الناقدة للسلطات باعتبارها أفعالاً تمس أمن الدولة، بما يهدد بتوسيع دائرة الملاحقات الجنائية ويدفع الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى الرقابة الذاتية، ويحد من قدرة الجمهور على الوصول إلى المعلومات ومتابعة الانتهاكات ومساءلة المسؤولين.

وتكتسب هذه المخاوف أبعاداً إضافية مع قرار رئيس الوزراء الصادر في التاسع عشر من أكتوبر الحالي، بتشكيل الآلية الوطنية لمكافحة

«قد يفضي اتساع صلاحيات الرصد والملاحقة، بالتزامن مع تشديد العقوبات على جرائم النشر، إلى تضيق مساحة التعبير والعمل الصحفي المستقل».

«قد يفتح الباب أمام تقييد حرية الصحافة والتعبير وملاحقة الصحفيين والناشطين».



النشر الإلكتروني والإعلامي ضمن مواد بالقانون الجنائي تتضمن عقوبات مشددة قد يفتح الباب أمام تقييد حرية الصحافة والتعبير وملاحقة الصحفيين والناشطين. وطالب التحالف بإلغاء التعديلات المثيرة للجدل، ووقف الملاحقات المرتبطة بالآراء والممارسات المهنية السلمية، ومواءمة التشريعات السودانية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يضمن حماية الصحفيين وحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات وتداولها بحرية.

كذلك اعتبرت مجموعة

«محامو الطوارئ» أن تعديل المادة «51» من القانون الجنائي، وإضافة عبارة «بما في ذلك النشر في الوسائط الإعلامية أو الإلكترونية»، يمثل توسعاً خطيراً في نطاق التجريم، قد يتيح ملاحقة الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب نشر المعلومات المتعلقة بالانتهاكات أو انتقاد السلطات.

وأشارت المجموعة، في بيان، إلى أن التعديل قد يعزز الرقابة الذاتية ويقوض التوثيق المستقل، في ظل ما وصفته باستمرار المحاكمات ذات الدوافع السياسية والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب.

وطالبت بإلغاء التعديل، ووقف المحاكمات السياسية وتنفيذ أحكام الإعدام، والإفراج عن المحتجزين تعسفياً، والكشف عن مصير المختفين قسرياً، وضمان استقلال القضاء والنيابة العامة وإخضاع التشريعات لرقابة دستورية مستقلة.

وعلى الصعيد المهني، رفضت نقابة الصحفيين السودانيّين تعديل المادة «51» من القانون الجنائي، وقرار رئيس مجلس الوزراء تشكيل الآلية الوطنية لمكافحة جرائم

المعلوماتية، محدّرة من تداعياتهما على حرية الصحافة والتعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، في ظل الحرب التي تشهدها البلاد. وقالت سكرتارية الحريات بالنقابة، في بيان، إن إضافة عبارة «بما في ذلك النشر عبر الوسائط الإلكترونية أو الإعلامية» إلى المادة المتعلقة بالأفعال التي تمس أمن الدولة، قد توسّع نطاق التجريم ليشمل التقارير والتحقيقات الصحفية والتعبير عن الرأي، في ظل عقوبات تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد وفقاً للأحكام ذات الصلة.

وأشارت إلى أن غياب الضمانات اللازمة لحماية العمل الصحفي المشروع قد يفتح الباب أمام تفسيرات واسعة وملاحقات جنائية تدفع الصحفيين إلى الرقابة الذاتية، وتحرم الجمهور من المعلومات المتعلقة بالشأن العام والانتهاكات.

كما حدّرت النقابة من استخدام الآلية الوطنية لمكافحة جرائم المعلوماتية في رصد وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي ومراقبة الناشرين، استناداً إلى أوصاف فضفاضة مثل «النشر الضار والمخل بأمن الدولة والمجتمع». وأكدت أهمية مكافحة الجرائم الإلكترونية

«غياب الضمانات اللازمة لحماية العمل الصحفي المشروع قد يفتح الباب أمام تفسيرات واسعة وملاحقات جنائية تدفع الصحفيين إلى الرقابة الذاتية».

«إضافة النشر الإلكتروني والإعلامي إلى نطاقها تفتقر، بحسب تقديره، إلى مبررات قانونية واضحة، وتهدف إلى تقييد النشر وتكليم الأفواه».

في إطار القانون واحترام الحقوق والحريات الأساسية، دون المساس باستقلال الصحافة أو الحق في الخصوصية والتعبير.

إجراءات غير مشروعة

الخبير القانوني المعز حصرة، وصف التعديلات الأخيرة بأنها تفتقر إلى المشروعية، معتبراً أنها تستند إلى الوثيقة الدستورية التي قال إنها تعرضت لـ «الانتهاك والتمزيق» منذ انقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر 2021.

وأضاف لـ «أفق جديد» أن هذه التعديلات لا تستند إلى أساس دستوري معترف به، وأن أي محكمة دستورية مستقلة يمكنها إبطالها، لصدورها، بحسب تقديره، عبر إجراءات غير مشروعة.

وأوضح حصرة أن قانون جرائم المعلوماتية قانون خاص ينظم جرائم النشر وغيرها من الجرائم المعلوماتية، ولذلك لا يجوز، من وجهة نظره، إدراج تعديل يتعلق به ضمن قانون عام، معتبراً ذلك تناقضاً تشريعياً إضافياً.

فيما أكد المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان عثمان صالح، أن التعديل الذي طال المادة «51» من القانون الجنائي لسنة 1991، ضمن التعديلات المنشورة في الجريدة الرسمية، يثير مخاوف جدية بشأن حرية الصحافة والتعبير، معتبراً أن إدراج النشر عبر الوسائط الإلكترونية والإعلامية ضمن الأفعال المرتبطة بإثارة الحرب ضد الدولة قد يفتح الباب أمام تجريم الآراء الناقدة للسلطات.

وأوضح صالح لـ «أفق جديد» أن المادة تتناول أفعالاً تشمل جمع الأشخاص وتدريبهم وتسليحهم، وأن إضافة النشر الإلكتروني والإعلامي إلى نطاقها تفتقر، بحسب تقديره، إلى مبررات قانونية واضحة، وتهدف إلى تقييد النشر وتكليم الأفواه، وحذر من أن يمتد تطبيق التعديل إلى الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمواطنين العاديين، بحيث تُفسر الآراء المنشورة التي لا تحظى بقبول السلطات على

أنها تأييد لأفعال مجرّمة بموجب المادة، بما قد يعرّض أصحابها لبلاغات جنائية تصل عقوبتها إلى الإعدام.

إشكالات قانونية

يختلف القانون الجنائي لسنة 1991 عن قانون مكافحة جرائم المعلوماتية لسنة 2007 من حيث نطاق المعالجة القانونية؛ إذ يتناول الأول الجرائم العامة، بما فيها الجرائم الواقعة على أمن الدولة، ويحدد الأفعال المجرّمة والعقوبات المترتبة عليها، بينما يختص الثاني بالجرائم المرتبطة بتقنية المعلومات والأنشطة الإلكترونية.

ويثير التعديل الأخير للمادة «51» من القانون الجنائي تساؤلات بشأن العلاقة بين التشريعين، بعدما أدرج النشر عبر الوسائط الإعلامية والإلكترونية ضمن أوجه تأييد من يثير الحرب ضد الدولة، حيث يرى منتقدو التعديل أن توسيع نطاق تطبيق النصوص الجنائية العامة على المحتوى الرقمي قد يطمس الحدود بين الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة والتعبير الناقد عبر الإنترنت، ويزيد المخاوف من ملاحقة الصحفيين والنشطاء بسبب ما ينشرونه.

وفي هذا الصدد، يُشير عثمان صالح، إلى أن جرائم النشر تخضع لقانون خاص، هو قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007، الذي ينظم التعامل مع هذه القضايا عبر جهات مختصة، تشمل الشرطة والنيابة والمحاكم المعنية بالنشر. واعتبر أن إدراج جرائم النشر ضمن القانون الجنائي، بوصفه قانوناً عاماً، قد يؤدي إلى تجاوز الاختصاصات المقررة للجهات المختصة، ويثير إشكالات قانونية بشأن العلاقة بين القانونين، مؤكداً أن القانون الخاص يُقدّم على القانون العام في المسائل التي ينظمها على نحو محدد.

وفي السياق ذاته، استند صالح إلى التزامات السودان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادق عليه عام 1986، مشيراً إلى أن المادة «19» منه تكفل حرية التعبير وتضع شروطاً محددة لأي قيود عليها، من

«قد يُستخدم لتقييد حرية الصحافة والتعبير، بما يتعارض مع الحقوق والحريات التي تكفلها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان».

«إدراج جرائم النشر ضمن الجرائم الموجهة ضد الدولة يفتح الباب أمام ملاحقة الصحفيين والناشرين بسبب محتوى لا يحظى بقبول السلطات».

وفي ما يتعلق بدور وزارة العدل في إعداد التشريعات، قال درف إن الوزارة ليست جهة تشريعية، وإنما تتولى مراجعة مشروعات القوانين للتحقق من توافقها مع الوثيقة الدستورية وعدم تعارضها مع القوانين السارية، قبل صياغتها وفق الضوابط التشريعية المعمول بها.

وأشار إلى أن مشروعات القوانين تمر بمراحل مؤسسية متعددة، تبدأ بإحالتها إلى وزير شؤون مجلس الوزراء، ثم الأمانة العامة للمجلس، قبل عرضها على اللجنة الفنية المختصة والقطاع الوزاري المعني لمناقشتها وإبداء الملاحظات بشأنها.

لكن رغم نفي الوزير، يؤكد الخبير القانوني المعز حصرة، على أن إعلان رئيس مجلس الوزراء تشكيل آلية وطنية لمكافحة جرائم المعلوماتية، والإجراءات المتعلقة بالقانون الجنائي تأتي جميعها في سياق محاولات للسيطرة على النشر الإلكتروني، بعد أن أسهمت المنصات الرقمية في كشف قضايا الفساد والانتهاكات والقتل خارج نطاق القانون والاعتقالات، وفقاً لتعبيره.

وأضاف أن إدراج جرائم النشر ضمن الجرائم الموجهة ضد الدولة يفتح الباب أمام ملاحقة الصحفيين والناشرين بسبب محتوى لا يحظى بقبول السلطات، محذراً من أن المادتين «50» و«51» قد تُستخدمان في فتح بلاغات جنائية تصل عقوباتها إلى الإعدام، فضلاً عن عدم إتاحة الإفراج بالضمان في هذه الجرائم.

ورأى حصرة أن هذه الإجراءات تنذر بتصعيد القيود على حرية التعبير، في ظل استمرار الاعتقالات التي قال إنها تُنفذ خارج الأطر القانونية، بما في ذلك الاحتجاز في مقار وسجون خاصة دون علم النيابة أو القضاء. واعتبر أن استهداف النشر الإلكتروني يمثل امتداداً لمحاولات التضييق على الأصوات المدنية الراضية للحرب والمنتقدة لأداء السلطات، مؤكداً أن محاولات قمع حرية التعبير لن تنجح في إسكات السودانيين المطالبين بالحرية.

بينها الضرورة والتناسب بين الفعل والعقوبة. وأضاف أن الوثيقة الدستورية نصت على اعتبار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها السودان جزءاً لا يتجزأ منها، الأمر الذي يجعل أي تشريع يتعارض مع الضمانات الواردة في العهد الدولي، وفقاً لرأيه، محل شبهة عدم الدستورية.

ونوه إلى أن التعديل، بدلاً من معالجة الجرائم وفق ضمانات قانونية واضحة، قد يُستخدم لتقييد حرية الصحافة والتعبير، بما يتعارض مع الحقوق والحريات التي تكفلها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان.

تجريم إثارة الحرب ضد الدولة

رغم هذا الرفض الواسع للتعديلات التي شملت القانون الجنائي، يرى الجانب الحكومي أن التعديل يستهدف مكافحة جريمة إثارة الحرب ضد الدولة وتجريم التأييد العلني لمن يرتكبها، بما في ذلك عبر النشر في الوسائط الإعلامية والإلكترونية، وليس التضييق على الصحفيين أو المساس بحرية التعبير.

وفي هذا السياق، نفى وزير العدل عبد الله درف أن يكون تعديل المادة «51» من القانون الجنائي لسنة 1991 مَدْخَلاً للتضييق على الصحفيين، مؤكداً أن التعديل لا يتعلق بقانون مكافحة جرائم المعلوماتية، ولا بجريمة تقويض النظام الدستوري المنصوص عليها في المادة «50» من القانون الجنائي.

وأوضح درف، في تصريحات نقلتها صحيفة «الكرامة»، أن التعديل شمل المادة «51/أ» المتعلقة بجريمة «إثارة الحرب ضد الدولة»، التي تجرم إثارة الحرب أو تأييد من يثيرها بأي وجه من الوجوه.

وأضاف أن التعديل أدخل النشر عبر الوسائط الإلكترونية والإعلامية ضمن أشكال التأييد المجرمة، مشيراً إلى أن الغرض منه هو مكافحة إثارة الحرب ضد الدولة ومساندة القوات التي وصفها بـ«المليشيا» وجرائمها عبر النشر العلني.

- قال وزير العدل عبد الله درف إن «الغرض منه هو مكافحة إثارة الحرب ضد الدولة ومساندة القوات التي وصفها بـ«المليشيا» وجرائمها عبر النشر العلني».



وسط انقسام عميق..

(الشعبي) يدشن عودة نشاطه إلى الخرطوم.. هل تنتعش الأحزاب؟

افتتح حزب المؤتمر الشعبي، بقيادة الأمين محمود، مقره في أم درمان بحضور محدود، في خطوة أعادت النقاش حول إمكانية استعادة النشاط السياسي داخل السودان بعد سنوات من الحرب.

ملخص

اعتبر السياسي الشفيح خضر أن عودة الأحزاب إلى ممارسة نشاطها داخل البلاد خطوة إيجابية وضرورية، محذراً في الوقت ذاته من المخاطر الأمنية وتراجع الحريات وتصادم خطاب الإقصاء والتخوين.

يأتي ذلك وسط انقسامات عميقة ضربت الأحزاب السياسية والحركات المسلحة، بينها المؤتمر الشعبي وحزب الأمة القومي وحركتا العدل والمساواة وتحرير السودان، على خلفية الخلافات السياسية والاصطفاف مع طرفي الحرب.

رغم التحديات، يرى خضر أن استمرار الحرب وإنهاك المجتمع قد يعززان فرص العودة إلى العمل السياسي المدني والبحث عن حل سلمي، فيما يطرح افتتاح مقر المؤتمر الشعبي تساؤلات بشأن مستقبل الحياة الحزبية في الخرطوم.

«افتتاح الأحزاب لمقارها داخل السودان خطوة إيجابية، غص النظر عما هو الحزب الذي بادر بهذه الخطوة الصحيحة».

أم درمان- شمائل النور



السياسية حمى الاصطفاف الذي انتهى بها إلى
انقسام.

حمى الانقسامات تضرب التنظيمات السياسية والحركات

وضربت هذه الحمى عصب الحزب التاريخي؛
الأمة القومي، ودخل الحزب في معركة دستورية
بلا جدوى، واصطف جناح من الحزب برئاسة
زعيمه؛ فضل الله برمة ناصر مع تحالف تأسيس
الذي تقوده قوات الدعم السريع، فيما اصطف
جناح آخر مع الجيش، واختار جناح أن يصطف
مع تحالف "صمود" الذي يتهمة خصومه
بالتحالف مع قوات الدعم السريع.

وكان تحالف "تقدم" المؤسس من أحزاب
وكيانات قادت ثورة ديسمبر، قبل أن يتحول
إلى "صمود"، وقع اتفاقاً مع قوات الدعم السريع
في يناير 2024، في وقت كانت فيه قوات الدعم
السريع ترتكب الانتهاكات في ولاية الجزيرة،
وهو الأمر الذي رمى بـ"تقدم" وقتها في خانة
الاتهام بالاصطفاف مع قوات الدعم السريع،
طبقاً لرؤية خصومه.

ولحقت بعض الانقسامات ببعض الأحزاب
والكيانات داخل معسكر
ديسمبر، وهي انقسامات بدأت
منذ انقلاب البرهان- حميدتي
في أكتوبر 2021، حيث قادت
ودعمت "الحرية والتغيير -
الكتلة الديمقراطية" الانقلاب
ضد "الحرية والتغيير -
المجلس المركزي".

ولم تتوقف حمى الانقسام
عند الأحزاب، حيث طالت
حركات دارفور انقسامات
عديدة، على رأسها الانقسام
الأبرز في حركة العدل والمساواة،
حيث اختارت الحركة برئاسة
جبريل إبراهيم مساندة
الجيش، فيما اختار جناح
آخر برئاسة سليمان صندل

بحضور محدود من
الأعضاء، افتتح حزب
المؤتمر الشعبي بقيادة
الأمين محمود، مقره في
مدينة أم درمان السبت
الماضي، في بادرة عدها كثيرون خطوة إيجابية
لاستعادة الحياة السياسية في الخرطوم بعد
نحو أربع سنوات من الحرب.

لكن الحزب الذي أسسه عراب الحركة الإسلامية،
حسن الترابي، وكان فاعلاً محورياً في العمل
المعارض لحكومة عمر البشير، بدا وكأنه يتلمس
ميلاده من جديد، فمنذ انتخاب علي الحاج أميناً
عاماً لحزب المؤتمر الشعبي في 2017 وحتى
اليوم، اختلطت كثير من الأوراق، حيث تعرض
حزب المؤتمر الشعبي لشرح عميق انتهى به إلى
الانقسام.

وهي ذات الشروخ التي لحقت بغالبية
التنظيمات السياسية خلال الفترة التي تلت
سقوط حكومة عمر البشير في 2019، وكان لحزب
المؤتمر الشعبي نصيب من الانقسامات.
في يناير 2024، قررت هيئة شوري حزب
المؤتمر الشعبي برئاسة إبراهيم السنوسي عزل

الأمين العام للحزب، علي الحاج،
لكن الأمانة العامة التي يرأسها
الحاج رفضت قرارات الشوري،
واشتعلت حرب البيانات بين
جناحي الحزب، لينتهي الأمر
إلى انقسام حقيقي طال الحزب
الذي أسسه الترابي.

ورغم أن قرارات هيئة الشوري
اتخذت طابعاً شرعياً بحصولها
على فتوى من مجلس الأحزاب
(مؤسسة حكومية)، إلا أن الواقع
الصارخ هو انقسام عميق في
الحزب، لينشط كل جناح وفقاً
لتوجهاته ومواقفه السياسية،
وليس بعيداً عن الاصطفاف
أو التقارب مع طرفي الحرب،
ولحقت بغالبية التنظيمات



الأمين محمود

«العمل السياسي الحقيقي لا يزدهر إلا في قلب الوطن بين الناس
وعلى أرض الواقع».

«محاولات الاكتفاء بالنشاط الحزبي والسياسي في خارج البلاد، مهما حسنت النوايا ومهما كانت التبريرات، ستظل محدودة الأثر، وبعيدة عن نبض الشارع».

والكيانات الفاعلة، وواجهت بعض الكوادر الحزبية حرماناً من الحصول على الأوراق الثبوتية، لتتخذ هذه القوى من عواصم الجوار مقرات لها أثناء بحثها عن وضع آمن، واستطاعت تحريك بعض مياه السياسة الخارجية. لكن محاولات الاكتفاء بالنشاط الحزبي والسياسي في خارج البلاد، مهما حسنت النوايا ومهما كانت التبريرات، ستظل محدودة الأثر، وبعيدة عن نبض الشارع، ومعرضة للارتهاق لتوازنات وضغوط لا تخدم بالضرورة المصلحة الوطنية، وفقاً للشفيع.

ويرى الشفيع أن عودة النشاط السياسي والحزبي إلى داخل البلاد حق أصيل، لا يتطلب استئذاناً أو يشترط مساومة أو صفقة مع أي جهة كانت، وهو ضرورة قصوى حتى لا تترك الساحة ليتمكن منها ويسرح ويمرح فيها أعداء السلام والديمقراطية والمستقبل.

وينبه الشفيع لضرورة عدم تجاهل المخاطر الأمنية وما يتهدد حرية وحياة القيادات السياسية، في ظل أجواء الحرب والتوتر العام وعسكرة المجال العام وتصاعد نفوذ القوى العسكرية والمليشيات وعلو خطاب الإقصاء والتخوين ورسم الخطوط، لكنه يعود ويؤكد على

أن الأصل في العمل السياسي المقاومة والتضحية وعدم الاستسلام، وابتداع أساليب عمل جديدة، ويشير إلى تآكل شرعية السلاح كأداة حكم، مما يوفر العديد من الفرص التي تعزز إمكانية عودة العمل السياسي داخل البلاد، كما أن استتالة أمد الحرب قادت إلى إنهاك المجتمع وخلق رغبة واسعة في حل سياسي مدني. وعلى كل حال، فإن حزب المؤتمر الشعبي رمى حجرًا في بركة، غص النظر عن الموقف الذي اختاره الحزب والذي يعده كثيرون مخالفاً لمبادئ الحزب وتجاربه مع العسكريين

التحالف مع تأسيس، وانقسمت حركتا "المجلس الانتقالي وقوى تحرير السودان" بين متحالف مع الدعم السريع ومتحالف مع الجيش، فيما نجت حركة تحرير السودان برئاسة مني أركو مناوي من الانقسام، لكنها تعرضت لانشقاقات محدودة، حيث اختارت بعض الفصائل التحالف مع قوات الدعم السريع.

هذا المشهد دفع غالبية الأحزاب المحسوبة على ثورة ديسمبر إلى النشاط السياسي خارج البلاد، وقاد تحالف "صمود" حراكاً دبلوماسياً واسعاً أحدث تأثيراً واضحاً في مواقف المجتمع الدولي إزاء الحرب.

هل يمثل افتتاح دور الأحزاب في الخرطوم بارقة أمل؟

أعاد مشهد افتتاح حزب المؤتمر الشعبي في أم درمان طرح السؤال؛ هل بالإمكان استعادة النشاط السياسي في ظل حرب أحدثت عسكرة واسعة النطاق وخفت فيها الصوت السياسي؟ يقول السياسي البارز الشفيع خضر، وهو شيوعي سابق، إن افتتاح الأحزاب لمقارها داخل السودان خطوة إيجابية، غص النظر عما هو

الحزب الذي بادر بهذه الخطوة الصحيحة، ويضيف الشفيع في حديثه لـ [أفق جديد]: "صحيح أن الانتقال بالفعل السياسي والمدني إلى خارج البلاد، كان استثناءً له مبرراته الموضوعية، لكن الأصل هو ممارسة العمل السياسي داخل البلاد. والتجربة السودانية، منذ الاستقلال وحتى اليوم، تؤكد أن العمل السياسي الحقيقي لا يزدهر إلا في قلب الوطن بين الناس وعلى أرض الواقع.

وطالت قوى ديسمبر اتهامات عديدة من الحكومة، قامت على إثرها بتدوين بلاغات ضد العديد من عناصر الأحزاب



ابراهيم السنوسي

«عودة النشاط السياسي والحزبي إلى داخل البلاد حق أصيل، لا يتطلب استئذاناً أو يشترط مساومة أو صفقة مع أي جهة كانت».



العمل الديمقراطي والثقافي في مواجهة الأزمات

فاطمة القدال

تري الكاتبة أن تعثر التحول الديمقراطي في السودان منذ الاستقلال، وتكرار الانقلابات والحروب، يعودان إلى غياب الديمقراطية والثقافة التعددية، ما أفضى إلى تفاقم الأزمات والتهجير والمجاعة.

ملخص

تشدد الكاتبة على أهمية تدريب الأحزاب والمنظمات والنقابات والقوى الشبابية والنسائية والطلابية على الممارسة الديمقراطية، وتعزيز دور المرأة والتعليم والفنون، وإدارة التنوع العرقي والديني والثقافي بوصفه مصدر قوة لا صراع.

تؤكد أن إنهاء الحرب يتطلب توحيد القوى الرافضة لها، وإطلاق حوار وتفاوض يفضيان إلى السلام، مع بناء مشروع وطني يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية قائمة على العدالة الاجتماعية والتعايش.

تخلص إلى أن تجاوز الأزمة يحتاج إلى عمل جماعي منظم، وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية، ومحو الأمية وتطوير التعليم الفني والمهني، إلى جانب دعم إقليمي ودولي يساعد على وقف الحرب وبناء السلام دون فرض أجندات خارجية.

فشلت المراحل الانتقالية السابقة منذ الاستقلال عن الحكم الاستعماري، 1956، وبعد ثورة أكتوبر، 1964، وانتفاضة أبريل 1985، ثم ثورة ديسمبر، 2018، للانتقال من نظام سابق إلى نظام جديد فرضته الشروط الاجتماعية التي لم يلائمها الجمود الذي أعاق حركة التغيير بغياب الديمقراطية والثقافة التعددية، كمفهوم ودور توعوي وعملي، مما أدى لفتح الباب أمام الصراعات العنيفة التي تحركها المصالح والأهواء، بالانقلابات والحروب التي انطلقت من عقالها، لتعيش في الأرض قتلاً وتدميراً، بينما الطامعون للسلطة والثروة يزدادون قسوة بانتشار الأوبئة والمجاعة، التي تحصد أرواح الملايين.

هذا الواقع المأساوي الذي أراده وعمل من أجله أعداء حركة التغيير الاجتماعي بالنزاعات والحروب، ساهم في غياب الديمقراطية والثقافة التعددية لبناء مجتمع العدالة الاجتماعية والتعايش السلمي، الذي يجعل الانتماءات العرقية والإثنية والنوعية، بثقافتها وفنونها ولغاتها مصدراً لازدهار المجتمع لا قتله وتدميره. العمل لتغيير هذا الواقع يحتاج لمعرفة قضايا المجتمع الجذرية لاستصحابها في المسار الديمقراطي والثقافي لبناء الدولة التعددية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بدورها المحوري لوقف الحرب بين الجانبين المتحاربين، وبالتفاوض والوسائل المختلفة المدعومة محلياً وإقليمياً وعالمياً، لاستدامة السلام، وفتح مسار حركة التحرر الوطني لتفعيل دورها في حركة التغيير، وبالعمل منذ الآن بحراك ديمقراطي وثقافي، لكسر الجمود بعمل منظم يستنهض دور القوى المدنية الفاعل في العمل النقابي والشبابي والنسائي والطلابي، وبالطبع عبر الأحزاب المعنية بالقضايا الوطنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالذات في المراحل الانتقالية التي تضع حجر الأساس لبناء الدولة المدنية الديمقراطية التنموية، للانتقال من نظام فقد صلاحيته لمواكبة حركة التحرر الاجتماعي، بما يناسب احتياجات المجتمع وأدوات الديمقراطية والثقافة التعددية التي أهمل دورها منذ الاستقلال، مما أدى لفتح الطريق أمام النزاعات والصراعات والانقلابات، خاصة انقلاب 1989 الذي فرض نظاماً إسلامياً في مجتمع متعدد ومتنوع دينياً، برؤية مخادعة ألبسها ثوب الدين، لحماية القوانين والسياسات الباطشة والثقافات المعيقة لحركة التغيير الديمقراطي، والتي تفاقت حتى

وصلت إلى هذا الواقع الذي تشتت فيه الشعب السوداني في مختلف بلاد العالم، لاجئاً ونازحاً، فقد الحق في الحياة على أرضه بأمن وسلام وحرية وعدالة. فهل الاستسلام هو الحل، أم مواجهة الأزمة بالمتاح وبخطوات عملية؟! في ظل هذه الظروف المعقدة، من الضروري أن تتوافق القوى السودانية الرافضة للحرب للقيام بدور عملي، لتجميع صفوفها وفق الواقع الذي أنتجته الحرب، والتعامل معه حسب احتياجات وأولويات التغيير، وقدرات القوى الفاعلة التي لا تزال لها منظمات، للحوار حول كيفية التعامل مع هذا الواقع السياسي والاجتماعي المعقد، الذي ظل إرثاً ثقيلاً منذ استقلال السودان من الحكم الاستعماري، بالصراعات والخلافات التي مزقت وحدته وأضعفت قدراته، للتحرر من الجمود الذي أعاق التصدي لتراكمات الأزمة، بمفاهيم وأدوات الديمقراطية والثقافة التعددية، التي رغم أهمية دورها في الحركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية على المستوى الفكري والعملي، أصبحت مجرد شعارات!

إن العمل التعبوي السياسي بالمظاهرات والاعتصامات مهم، لكنه لا يحرر المجتمع من الظلم وكل أنواع العنف. تحدث وكتب الكثيرون والكثيرات، حول العمل من أجل التغيير الديمقراطي، لكن هذا لم يرتق بأدوات الديمقراطية المعروفة، كالحوار واحترام الرأي الآخر، ولم يصل لمشروع متفق عليه لتمتين وحدة العمل المشترك في مواجهة الأزمة لإنهاء الحرب وفتح الطريق أمام حركة التحول الديمقراطي باليات الديمقراطية والثقافة، كإدراك ومعرفة، وبالتدريب لرفع القدرات، كيلا يظل الطريق مسدوداً بالجمود العقلي والعملي. دون الديمقراطية والثقافة التعددية بتعدد المجتمع قبلياً واثنياً وعقائدياً وتمتين وحدته، سنظل الأزمة ممسكة بخناق حركة التحرر الوطني لبناء الدولة التنموية المزدهرة. جمود حركة التغيير الديمقراطي أدى لفتح باب الانقلابات والصراعات التي قطعت طريق التحول الديمقراطي وبالذات بعد ثورة ديسمبر، التي كادت تصل إلى أعتاب الدولة المدنية، بعد نظام عسكري دكتاتوري حكم السودان بكل وسائل العنف باسم الدين لمدة ثلاثين عاماً، لم تنل خلالها عضوية الأحزاب والمنظمات دراسات لرفع قدراتها وتدريبها، لمواجهة الأزمة بالحوار للتوافق حول مشروع وطني لشعب متعدد ومتنوع عرقياً واثنياً ودينياً ولغوياً، ولتنمية



الوطني اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

المرحلة الانتقالية

المرحلة الانتقالية هي للانتقال من نظام فقد صلاحيته، للتطور والاستقرار بوضع حجر الأساس الذي يقوم عليه بناء مجتمع السلام والعدالة والحرية، بمشروع وطني تتفق حوله القوى السياسية الفاعلة. وبما أنها مرحلة تأسيس انتقالي محدد في الغالب بثلاث أو أربع سنوات، هي ليست مرحلة تغيير جذري طويل المدى، يتم خلال مسيرة الحركة الديمقراطية لبناء المجتمع، الذي غرست في أعماقه ثقافات قرون خلت بتقاليد وعادات وقوانين ومفاهيم، تراكمت في طريق حركة المجتمع وغدت أزمة نحتاج مواجهتها بتحرير القضايا الجوهرية التي أصابها الجمود المعرفي والعملية لاستصحابها في مسار حركة التحرر الوطني الديمقراطي، لبناء دولة الوحدة والتعايش السلمي وحقوق الإنسان، من خلال دورها التنموي والتوعوي في الحياة الاجتماعية والثقافية، وبجعل الديمقراطية في النسيج الاجتماعي منذ الطفولة، وعبر كل المراحل الأخرى.

هذا الشأن يبدأ بدور العائلة بالتربية والتنشئة، ويتواصل من خلال لجان الأمهات والآباء في المراحل الدراسية منذ مرحلة الأساس. غياب هذا الدور في مرحلة حكم المؤتمر الوطني

المجتمع واستقراره بآلية العمل الديمقراطي التي تنظم دور الصراعات والنزاعات بالقوانين والمعرفة العلمية التي تقوم على دراسة الفكرة لإنجاحها قبل التنفيذ، خصوصاً إذا كان هذا العمل لمواجهة الأزمة السودانية التي تراكمت في طريق حركة التحرر الوطني الثقافية والسياسية والتنموية، ولإدارة المراحل الانتقالية بوضع حجر الأساس وأعمدة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية والثقافية التعددية، التي غاب دورها المعرفي التوعوي عن حركة التغيير، مما أدى لتفاقم الأزمة باشتعال هذه الحرب الطاحنة، وإصرار مشعلها والداعمين لها على استمرارها، ومن لم يمت بالسلاح تحصد روحه المجاعة والأوبئة!

ولذا، تستدعي الظروف تدريب القوى الفاعلة في الحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي، بكورسات تعريفية وتدريبية عن دور الديمقراطية والثقافة التعددية، في مجتمع متعدد عرقياً واثنياً، وبالوعي والابداع لاستنهاض الجماهير وكسر الجمود بتطوير قدرات التنظيمات الفتوية الطلابية والشبابية والنسائية والنقابية وكل المنظمات التي تدعو لوقف الحرب ولاستدامة السلام، وبالحماس والصبر لتذليل الصعاب، وحينها ستخضر الجذور كلما ارتوت بالعمل، ويزدهر المجتمع بوحده وباستصحاب القضايا الجذرية ذات التأثير العميق في الحياة المعيشية والخدمية اليومية وفي المسار الديمقراطي لحركة التحرر

أدى لفرض منهج دراسي برؤية ودور سلطة الإسلام السياسي، التي وضعت منذ مرحلة الأساس منهجاً لبناء دولة إسلامية من خلال المواد الدراسية، وخاصة مواد العربي والتاريخ، وقد عبّرت عن هذا التوجه في إحدى المواد بجملة (دولتنا الإسلامية)؛ وبمنهج دراسي يتكامل مع سياستها العامة ذات التوجه الذكوري الذي ينفي المساواة بين التلميذ والتلميذة، والرجل والمرأة، ويهيمن على قطاع التعليم باختيار الأساتذة الموالين للنظام، وفرض دولة إقصائية على الشعب السوداني المتعدد اثنيًا وعقائديًا ولغويًا.

القطاعات الإنتاجية

القاعدة الإنتاجية ضعيفة، والقطاع الزراعي والرعوي اللذان يشكلان أكبر القطاعات في العملية الإنتاجية في السودان، وتعمل به أغلبية القوي العاملة، دُمّرت فيه المشاريع الزراعية الكبرى. وكذلك القطاع الصناعي رغم ضعفه، تم تدميره أيضاً ابتداءً من سلطة نميري منذ أوائل السبعينات وخاصة الثلاثين عاماً من سلطة المؤتمر الوطني، وفي كلا السلطتين غابت الديمقراطية عن القضايا اليومية الاقتصادية والسياسات والاجتماعية، وبالتالي عن وعي الشعب، بسياسات وقوانين دكتاتورية جائرة، وثقافات تخطأها العصر، وأمّية خاصة وسط النساء، وفقر صنف السودان بموجبه عالمياً ضمن الدول الأفقر في العالم. ولكي تغدو الديمقراطية التعددية في النسيج الاجتماعي، يجب أن يشمل دورها التوعوي السياسي والثقافي مجمل المجتمع، بما في ذلك الجيش والبوليس والأمن، لأهمية دوره في حماية المجتمع واستقراره سلماً وعافية وبما يتناسب طبيعة الظروف الخاصة به.

القبيلة كأداة من أدوات الصراع

القبيلة مكون تاريخي سبق دور الدولة لإدارة المجتمع، وكان لها دور اقتصادي وسياسي قبل الاستقلال من خلال السيطرة على حقول الرعي وموارد المياه التي تقع في مواقعها. في ظل الاستعمار ازداد وزن الزعامات ودورها الاقتصادي والسياسي بالاعتماد عليها في بناء الجهاز الإداري، فوجدت تسهيلات باستخراج الرخص لمشاريع زراعية، وهياً لها دورها هذا أن يصبح لها بعد الاستقلال وزناً سياسياً في الانتخابات وإدارة المرحلة الانتقالية من

خلال تحالفاتها أو دعمها لبعض الأحزاب. وقد استتمل انقلاب 1989 بعضها لحماية نظامه الأمني ومصالح قادة النظام الحاكم وزعماء القبائل المتحالفة، وبذلك أصبحت من أدوات الصراع الذي أدى لزعزعة المجتمع وتدميره، بدلاً من استنهاض دورها التعددي لتنمية المجتمع واستقراره بأدوات الديمقراطية والثقافة التوعوية لمحاربة العادات والتقاليد والقوانين الأبوية التي أعاققت حركة التحرر الوطني في المجتمع السوداني.

العائلة النووية

العائلة النووية، هو مفهوم اجتماعي يقصد به الأسرة الصغيرة المكونة من والدين وأبنائهما ويعيشون كوحدة أسرية واحدة، وهي تختلف عن العائلة الممتدة التي تشمل أفراد آخرين من الأقرباء مثل الجدّة، والجد، والأعمام، والأخوال، وقد حدث تحولاً اجتماعياً كبيراً في السودان خلال العقود الماضية بحيث تقلصت العائلة الممتدة وتمددت العائلة النووية. وللعائلة النووية أثر مهم في بناء الدولة الحديثة، ولكن في ظل تراكم الأزمات وتعرثر مسار التحول الديمقراطي، نشأت العائلة النووية في بيئة اجتماعية واقتصادية لم تكن فيها مؤسسات الدولة، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، قادرة على استيعاب الوظائف التي كانت تؤديها العائلة الممتدة تقليدياً. وبذلك وازدادت الأعباء على المرأة العاملة دون أن يصاحب ذلك إعادة توزيع متكافئ للأدوار والمسؤوليات داخل العائلة النووية، أو توفير مؤسسات عامة كافية لرعاية الأطفال والخدمات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، اضطرت كثير من العائلات النووية إلى الاستمرار في الاعتماد على العائلة الممتدة لتوفير رعاية الأطفال، والمساعدة في السكن، وتخفيف بعض الأعباء المعيشية والاقتصادية. ومن هنا يمكن القول إن العائلة النووية، في بعض السياقات، لم تنتقل من نموذج الأسرة الممتدة إلى الاستقلال الكامل بصورة مكتملة؛ بل نشأت وهي تحمل بعض وظائف الأسرة الممتدة، في الوقت الذي أصبحت فيه مطالب الحياة الحديثة تفرض عليها أدواراً جديدة. ولذلك أصبحت الأسرة النووية تواجه ازدواجية في الأعباء: فمن جهة، أصبحت وحدة أسرية مستقلة اقتصادياً واجتماعياً بدرجة أكبر،

ومن جهة أخرى، لم تتوافر لها دائماً المؤسسات والخدمات العامة التي تمكنها من الاستقلال الكامل عن شبكة القرابة.

وعليه، فإن فهم دور العائلة النووية في بناء الدولة الحديثة يقتضي النظر إليها ليس باعتبارها مجرد شكل جديد للأسرة، وإنما باعتبارها جزءاً من تحول أوسع في العلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع والدولة؛ فكلما تراجعت وظائف الأسرة الممتدة، ازدادت الحاجة إلى مؤسسات دولة قادرة على توفير التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والحماية الاقتصادية، بما يسمح للأسرة النووية بالقيام بوظائفها دون أن تتحول أعباؤها إلى مصدر جديد لإعادة إنتاج الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

دور المرأة

المرأة عديداً نصف المجتمع تقريباً، إلا أن هذا الكم لم يرتق إلى دور فاعل لتحررها ولنيلها للحقوق المتساوية في المكانة والأدوار، فلا تزال أغلبية النساء أميات، يعانين من أعباء الفقر والدونية والتمييز والتهميش، وهن الأكثر تضرراً من تبعات الحرب وأعبائها. إن دور النساء الكمي الكبير المبعد عن حركة التغيير، إذا لم يصبح مؤثراً كيفياً في التغيير الديمقراطي التنموي، ستفقد حركة التحرر الوطني نهضتها، وبالتالي تحرر المرأة نفسها، حيث يقاس وضع المجتمع بهذا الدور المحوري كميّاً وكيفياً، تنموياً وتوعوياً وإبداعياً.

التعدد والتنوع من مصدر للنمو إلى ساحة للصراع

التعدد والتنوع العرقي والإثني والديني واللغوي الذي يتميز به المجتمع السوداني، لم تحسن إدارته بأدوات الديمقراطية والثقافة التعددية التي افتقدها الشعب السوداني منذ الاستقلال الذي كان الأمل معقوداً عليه، ولذلك بدلاً من أن يصبح هذا التعدد مصدراً للنمو والازدهار، أصبح ساحة للنزاعات والحروب والكراهية. إن الوعي بمفهوم الديمقراطية والثقافة التعددية بتعدد المجتمع وتنوعه ضرورة، لتنعكس إدارته في مشروع متفق عليه لتحرر المجتمع من كل ما يعوق نموه وتطوره، تنموياً وتوعوياً وإبداعياً. وكذلك الفنون بكل أشكالها لها تأثير عميق في الوجدان وخاصة

الأغاني التي يعشقها الشعب السوداني، وفي هذا السياق الخاص بمسألة الفن وتأثيره على الوجدان، برز عبر التاريخ، خليل فرح، وعائشة الفلاتية، ومحمد وردي، ومصطفى سيد أحمد، وآخرون وأخريات، كنماذج لمدى ذلك التأثير الذي شمل أيضاً الفنان اللبناني الكبير مارسيل خليفة، وقد جاء وقت كانت تكتظ فيه الساحات بالمستمعين، ويتسلق الشباب الأشجار والجدران، والكل يردد مع الفنانين كلمات الشعراء الملهمين محبوب شريف، محمد المكي ابراهيم، حميد، خليل فرح وغيرهم.

المجتمع من التنظيم والتدريب إلى الديمقراطية

العمل لتحرر المجتمع من الجمود لا يُدار بمجهودات ورغبات فردية، ولذلك أنشئت الأحزاب والمنظمات، وقد أثبتت تجربتنا في السودان أن نجاح هذه التنظيمات، يعتمد على دورها المنظم بالقوانين واللوائح والبرامج الملزمة بالنهج الديمقراطي، وبدراسة احتياجات المجتمع للتغيير، وبتدريب الكوادر لتأهيلها لاستنهاض الجماهير بمفاهيم وأدوات الديمقراطية والثقافة التعددية، وبالتعبير عن الرأي والرأي الآخر، وبفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبقيام لجنة لإدارة النظام الانتخابي وبالنقد البناء والمساواة والحوار والتفاوض وغيرها. لم تُطرح في السودان بعد نيل الاستقلال، قضايا التغيير الديمقراطي، فقد تم التركيز فقط على جلاء المستعمر، وكان فصل السلطات خالياً من مضمون بنيوي ديمقراطي تعديدي، مما أدى لإضعاف قاعدة المجتمع الإنتاجية والثقافية، وفتح الباب أمام الانقلابات الدكتاتورية والحروب التي اشتعلت بتراكومات هذه الخلفيات، وأصبحت أزمة ممسكة بعنق المجتمع لا فكك منها إلا بالتصدي لمواجهتها بالديمقراطية والثقافة التعددية، وعياً فكرياً وعملياً وعلمياً وإبداعياً خلال مسار حركة التغيير، وذلك لإنهاء الحرب ووضع الأساس لمرحلة انتقالية بمشروع ديمقراطي متفق عليه ووفق شعارات ثورة ديسمبر، سلام حرية عدالة اجتماعية ولبناء الدولة المدنية التي أصيب دور قواها النهضوي بالجمود في مسار الحركة الاجتماعية السياسية البنيوية.

إن قضية الحرب والسلام في السودان أصبحت هماً، ولمواجهة هذا الهم لابد من مواجهة الأزمة التي أعاققت طريق القوى السياسية والمنظمات

الاجتماعية وتنفيذ رؤيتها التي تتمثل في جبهة عريضة للرافضين للحرب ولإنهاءها بتفاوض القوى المشعلة لها، وبدعم وطني لاستدامة السلام. هذه الرؤية لم تنفذ بخطوات عملية ملموسة، فقط بعض التحركات هنا وهناك، لكنها دون الاحتياجات المطلوبة. إن الظروف الحالية في السودان تستدعي تلاحم القوى الوطنية بمنهج وعمل ديمقراطي وبحوار وتفاوض يحترم الرأي الآخر وبوحدة لإنقاذ الوطن من كبوته بالتوافق لا بالتنازع، لنيل مصالح حزبية أو جهوية أو شخصية، وبالتعامل مع الآليات الدولية والإقليمية لإيقاف الحرب وإحلال السلام، وإدخال المساعدات المطلوبة للملايين من ضحايا الحرب والمرضى والنازحين بلا مأوى ولا زاد، والذين أهلكتهم المجاعة.

الدور الإقليمي والعالمي الداعم لا الفارض رؤيته لمصلحته الخاصة

الأدوار الفاعلة في ظروف السودان المعقدة حالياً في غاية الصعوبة وتحتاج إلى وعي بهذا الواقع وكيفية تعامل القوى الاجتماعية معه، خاصة في المرحلة الانتقالية التي تضع الأساس لبناء دولة مدنية يحتضن تعددها وتنوعها. ولعبور المرحلة الانتقالية دون مشاكل تعوق طريق الانتقال لبناء الدولة الديمقراطية، يجب استصحاب القضايا الجذرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في مسار حركة التغيير الديمقراطي لتحررها من الجمود بالحوار الذي يوحد الصف لمواجهة الأزمة التي أعاققت بناء مجتمع السلام والحرية والعدالة الاجتماعية الذي يسع الجميع دون نزاعات وإحز، لإنهاء الحرب واستدامة السلام، ولبناء الدولة المدنية التنموية والتوعوية، بمفاهيم وعمل خلاق بأدوات الديمقراطية والثقافة التعددية بتعدد تكويناتها المبدعة وبالعمل النهضوي التنظيمي والإداري، لفتح الطريق أمام حركة التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، الذي عرقلت حرب 15 أبريل 2023 عبوره بجهاز دولتها المعادي لنمو القاعدة الإنتاجية وبحرمان الشعب من حقوق المواطنة باستمرار الحرب وعنفها. لذلك تحتاج هذه المرحلة إلى عمل يناسب الظروف الحالية لمواجهة الأزمة بالأدوات التي تنهي الحرب وتبني السلام وتُشيع الحرية. وفي ظل هذا الواقع، حُرِم الشعب السوداني،

منذ الاستقلال، من فرص كافية للتدريب والتأهيل المعرفي والعملية التي تمكّنه من الإسهام الفاعل في استنهاض المجتمع سياسياً وثقافياً. وقد زادت حالة الحرمان هذه بعد تشتت السودانيين في مختلف أنحاء العالم، لاجئين ونازحين، من دون برامج منهجية لإعادة تأهيلهم وتمكينهم من فهم الأزمة ومواجهة تحدياتها. كما غابت، أو ظلت محدودة الأثر، البرامج والكورسات المعنية بالديمقراطية والثقافة التعددية وأدواتها العلمية، بما كان يمكن أن يسهم في تطوير المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وثقافياً. ونتيجة لذلك، اختزل مفهوم الديمقراطية في مجرد كونها نقيضاً للدكتاتورية، بدلاً من فهمها باعتبارها منظومة متكاملة من القيم والممارسات والمؤسسات التي تضمن المشاركة، والحقوق، والتعددية، والمساءلة. وهكذا تحولت الديمقراطية، في بعض السياقات السياسية، إلى مجرد شعار ترفعه بعض الأحزاب والقوى السياسية، بينما تمارس في واقعها السياسي ممارسات تتناقض مع مبادئه.

وعلى المستوى العام، أصبحت الديمقراطية مجرد كلمة خارج السياق، لا حوار يدار بأدواتها؛ وإن كان هناك حوار، لا قبول للاختلاف والنقد، ولا فصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فالرئيس، حتى لو كان رئيس حزب «يخمسها كلها». لم تتم إدارة الديمقراطية التعددية بتعدد المجتمع السوداني القبلي ولإثني والديني لتصبح مصدراً للازدهار، ولذا أصبحت ساحة للقتال مما أدى لانفصال/ استقلال الجنوب، ورغم ذلك لا تزال نار الحروب والنزاعات أكثر اشتعالاً باندلاع حرب 15 أبريل الذي شتت شمل الشعب السوداني لاجئاً في جميع دول العالم ونازحاً بلا مأوى تلتهم المجاعة عافيته وحقوقه الإنسانية في ظل جهاز حكم تسلطي يُعادي حركة التغيير الديمقراطي، لتظل القوى التي أشعلت الحرب من الجانبين، رافضة لإنهاءها وبناء السلام، حفاظاً على مصالحها الشخصية في السلطة والثروة!

لقد دلت تجاربنا في السودان ودول العالم أن طريق التحرر الاجتماعي لن يظل رهينة لقوى التخلف والتبعية مهما فعلت لإغلاقه، طالما لا يزال الشعب السوداني وبتنظيماته الوطنية يعمل لاستكمال شروط نهضته في ظروف حركة التغيير الديمقراطي السياسية والاجتماعية الإبداعية الملائمة لهذا التغيير، وتعزيزه تنموياً وتوعوياً بالتدريب لبناء

القاعدة الإنتاجية بأداة الديمقراطية والثقافة التعددية، وتأهيله بالعلوم التي تفتح الأذهان، والفنون التي تخاطب الوجدان، لإزالة الجمود الذي وقف حجرة عثرة ضد حركة التحرر الوطني، بتقاليد وعادات وأعراف المكون القبلي، وبقانون الأحوال الشخصية الذكوري المعادي لتحرر المرأة على مستوى الأسرة والمجتمع. في هذا الواقع الراهن الذي يعيشه الشعب السوداني ولمواجهة الأزمة في ظروف حكومة الأمر الواقع التي تفتقر لوجود دولة ذات مؤسسات، وقوانين حقيقة لا وهمية لحماية شعبها، بدلاً من ممارسة العنف ضده، لحماية مصالحها في الثروة والسلطة بحرب 15 أبريل، وبرفض الجانبين المتحاربين إيقافها وبناء السلام، لكل ذلك، لا سبيل لمواجهة هذه الأزمة السودانية دون مشروع ديمقراطي ثقافي يوحد التعدد العرقي والاثني والديني بأدواته وبمفاهيم المعرفة العلمية، والفنون الإبداعية التي يتميز بها الشعب السوداني، وباستصحاب القضايا الجذرية في هذا المسار الديمقراطي، للتحرر من الجمود التتموي والتوعوي الإنتاجي والثقافي والسياسي، ببناء السلام وإشاعة الحرية لفتح الطريق أمام الحركة الجماهيرية للقيام بمهام الدولة الوطنية الديمقراطية ذات السيادة، والتي ظلت قوى التخلف والتبعية تضع العراقيل أمامها بالحروب والانقلابات، حيث جاء انقلاب 17 نوفمبر 1958 بعد عامين من الاستقلال، وجاء انقلاب نميري 1969 ضد ثورة أكتوبر 1964، وجاء انقلاب الجبهة القومية الإسلامية 1989 ضد انتفاضة 1985، ومن ثم انقلاب 25 أكتوبر 2021 وحرب 15 أبريل 2023، ضد ثورة ديسمبر 2018، التي أطاحت بنظام الجبهة القومية الإسلامية، وشرعت في وضع أساس المرحلة الانتقالية بشعارات الثورة، حرية سلام وعدالة ودولة مدنية، وهذا ما أثار خوف أعداء حركة التغيير الديمقراطي، لحماية مصالحهم بحرب هي الأكثر عنفاً وكرهية للشعب السوداني. هذا الواقع لن يؤدي لبناء السلام وإشاعة الحريات دون فتح الطريق أمام حركة التحول الديمقراطي التعددي الذي يوحد الجماهير بأدواته العلمية والمعرفية لبناء دولة تنموية ذات سيادة وحكم رشيد، ومن هذا المنطلق الذي فقد فيه المجتمع السوداني دولته، يقع العبء على التنظيمات السياسية والاجتماعية والمهنية والنقابية، لتقوم بدورها لاستمرار حركتها الجماهيرية بمفاهيم وأدوات الديمقراطية والثقافة التعددية، لتنظيم وتدريب قوى المجتمع الفاعلة توعوياً

بالعلوم والفنون، لقيادة الجماهير وانتظامها في جمعيات تعاونية إنتاجية وتسويقية عن طريق التسليف طويل الأجل من المصارف، لشراء الآليات الزراعية للمزارعات والأدوات للعاملات في الصناعات اليدوية الصغيرة للاستعمال أو البيع كخياطة الملابس، والمصنوعات الجلدية والأدوات المصنوعة من السعف، وصناعة الأطعمة والمشروبات، وغيرها من سبل الإنتاج؛ وقد كانت للاتحاد النسائي تجربتين شبیهتين بذلك، إحداها في بداية السبعينيات في فروع القرى حول أمدرمان والخرطوم، وعقد مؤتمر بعد عام لتقييم التجربة التي أثبتت نجاحها، وذلك قبل حل الاتحاد النسائي وكل التنظيمات عام 1972 وفتح أبواب المعتقلات في بيوت الاشباح دون محاكمات.

التجربة الثانية «ربات البيوت» التي لم تنجح أهدافها سوى في عدد محدود من الفروع، وفشلت على المستوى العام لأن الاتحاد عكف على بيع الفراخ والبيض بثمن مريح لنساء الحي دون نشاط ثقافي لفتح حوارات حول القضايا السكنية والمعيشية والمطلبية الأخرى التي يعاني منها المجتمع عامة وربات البيوت خاصة.

محو الأمية خاصة وسط النساء حيث تشكل نسبة عالية تسد طريق التنمية الانتاجية والرافع الثقافي. إن تغيير مناهج التعليم التي فرضها نظام الإسلام السياسي منذ مرحلة الأساس بأدوات غير ديمقراطية وغير علمية وبتغيير مناهج التعليم بحيث تشمل على التعليم الفني والمهني وتخريج منتجين في كل المراحل المختلفة. لقد كانت تجربة المدرسة الصناعية مصدراً للإنتاج والوعي خاصة في مدينة عطبرة عندما كانت مركزاً لعمال السكة حديد ومنها تخرج المئات من الفنيين والحرفيين المهرة الذين دعموا لإنتاج.

هذه الأدوار التي تقوم بها المنظمات الجماهيرية ليست بديلاً لدور الدولة، ولكنها ذات أهمية للوعي والعمل الاجتماعي والسياسي والثقافي في هذه الظروف التي فقدت فيها الدولة دورها لإدارة شئون البلاد وأصبحت جزءاً من الأزمة، بإصرار جهاز الدولة على استمرار الحرب لتعم الفوضى ويختلط الحابل بالنابل، وهذا ما يسعى إليه أعداء الدولة الديمقراطية التنموية والتوعوية بمفهوم (عليّ وعلى أعدائي) الذي أحرق به نيرون روما وسجل التاريخ أن روما لم تُمُت، بل مات نيرون وصار في مزبلة التاريخ ورمزاً للطغاة أعداء الشعوب.



الفتيات في (كرياندونغو) يصنعن الفوط الصحية يدويًا

ملخص

تواجه الفتيات والنساء السودانيات في معسكر كرياندونغو للاجئين بأوغندا صعوبة في الحصول على الفوط الصحية، بسبب ارتفاع أسعارها وتوقف المنظمات عن تقديم الدعم، ما دفع بعضهن إلى استخدام قطع القماش العادية.

تسعى الفتاتان إلى تحويل المبادرة إلى مشروع صغير يوفر فوطًا صحية بخامات مناسبة وأسعار معقولة، لكنهما تواجهان نقص الإمكانيات، خصوصًا عدم توفر ماكينة خياطة، ما يحد من جودة الإنتاج وكمياته.

بادرت إيناس عبد القادر، من الفاشر، ومريم عبدو، من شرق النيل، إلى تعلم صناعة الفوط الصحية القابلة لإعادة الاستخدام، بمساعدة خياطة من جنوب السودان، لتوفير بديل أقل تكلفة للفتيات في المعسكر.

تأمل إيناس ومريم الحصول على الدعم اللازم لشراء ماكينة وخامات مناسبة، بما يساعدهما على توفير احتياجات النساء والفتيات الصحية وخلق فرص عمل، في ظل استمرار معاناة اللجوء وضيق فرص كسب العيش.

«لم تعد معاناة الفتيات والنساء تقتصر على فقدان المنازل والابتعاد عن الأهل والوطن، بل امتدت إلى تفاصيل يومية لا يمكن الاستغناء عنها».

كرياندونغو- سمر سليمان



ارتفاع أسعارها وتوقف المنظمات الخيرية التي كانت تقدم الدعم للنساء في سن الإنجاب. أمام هذا الواقع، قررت إيناس القادمة من مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور ومريم القادمة من شرق النيل بالخرطوم ألا تكتفيا بالمعاناة والانتظار، فبحثتا عن وسيلة تساعداهما ومجموعة من الفتيات في المعسكر على تجاوز الأزمة، فتعلمتا صناعة الفوط الصحية القابلة لإعادة الاستخدام لأكثر من شهر، في محاولة لتوفير بديل أقل تكلفة يحفظ للنساء كرامتهن ويخفف عنهن عبء الاحتياج.

من القماش العادي إلى الفوط الصحية

تروي إيناس ومريم أن حياتهما قبل الحرب كانت مستقرة وكانت أمورهما ميسورة، لكن ظروف اللجوء غيرت واقعهما بصورة كبيرة، خاصة بعد توقف المنظمات

لم تكن إيناس عبد القادر ومريم عبدو تتخيلان أن تصبح الفوط الصحية عبئاً يصعب توفيره. قبل الحرب كانت الحياة مختلفة بالنسبة لمثل هذه الاحتياجات البسيطة. لكن منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، تبدل كل شيء، ووجدت إيناس ومريم نفسيهما مثل آلاف السودانيات في رحلة نزوح ولجوء فرضت عليهما واقعاً قاسياً حتى في أكثر الاحتياجات خصوصية.

في معسكر (كرياندونغو) للاجئين السودانيين في أوغندا، لم تعد معاناة الفتيات والنساء تقتصر على فقدان المنازل والابتعاد عن الأهل والوطن أو مواجهة صعوبات المعيشة، بل امتدت إلى تفاصيل يومية لا يمكن الاستغناء عنها، من بينها الحصول على الفوط الصحية في ظل



«ارتفاع أسعار الفوط الصحية دفع عددًا من الفتيات إلى استخدام قطع القماش العادية، رغم ما تسببه لهن من حساسية ومشكلات صحية».

«منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، تبدل كل شيء، ووجدت إيناس ومريم نفسيهما مثل آلاف السودانيات في رحلة نزوح ولجوء فرضت عليهما واقعًا قاسيًا حتى في أكثر الاحتياجات خصوصية».



فوطه صحية أغلى من قدرات الأسرة

بالنسبة إلى إيناس ومريم، لا تكمن المشكلة في توفر الفوط الصحية وحده، وإنما في تكلفتها التي تفوق قدرة كثير من الأسر اللاجئة، خصوصًا الأسر التي تضم عددًا كبيرًا من النساء والفتيات. وتوضح أن المبلغ الذي يمكن أن تخصصه الأسرة لشراء الفوط الصحية لا يكفي لتغطية الاحتياجات طوال الشهر، في وقت تتزاحم فيه المصروفات الأساسية من الطعام والشراب إلى العلاج وبقية متطلبات الحياة. وتتساءل بمرارة: «إذا الأسرة فيها خمس نساء، طيب يأكلوا من وين؟»

سؤال تختصران به واقعًا تعيشه أسر كثيرة في المعسكر، حيث تصبح المرأة مضطرة إلى المفاضلة بين احتياجاتها الصحية واحتياجات أخرى لا تقل أهمية، بينما لا تملك كثير من الفتيات دخلًا خاصًا يساعدهن على توفير مستلزماتهن.

عن تقديم الدعم المخصص للنساء في سن الإنجاب.

وتقولان إن ارتفاع أسعار الفوط الصحية دفع عددًا من الفتيات إلى استخدام قطع القماش العادية، رغم ما تسببه لهن من حساسية ومشكلات صحية في ظل عدم قدرتهن على شراء المنتجات المخصصة للاستخدام.

ومع تزايد الحاجة، قررتا البحث عن حل عملي، فتوجهتا إلى خياطة من جنوب السودان علمتهما كيفية صناعة الفوط الصحية، وفتحت أمامهما بابًا لمحاولة مساعدة نفسيهما والفتيات الأخريات. وتقولان بامتنان: «كتر خيرها، علمتنا نحن مجموعة من الفتيات لأن الحاجة عامة في المعسكر وما بنقدر نغطي احتياجاتنا». ولم يكن تعلم هذه الحرفة مجرد محاولة لتوفير احتياجات شخصية، بل خطوة نحو مشروع صغير يهدف إلى تخفيف معاناة نساء كثيرات يواجهن الظروف ذاتها.

«كتر خيرها، علمتنا نحن مجموعة من الفتيات لأن الحاجة عامة في المعسكر وما بنقدر نغطي احتياجاتنا».

«الماكينة بالنسبة إليهما أكثر من مجرد أداة للعمل، إنها الوسيلة التي يمكن أن تنقل الفكرة من محاولة محدودة إلى مشروع قادر على توفير الفوط الصحية بأسعار مناسبة».



ومع توقف الدعم الذي كانت تقدمه المنظمات العاملة في هذا المجال، اتسعت الفجوة بين الاحتياجات المتزايدة والإمكانات المحدودة، وأصبحت النساء أكثر اعتماداً على حلول بديلة قد لا تكون آمنة أو مناسبة للاستخدام الصحي.

حلم تصطدم به قلة الإمكانات

من قلب هذه المعاناة بدأت الفتيات التفكير في مشروع لصناعة الفوط الصحية بهدف توفيرها بسعر أقل من المنتجات الموجودة في الأسواق، حتى تتمكن النساء والفتيات من الحصول عليها دون أن يضطرن إلى التضحية باحتياجاتهن الأساسية.

وتقول إيناس ومريم إنهما تريدان استخدام خامات طبية وناعمة تراعي احتياجات النساء وتكون أكثر ملائمة للاستخدام، لكن المشروع ما زال يواجه عقبة أساسية تتمثل في عدم توفر ماكينة للخياطة. فالخياطة اليدوية، بحسب ما توضحان، لا توفر الأمان والجودة التي تطمحان إليها في صناعة منتج مخصص للاستخدام الصحي، كما أن الإنتاج اليدوي يحد من قدرتهما على تلبية احتياجات العدد المتزايد من الفتيات والنساء.

وتبدو الماكينة بالنسبة إليهما أكثر من مجرد أداة للعمل، إنها الوسيلة التي يمكن أن تنقل الفكرة من محاولة محدودة إلى مشروع قادر على توفير الفوط الصحية بأسعار مناسبة وفتح فرصة عمل للفتيات بدلاً من بقائهن رهينات المساعدات المتوقفة.

مستقبل معلق بين اللجوء والانتظار

لا تعرف إيناس ومريم ما الذي ينتظرهما في الأيام المقبلة. فالعودة إلى السودان لا تبدو أمراً واضحاً في ظل استمرار تداعيات الحرب، والاستقرار في بلد اللجوء تحيط به صعوبات المعيشة وضيق الإمكانات، فيما تظل فرص العمل محدودة والاحتياجات أكبر من القدرة

على تليبيتها.

وتلخصان حالهما بقول مؤلم: (اليد قصيرة والعين قصيرة)، في إشارة إلى قلة الحيلة أمام واقع يزداد صعوبة رغم محاولتهما البحث عن حلول بأيديهما، وتضيفان أن من يعرفهما قبل الحرب ربما يصعب عليه تصديق ما وصلتا إليه اليوم، بعد أن تبدلت أحوالهما واضطرتا إلى البحث عن أبسط مقومات الحياة في بلد اللجوء. بين ذكريات حياة سابقة وواقع اللجوء، تتمسك الفتاتان بأمل صغير صنعه أيديهما، وتنتظران دعماً يمكن أن يساعدهما على توفير ماكينة للخياطة وشراء الخامات المناسبة وتحويل فكرتهما إلى مشروع يخدم النساء والفتيات في معسكر كرياندونغو.

فما تطلبانه ليس مجرد وسيلة للعمل، بل فرصة لتوفير احتياج صحي أساسي والتخفيف من معاناة نساء اضطرتن الحرب إلى مغادرة بيوتهن، ثم واجهن في اللجوء صعوبات لم تكن تخطر على بالهن.

وفي معسكر كرياندونغو، تحاول إيناس ومريم أن تصنعا من ضيق الإمكانات بداية لحل، لكنهما تحتاجان إلى من يمد لهما يد العون حتى لا تبقى الفوط الصحية رفاهية بعيدة المنال، ولا تضطر الفتيات إلى بدائل قد تضر بصحتهن، في وقت يكفيهن فيه ما حملته الحرب من فقد ونزوح وقلق على المستقبل.

«اليد قصيرة والعين قصيرة»، في إشارة إلى قلة الحيلة أمام واقع يزداد صعوبة.



طبيعة الانتخابات الأمريكية الاتحادية

البروف / أبو بكر حمد

ملخص

يتناول المقال «طبيعة الانتخابات الأمريكية الاتحادية» الانتخابات المقررة في 3 نوفمبر 2026، التي تقتصر على التجديد النصفى لمجلسي الشيوخ والنواب، باعتبارها اختباراً لسياسات الرئيس دونالد ترامب وحزبه الجمهوري بعد فوزه بالرئاسة في انتخابات 2024.

وفي مجلس النواب، الذي يضم 435 مقعداً تُنتخب جميعها كل عامين، يشير الكاتب إلى أن الجمهوريين حصلوا على 220 مقعداً مقابل 215 للديمقراطيين في انتخابات 2024، قبل أن تتغير الأرقام بفعل وفاة بعض الأعضاء واستقالاتهم. ويتوقع أن يستفيد الديمقراطيون من الأنماط التاريخية للانتخابات النصفية، التي شهدت في حالات سابقة تراجعاً في تمثيل الحزب الحاكم.

يوضح الكاتب أن المنافسة في مجلس الشيوخ تشمل 35 مقعداً، منها 22 مقعداً للجمهوريين و13 للديمقراطيين، في وقت يمتلك فيه الجمهوريون 53 مقعداً مقابل 45 للديمقراطيين ومقعدين للمستقلين المتحالفين معهم. ويرجح المقال احتمال خسارة الجمهوريين مقعدين أو ثلاثة، مع إمكانية احتفاظهم بالأغلبية أو مواجهة تعادل في حال خسارة ثلاثة مقاعد.

يخلص الكاتب إلى أن نتائج الانتخابات ستحدد إلى حد كبير وفقاً لتقييم الناخبين أداء إدارة ترامب، خصوصاً في القضايا الاقتصادية والمعيشية والأجور والسياسات التجارية. ويرى أن التجارب الانتخابية السابقة تشير إلى إمكانية تغير موازين القوى في الكونغرس خلال الانتخابات النصفية، لكن حجم هذا التغيير سيظل مرتبطاً بمدى رضا الأمريكيين عن السياسات الحكومية وتأثيرها في حياتهم اليومية.

إلى شغور مقعده أيضًا.

توزيع المقاعد المتنافس

تنقسم المقاعد الـ 35 المطروحة حاليًا بين الحزبين بواقع 22 مقعدًا للجمهوريين، مقابل 13 مقعدًا للديمقراطيين. ويمتلك الحزب الجمهوري 53 مقعدًا، بينما يمتلك الحزب الديمقراطي 45 مقعدًا، إضافة إلى وجود عضوين مستقلين يميلان دائمًا في تصويتهم إلى صف الحزب الديمقراطي، ليصبح التوازن الفعلي (47 مقابل 53 لصالح الجمهوريين) بفارق ضئيل يبلغ ستة مقاعد مؤثرة.

مؤشرات ومخاطر التنافس الحزبي

يواجه الحزب الجمهوري مخاطر أعلى ومجازفة أكبر مقارنة بالديمقراطيين، نظرًا لوجود 22 مقعدًا جمهوريًا قيد التنافس، من بينها مقاعد تاريخية تقليدية (حوالي 17 إلى 18 مقعدًا) قد تتأثر بتغيرات مسرح الأحداث وينعكس التصويت لصالح الديمقراطيين. في المقابل، يضمن الديمقراطيون الاستقرار نسبيًا في 12 مقعدًا من أصل 13 مقعدًا تخصهم، بينما توجد مقاعد قليلة مرجحة.

ويشهد هذا السباق وجود 10 مقاعد تقاعدية لأعضاء قرروا عدم خوض الانتخابات مجددًا (أحيلوا إلى المعاش أو رفضوا الترشح مجددًا)، وهي موزعة بواقع 6 مقاعد للجمهوريين و4 مقاعد للديمقراطيين، وتتسم بحدة تنافسية بالغة نظرًا لغياب الميزة التنافسية للأعضاء الحاليين.

وفي معسكر الديمقراطيين، تبرز حالة من عدم الرضا الداخلي في 4 أو 5 مقاعد نتيجة تفضيل القواعد لمرشحين آخرين لم يحالفهم الحظ في الانتخابات التمهيدية، بينما تسود حالة مشابهة في 3 مقاعد داخل الحزب الجمهوري، مما يضيف أبعادًا إضافية لحدة المنافسة وتأثيرها.

تحليل المشهد الانتخابي

يواجه الحزب الجمهوري تحديات هيكلية أكبر في هذه الدورة؛ نظرًا لارتفاع عدد مقاعده الخاضعة للتنافس (22 مقعدًا في الشيوخ)، فضلًا عن وجود مقاعد تقاعدية حساسة (6 مقاعد) وبعض «التمترس» الداخلي بسبب عدم

تجربى الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاتحادي (الوطني العام)، وعلى مستوى الولاية أو المستوى المحلي. وتنقسم السلطات في هذا النظام الاتحادي إلى سلطتين رئيسيتين: السلطة التنفيذية، حيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية كل أربع سنوات، والسلطة التشريعية (الكونجرس)، ويتألف هيكلها من مجلسين تشريعيين رئيسيين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وتُجرى الانتخابات في الولايات المتحدة دوريًا كل سنتين في السنوات الزوجية (مثل أعوام 2024، 2026، 2028). وبما أن دورة الرئاسة تُعقد كل أربع سنوات (حيث أُجريت في عام 2024 والتالية ستكون عام 2028)، فإن الانتخابات المنتظرة في دورة عام 2026 تقتصر على السلطة التشريعية. وتجرى الانتخابات دائمًا في شهر نوفمبر (تحديدًا يوم الثلاثاء الأول من الشهر)؛ وبناءً على ذلك، تصادف موعد الانتخابات المقبلة يوم الثلاثاء 3 نوفمبر 2026.

يتنافس الأطراف وفق الأحزاب الديمقراطية والجمهورية أو المستقلين، ويجتمع المجلسان معًا (الشيوخ والنواب) لتشكيل الهيئة التشريعية العليا المعروفة باسم «الكونجرس» أو المؤتمر الجامع، بينما ينعقد كل مجلس بشكل منفصل تشريعيًا وتنظيميًا.

أولاً: مجلس الشيوخ

يتكون مجلس الشيوخ من 100 عضو (مُمثل)، بواقع نائبين عن كل ولاية من الولايات الأمريكية الـ 50، وتبلغ مدة النيابة العضوية ست سنوات، ويتجدد ثلث مقاعد المجلس كل سنتين (أي ما يعادل 33 مقعدًا في كل دورة انتخابية)، وفق دورة منتظمة (33 مقعدًا في عام 2024) و(33 مقعدًا في عام 2026) و(34 مقعدًا في عام 2028) وهكذا على التوالي.

وتتضمن انتخابات مجلس الشيوخ عام 2026 تجديد 33 مقعدًا طبيعيًا انتهت ولايتها البالغة ست سنوات، ويضاف إليها مقعدان استثنائيان إضافيان ليصبح الإجمالي 35 مقعدًا مطروحًا للتنافس، بسبب انتقال عضو مجلس الشيوخ (السناتور) «جي دي فانس» (عن ولاية أوهايو) إلى السلطة التنفيذية بعد فوزه بمنصب نائب الرئيس، مما أدى إلى شغور مقعده في المجلس، وانتقال السناتور «مارك روبيو» (عن ولاية فلوريدا)، الذي شغل لاحقًا منصب وزير الخارجية ومسؤول الشؤون الأمنية، مما أدى

رضا عن بعض المرشحين. بينما يتمتع الحزب الديمقراطي بفرص أمان واستقرار نسبي في مقاعده الـ 13 مع وجود ترجيحات لانعكاسات محتملة بنسب محدودة.

مجلس «النواب الأمريكي».. قراءة تحليلية وتاريخية

في إطار القراءة التاريخية ودورة عام 2014 و2016:

عند تحليل المشهد من منظور تاريخي لانتخابات مجلس النواب الأمريكي التي تجرى دورياً كل سنتين، نجد أنه في عام 2014، وفي ظل إدارة الرئيس الديمقراطي باراك أوباما (الذي انتُخب لأربع سنوات بدأت عام 2012). بعد فترة اختبار طويلة للسياسات التي تم تنفيذها، نجد أن انتخابات مجلس النواب شهدت اكتساحاً كبيراً لمصلحة الحزب الجمهوري في مجلس النواب. حاز الجمهوريون على (247) مقعداً، بينما فاز الديمقراطيون بـ (188) مقعداً، بفارق يزيد عن 50 مقعداً لصالح الجمهوريين.

هذه النتيجة والفارق الكبير لم يحدثا منذ عام 1946، مما جعل هذا الفارق رهيب يمثل اختباراً حقيقياً وتقييماً للسياسات التي اتبعتها الديمقراطيون طوال تلك الفترة الطويلة. بعد ذلك، تم دمج الانتخابات الرئاسية الجديدة في عام 2016، والتي شهدت فوز دونالد ترامب بفترته الرئاسية الأولى. وفي هذه الانتخابات، حصد الجمهوريون (241) مقعداً، وهو ما يعني انخفاضاً بـ 6 مقاعد مقارنة بعددهم السابق البالغ 247 مقعداً، إلا أنه ظل انخفاضاً معقولاً، نظراً لأن الجمهوريين كانوا يمتلكون قاعدة بـ (194) مقعداً كحد أدنى، وبالتالي، ظل الفارق أكبر من 40 مقعداً لأن الفارق الأصلي كان كبيراً جداً ومبالغاً فيه.

وقد مثلت هذه المحطة بداية لتطبيق سياسات الرئيس ترامب الجديدة مع بداية فترته الأولى في عام 2016. ففي انتخابات التجديد النصفى عام 2018 -التي تُعد اختباراً للسياسات المطبقة- حدث هبوط رهيب وغير مشهود لم يحدث من قبل، حيث تراجع عدد مقاعد الجمهوريين في مجلس النواب من (241) مقعداً إلى (200) مقعد، مما يعني خسارتهم لـ (41) مقعداً دفعة واحدة. وقد ذهبت هذه المقاعد كاملة لصالح الحزب الديمقراطي، ليقفز عددهم من (194) إلى (235) مقعداً.

مثلت هذه النتيجة اختباراً سلبياً لسياسات الفترة الأولى التي طبقها الرئيس ترامب، حيث

خسروا 40 مقعداً بصورة ملحوظة. ومع الانتقال إلى انتخابات عام 2020، دخلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية بمرحلة جديدة؛ حيث استطاع الديمقراطيون الفوز بالرئاسة مرة أخرى واستلام مقاليد الحكم، وتوالت البرامج الجديدة للديمقراطيين ليحصلوا على (213) مقعداً بينما صعد الديمقراطيون إلى (222) مقعداً في مجلس النواب. وبدأ الديمقراطيون في الصعود بمجلس النواب بفضل البرامج الجديدة، حيث استلموا الرئاسة وسحبوا مقاعد من الجمهوريين في البرلمان.

وفي انتخابات التجديد النصفى لعام 2022، أُجري اختبار جديد لبرامج الديمقراطيين أنفسهم بعد الفوز الرئاسي، وقفز عدد مقاعد الجمهوريين في مجلس النواب من (213) إلى (223) مقعداً، بزيادة 9 مقاعد أضافوها لأنفسهم. في المقابل، خسر الديمقراطيون (9) مقاعد ليهبطوا من (222) إلى (213) مقعداً وتراجعهم لصالح الجمهوريين الذين حققوا أغليبتهم بـ 35 مقعداً. وقد جاء هذا الاختبار للبرنامج التنفيذي بعد الفوز الانتخابي ليعكس تغيراً في ميزان القوى المؤقت.

وفي انتخابات عام 2024، وبعد فوز الجمهوريين بالرئاسة، حصلوا على (220) مقعداً في مجلس النواب، مما يعني خسارتهم لمقعدين أو ثلاثة مقارنة بما قبلها، بينما استقر الجمهوريون عند (215) مقعداً،

بمعنى أن الجمهوريين دخلوا ببرنامجهم الرئاسي الفائز، لكنهم خسروا مقعدين في مجلس النواب لأن برنامجهم لم يلق قبولاً كافياً في بعض الولايات، وهو ما يفسره المحللون باتجاهات مختلفة.

مجلس «الشيوخ».. قراءة تحليلية وتاريخية

عند محاولة فهم طبيعة توازنات القوى السياسية داخل مجلس الشيوخ الأمريكي، يجب العودة إلى انتخابات عام 2016 الرئاسية التي جاءت بعد انتخابات تكملية نصفية جرت في سنة 2014 خلال فترة ولاية الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما، الذي فاز بولايته الثانية في انتخابات 2012 وفق البرامج الانتخابية التي تم اختبارها بعد سنتين.

في دورة انتخابات 2014، نال الحزب الجمهوري 54 مقعداً في مجلس الشيوخ، وحصد الحزب الديمقراطي 44 مقعداً. وبلغ فارق المقاعد لصالح الجمهوريين 10 مقاعد،

واستقر مقعدان ثابتان للمستقلين الذين فازوا بهما أو انتزعهما من الحزبين الكبيرين. وفي انتخابات سنة 2016، فاز المرشح الجمهوري دونالد ترامب بالرئاسة، ثم خسر انتخابات 2020، وعاد مرة أخرى في 2024 ليفوز برئاسة جديدة. وعلى صعيد مجلس الشيوخ في دورة 2016 التي فاز فيها ترامب، حدث تغيير وتراجع مقاعد الجمهوريين من 54 مقعداً إلى 52 مقعداً، أي فقدان مقعدين. بالمقابل، صعد الديمقراطيون بالمقعدين ليصل إجمالي مقاعدهم إلى 46 مقعداً، بينما احتفظ المستقلون بمقاعدهم. وأصبحت المسافة بين الحزبين تنحصر في 6 مقاعد فقط (منتقلة من 10 إلى 6 مقاعد)، مما يوضح خسارة نسبية للجمهوريين في المجلس رغم فوزهم بالرئاسة في ذلك العام.

وفي دورة التجديد النصفى عام 2018، أي بعد مضي سنتين على تولي إدارة ترامب وطرح برنامجها الانتخابي والشروع في تنفيذه، أجريت الانتخابات النصفية سنة 2018، وكان الجمهوريون يمتلكون 52 مقعداً، فارتفعت حصتهم إلى 53 مقعداً بكسب مقعد واحد. بالمقابل، تراجع الديمقراطيون من 46 مقعداً إلى 45 مقعداً (خسارة مقعد واحد). واحتفظ المستقلون بمقعديهما.

وفي دورة انتخابات عام 2020 الرئاسية والتشريعية، خسر رئيس الرئيس ترامب، وفاز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة، وكان الجمهوريون يمتلكون 53 مقعداً في المجلس، فخسروا 3 مقاعد ليصبح رصيدهم 50 مقعداً. في المقابل، كسب الديمقراطيون تلك المقاعد الثلاثة لترتفع حصتهم إلى 48 مقعداً. واحتفظ المستقلان بمقعديهما.

عندما يحصل أي تصويت على مشروعات القرارات، يصبح لدى الجمهوريين 50 صوتاً وللديمقراطيين 48 صوتاً، وبما أن المستقلين الاثنين يقفان دائماً مع الديمقراطيين، تتعادل الكفتان بواقع (50 - 50)، وعند حصول التباين أو التعادل، يأتي دور نائب الرئيس الديمقراطي (الذي يُنتخب ضمن حزمة الانتخابات الرئاسية) ليمتلك صوت الترجيح ويحسم التوازن لصالح المعسكر الديمقراطي.

وبعد سنتين من تولي الإدارة الديمقراطية وطرح برنامجها الانتخابي واختباره من قبل الناخبين، أجريت انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة 2022. وكان لدى الديمقراطيين 50 مقعداً، فتراجعت حصتهم

إلى 49 مقعداً (خسارة مقعد). بالمقابل، كسب الديمقراطيون المقعد لنتقل حصتهم من 48 إلى 49 مقعداً، لتصبح المقاعد متساوية بين الحزبين. وبانضمام المستقلين لاصطفافهم الديمقراطي، تصبح النتيجة 51 مقابل 49، وهو ما يعني عدم الحاجة لصوت نائب الرئيس لحسم الفوارق. وفي انتخابات 2024 الرئاسية التي فاز بها الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، معيداً دورته الرئاسية مرة أخرى، كان لدى الجمهوريين 49 مقعداً، ففقدوا وكسبوا 4 مقاعد ببرنامجهم الانتخابي ليصل رصيدهم إلى 53 مقعداً، بالمقابل، خسر الديمقراطيون 4 مقاعد، حيث انخفضت حصتهم من 49 إلى 45 مقعداً، واحتفظ المستقلون بمقعديهما.

وأصبح لدى الجمهوريين في مجلس الشيوخ أغلبية مرجحة (53 مقعداً)، وحتى لو صوت المستقلون مع الديمقراطيين (لتصبح كفتهم 47 صوتاً)، فإن الأغلبية الحاسمة تبقى للجمهوريين.

عندما يفوز الرئيس وفق التسلسل التاريخي، نجد أنه عندما يفوز الرئيس وينفذ برنامجه (كما حدث في دورة 2016 حين كان لديهم 52 مقعداً وكسبوا مقعداً إضافياً في التجديد النصفى لأن برنامجهم نال القبول)، فإن الأمر يخضع لظروف التطبيق الفعلي. وبناء عليه، من المرجح حدوث «فقدان مقاعد» محتمل للجمهوريين يتراوح بين (معدل مقعدين إلى ثلاثة مقاعد)، نظراً لأن الخريطة تشمل تنافساً على مقاعد يشغلها أعضاء حاليون، إضافة إلى وجود 10 مقاعد خالية تماماً لا يشغلها أشخاص جالسون الآن (منها 6 مقاعد تخص الجمهوريين، وهي المرة الأولى التي يتنافس فيها الناس على شخصيات جديدة أو غريبة، حيث يفضل الناخب أحياناً الشخص المعروف ببرنامجه).

وفي حال خسر الجمهوريون 3 مقاعد، فسيهبطون من 53 إلى 50 مقعداً، بالمقابل قد يصعد الديمقراطيون ليكسبوا تلك المقاعد الثلاثة ويقفزوا إلى 48 مقعداً مع الاحتفاظ بمقعدي المستقلين الاثنين، وحينها قد لا يحدث التعادل المطلق (50-50) الذي يحتاج لتدخل نائب الرئيس بالشكل التقليدي، أو قد يميل بعض المرشحين المستقلين في تصويتهم لأول مرة نحو بعض البرامج الجمهورية التي تلبي طموحات العمال وزيادة الأجور وإعادة المصانع ورفع الجمارك والحماية. وخلاصة المشهد، تؤكد أن النتيجة إما أن تؤول



حيث تتطلب عملية تكوين دائرة انتخابية واحدة نحو 761 ألف نسمة ليخرج عنها ممثل واحد في المجلس.

تضمن القوانين لكل ولاية ممثلاً واحداً على الأقل كحد أدنى، بغض النظر عن عدم بلوغ عدد سكانها للعدد السكاني المطلوب (761 ألف نسمة)، ولذلك فإن الولايات التي يقل عدد سكانها عن هذا الرقم تمتلك ممثلاً واحداً فقط. وتضم الولايات المتحدة ست ولايات لا تتوافر فيها الكثافة السكانية المطلوبة لعدة مقاعد، وبالتالي تمتلك ممثلاً واحداً فقط، وهي: ولاية وايومنغ، ألاسكا، نورث داكوتا، وساوس داكوتا، فيرمونت، دلوور،

بينما تصدر ولاية كاليفورنيا كأكبر ولاية من حيث عدد السكان، ونتيجة لذلك تمتلك 52 ممثلاً، و52 دائرة، و52 مقعداً في مجلس النواب. تليها مباشرة ولاية تكساس من حيث الكثافة السكانية، وتحتوي على 38 مقعداً، و38 دائرة، و38 ممثلاً داخل مجلس النواب.

يتم إجراء انتخابات مجلس النواب بالكامل كل سنتين، حيث ينزل أعضاء المجلس البالغ عددهم 435 عضواً بكاملهم للانتخابات. وتبلغ فترة جلوس العضو في المجلس سنتين، وتتم الانتخابات دفعة واحدة بالكامل، بخلاف مجلس الشيوخ الذي تقسم دوراته ومقاعد

إلى خسارة الجمهوريين لمقعدين (ليستقروا عند 51 مقعداً محتفظين بالأغلبية)، أو خسارة 3 مقاعد (ليستقروا عند 50 مقعداً مع وجود احتمالات لتقاطع أصوات المستقلين)، مع بقاء البرنامج الانتخابي هو الأساس الذي سيحكم قبول الناخبين في مجلس الشيوخ.

ثانياً: مجلس النواب

يبلغ إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب 435 مقعداً، جميعها تخضع للعملية الانتخابية خلال هذه الفترة. ويتم توزيعها وتخصيصها بناءً على الكثافة السكانية لكل ولاية، وعلى مستوى إجمالي مقاعد المجلس الـ435 المخصصة للتنافس في هذه الدورة،

يتألف الكونجرس الأمريكي من مجلسين أساسيين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، اللذان يشكلان معاً الهيئة التشريعية الكاملة للبلاد. ويمثل مجلس النواب الجماهير وعموم الشعب الأمريكي، وتقسم أعداد السكان الإجمالية في الولايات المتحدة الأمريكية على ثابت عددي يبلغ 435، وهو ما يمثل عدد المقاعد الكلي المتاحة داخل مجلس النواب.

ويتم إجراء إحصاء سكاني شاملة كل عشر سنوات لقياس وتحديد الدوائر الانتخابية،

على مراحل ثلاث.

نتيجة استقالة عضو إثر محاكمة جارية تتعلق بالأخلاق، ليصبح رصيدهم الفعلي 214 مقعداً.

القراءة الاستشرافية للانتخابات الفترة المقبلة

حركة الترشح وأزمة الثقة

من إجمالي الـ 220 مقعداً الموجودة للجمهوريين، يسعى نحو 165 نائباً لإعادة ترشحهم مرة ثانية (بعد فوزهم في الترشيحات الأولية لحزبهم)، مما يعني أن هناك نحو 55 شخصاً فقدوا الثقة داخل حزبهم لعدم ترشحهم مجدداً، أو أن مقاعدهم فقدت أصلاً بسبب الوفاة أو القضايا الأخلاقية.

ومن إجمالي (215) مقعداً لنواب الحزب الديمقراطي، فإن الذين يريدون إعادة انتخابهم وترشحوا وسط حزبهم وفازوا بثقته نحو 133 شخصاً، ما يعني أن هناك تقريباً 82 شخصاً فقدوا الثقة من قبل حزبهم في الترشح للانتخابات الأولية، أو أن الكرسي الأساسي كان مفقوداً بوفاة أو أخلاق.

ويعكس هذا الفارق رقماً كبيراً؛ حيث يوجد نحو 82 مقعداً ديمقراطياً تتنافس لأول مرة ببرامج جديدة، مقابل 55 مقعداً جمهورياً تتنافس لأول مرة بمرشحين جدد، وهو ما يبين تفوق أعداد المقاعد التي يبحث أحزابها عن وجوه جديدة لتعويض المفقودين.

كما يوجد نواب استمروا في المجلس

لعدة دورات تتراوح بين 4 إلى

7 دورات (أي يقضون بين

20 إلى 30 سنة)، وهؤلاء

أوفر حظاً في إعادة

الانتخاب لتقديمهم

برامج جعلت الجماهير

تقبل على تجديد الثقة

بهم. في المقابل، تعرض

بعض النواب القدامى

للخسارة أمام مرشحين

جدد في الانتخابات

التشريكية/الترشيحية

الأولية، مما أدى لظهور

ممثلين جدد كلياً لم يكونوا

موجودين من قبل.

بناءً على التواتر التاريخي المذكور، يتوقع المراقبون نمطاً معيناً في الانتخابات النصفية أو نصف فترة الرئيس، بمعنى أنه عند تطبيق ذات التواتر في حال تكرار خسارة الحزب الجمهوري لـ (20) مقعداً فقد ينخفض تمثيلهم من (220) مقعداً إلى (200) مقعد. في المقابل، سيرتفع رصيد الحزب الآخر ليصل إلى نحو (235) مقعداً، ليصبح لديهم الأغلبية بـ (35) مقعداً في مجلس النواب.

ويشير التحليل البسيط لهذا التواتر التاريخي (في ظل عدم وجود مستقلين مؤثرين في المنتصف ضمن دوائر معينة) أنه قد تكون هناك غلبة أو تفوق لصالح الديمقراطيين في مجلس النواب. وبشكل عام، فإن هذه الآراء والتوقعات تختلف بحسب المطروح للنقاش الفعلي وما يراه المواطن من صدمات ومعالجات حكومية (سواء كانت مرضية أم لا)، حيث تتأثر خيارات الناخبين سلبيًا وإيجابيًا بالأمور المرتبطة بحياتهم اليومية المباشرة، وبناءً على حجم المعاناة أو المكاسب التي تخص المواطن، يستطيع بعد ذلك توجيه صوته الانتخابي وفقاً لما يراه محققاً لمصالحه في السنتين المقبلتين.

وفي نتائج انتخابات نوفمبر 2024، حصد الحزب الجمهوري 220 مقعداً في انتخابات شهر نوفمبر 2024. وحصد الحزب الديمقراطي 215 مقعداً، مما يمنح الجمهوريين الأغلبية بفارق خمسة مقاعد.

وخلال الفترة البرلمانية (من 2024 وحتى عام 2026)، فقد الحزب الجمهوري مقعدين، الأول بسبب وفاة عضو، والثاني نتيجة اتهام صاحبه في قضية ذات طابع أخلاقي، ليصبح رصيدهم الحالي 218 مقعداً. بينما سجل الديمقراطيون 215 مقعداً، وفقدوا مقعداً واحداً





رغم الضغوط والانتقادات الأمريكية.. جائزة ساخاروف للجناية الدولية

ندى فاروق

منح البرلمان الأوروبي جائزة ساخاروف لحرية الفكر لعام 2026
للمحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها، تقديراً لدورهم في دعم القانون
الدولي والعدالة.

ملخص

يأتي التكريم رغم العقوبات
والانتقادات الأمريكية
للمحكمة، على خلفية
ملاحقتها جرائم دولية وإصدار
مذكرة اعتقال بحق رئيس الوزراء
الإسرائيلي بنيامين نتنياهو
بشأن جرائم حرب مزعومة في
قطاع غزة.

قالت رئيسة البرلمان
الأوروبي، روبرتا ميتسولا،
إن الجائزة تؤكد أهمية
احترام المؤسسات الدولية، فيما
اعتبرت رئيسة المحكمة توموكو
أكاني أنها تأتي في وقت تواجه
فيه المحكمة تحديات غير
مسبوقة.

يعني المحكمة، ومقرها لاهاي، بملاحقة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية منذ عام 2002. ومن
المقرر تسليم الجائزة، التي تبلغ قيمتها 50 ألف يورو، في ستراسبورغ يوم 16 ديسمبر 2026.



والعاملين على حماية القانون الدولي». وختمت أكانى بالقول: «في عالم يتسم بصراعات متزايدة، لا سلام من دون عدالة، ولا أمن من دون قانون».

وتتولى المحكمة الجنائية الدولية، التي تتخذ من لاهاي مقراً لها، منذ عام 2002، ملاحقة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وفي الآونة الأخيرة، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على المحكمة وموظفيها، مهددة بـ«تفكيك» المؤسسة. كما اتهمت واشنطن المحكمة، التي أصدرت مذكرة اعتقال بحق بنيامين نتنياهو على خلفية جرائم حرب مزعومة في قطاع غزة، بالتحيز السياسي. تأتي الجائزة بعد أن اختارت لجنة الشؤون الخارجية والتنمية في البرلمان الأوروبي ثلاثة مرشحين نهائيين لنيل جائزة ساخاروف لحرية الفكر 2026، هم: المحكمة الجنائية الدولية ومسؤولوها، والحقوقي التنزاني توندو ليسو، وتارانة رومينا رحيمي ممثلة لضحايا الاضطهاد في إيران.

يذكر أن سيّقام حفل تسليم الجائزة في ستراسبورغ في فرنسا يوم 16 ديسمبر 2026، وتبلغ القيمة المالية للجائزة 50 ألف يورو.

منح البرلمان الأوروبي جائزة ساخاروف لحرية الفكر لعام 2026 إلى المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها، تقديراً لدورها في دعم القانون الدولي والعدالة، في خطوة تحمل دلالات سياسية، خاصة بعد تعرض المحكمة لعقوبات وانتقادات أمريكية.

أعلنت رئيسة البرلمان الأوروبي، روبرتا ميتسولا، منح «جائزة ساخاروف لحرية الفكر» لهذا العام 2026 إلى المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها.

وقالت ميتسولا، اليوم الخميس (22 أكتوبر/ تشرين الأول 2026)، إن «الاتحاد الأوروبي قائم على احترام التعددية والمؤسسات الدولية، وتأتي هذه الجائزة تقديراً للعمل المهم الذي تضطلع به المحكمة في دعم القانون الدولي والعدالة».

ورأت رئيسة المحكمة الجنائية الدولية القاضية توموكو أكانى أن منح جائزة ساخاروف للمحكمة يأتي في وقت تواجه هذه المؤسسة «تحديات غير مسبقة»، مضيفة أن «المحكمة وموظفيها أمام تحديات غير مسبقة، بما في ذلك عقوبات تهدف إلى عرقلة ولايتها القضائية».

وأشارت أكانى إلى أن «جائزة ساخاروف تكتسب أهمية خاصة في هذا السياق»، مؤكدة «الدور المحوري للمؤسسات القضائية المستقلة



ترمب وإثيوبيا وإريتريا.. دبلوماسية حذرة لمنع توسع الصراع

تسعى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى منع اندلاع مواجهة عسكرية بين إثيوبيا وإريتريا، مع تجنب التدخل في الصراع الداخلي بإقليم تيغراي، وفق تقرير مجلة «ذي أفريكا ريبورت».

ملخص

يرى خبراء أن تركيز واشنطن ينصب على منع حرب بين الدولتين، دون معالجة جذور الأزمة الداخلية في إثيوبيا، وسط انتقادات ل نهج ترمب ومطالبات ديمقراطية باستئناف الوساطة مع جبهة تحرير شعب تيغراي.

أكد وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو ضرورة احترام سيادة الدول، محذراً من أن حشود القوات على الحدود قد تؤدي إلى صراع أوسع، فيما بررت واشنطن رفع العقوبات عن إريتريا بتسهيل الجهود الدبلوماسية.

حذر باحثون من أن استمرار القتال في تيغراي قد يجر أديس أبابا وأسمرا إلى مواجهة مباشرة، معتبرين أن الترابط بين الصراعين الداخلي والإقليمي يجعل الفصل بينهما دبلوماسياً أمراً صعباً.

دفاع عن النفس بعد ما قال إنه رفض الحكومة الإثيوبية لمساعي التسوية السلمية، ومنها اتفاق بريتوريا الموقع في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

وفي يوم الجمعة الماضي، عين أبي أحمد إدارة مؤقتة لإقليم تيغراي «للتحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف لانتخابات حرة وشفافة»، بعد سيطرة الجيش الإثيوبي ومليشيا موالية للحكومة على أجزاء كبيرة من الإقليم، بينها عاصمته ميكيلى، وفق وكالة رويترز. ولم يرد متحدث باسم الجبهة على طلب التعليق.

قراءات متباينة

ويرى ليام كار، رئيس فريق أفريقيا في «مشروع التهديدات الحرجة» بمعهد «أمريكان إنتربرايز»، أن واشنطن تعتبر الصراع مع الجماعات المسلحة شأناً داخلياً، وليست قلقة بالضرورة حتى من الحفاظ على أي حياد تجاهها. ووصف خطاب روبيو بأنه خروج عن نهج بايدن، لكنه رآه منطقياً في ظل عدم اهتمام أبي أحمد بأي وساطة خارجية.

أما الباحث في شؤون القرن الأفريقي هبتوم غبرزغيا بهير، فأشار إلى أن دعم روبيو القوي لإسرائيل وعلاقة إثيوبيا بها يعتبران مؤثرين محتملين في مقاربته، مع تنبيهه إلى أن التصريحات وحدها لا تثبت تحولاً رسمياً في السياسة الأمريكية، وقال إن تركيز روبيو ينصب على تجنب صراع بين الدول، لا على فهم الأزمة السياسية الداخلية في إثيوبيا أو معالجتها.

وانتقد كامرون هيدسون، المدير السابق للشؤون الأفريقية في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج بوش الابن، هذا النهج، قائلاً إن واشنطن تدعم أبي في مواجهة المعارضة الإثيوبية الداخلية، ثم تحاول كبحه في حرب محتملة مع إريتريا، وإنها مهتمة بوضوح بحماية استثماراتها أكثر من حماية أرواح المدنيين.

ضغوط الكونغرس

ودعا أعضاء ديمقراطيون في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، يوم 28 سبتمبر/أيلول الماضي، روبيو إلى التواصل مع جبهة تحرير شعب تيغراي والجماعات المسلحة

تسعى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى منع مواجهة عسكرية بين إثيوبيا وإريتريا دون التوسط في الصراع الداخلي شمال إثيوبيا، في نهج يحذر خبراء من أنه قد لا يصمد طويلاً، بحسب تقرير مجلة «ذي أفريكا ريبورت» (The Africa Report).

فقد بحث وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، في اتصال هاتفي يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، تصاعد التوتر مع إريتريا، وفق بيان أصدرته الخارجية الأمريكية، وشدد روبيو على أن جميع دول القرن الأفريقي يجب أن تحترم سيادة جيرانها ووحدة أراضيهم، وأن تتجنب التوغل عبر الحدود.

ولم يُشر البيان إلى أي وساطة أمريكية مع جبهة تحرير شعب تيغراي، التي فرضت عليها واشنطن قيوداً على التأشيرات في يونيو/حزيران الماضي، خلافاً لإدارة الرئيس السابق جو بايدن التي أدت دوراً دبلوماسياً رئيسياً في إنهاء حرب تيغراي (2020-2022)، بحسب المجلة.

رفع العقوبات و«الانفصاليون»

وكانت وزارة الخزانة الأمريكية قد حذفت، في 18 سبتمبر/أيلول الماضي، قوات الدفاع الإريتريّة والحزب الحاكم في إريتريا وأفراداً وشركات إريتريّة من قائمة العقوبات، إثر انتهاء حالة الطوارئ التي أعلنتها واشنطن عام 2021 بشأن الأزمة الإنسانية وحقوق الإنسان في إثيوبيا، بعدما قرر ترامب عدم تجديدها. وقالت الخارجية الأمريكية لوكالة الصحافة الفرنسية إن القرار يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة. وقال روبيو للمصحفين السبت الماضي إن رفع العقوبات يهدف إلى تسهيل الدبلوماسية، لأنه من الصعب أداء دور الوسيط وصانع السلام ما لم تتحدث إلى الطرفين.

ووصف روبيو جبهة تحرير شعب تيغراي و6 جماعات مسلحة تحالفت معها في تحالف القوي الشعبية الإثيوبية من أجل البقاء، المشكل حديثاً، بأنها انفصالية ومسؤولة عن «هجمات إرهابية»، وقال إن حشود القوات على جانبي الحدود تثير دائماً القلق من أن يتحول ذلك إلى صراع أوسع.

ورد التحالف في بيان يوم الأحد الماضي بأن عملياته العسكرية لا تحركها أهداف انفصالية ولا ترمي إلى تقسيم البلاد، ووصفها بأنها



الفدرالية تملك زمام المبادرة، لكنه حذر من أن استمرار الحرب في تيغراي سيجر أسمرأ وأديس أبابا في النهاية إلى مواجهة مباشرة، لأن محوري الصراع مترابطان إلى حد لا يسمح لأي جهد دبلوماسي بإبقائهما منفصلين طويلاً.

وكان روبيو دعا أديس أبابا إلى ضبط النفس، قائلاً إنه وقت للحكمة والاعتزان في الرد، لتفادي حرب أوسع قد تجرد دولاً أخرى، وإن آخر ما يحتاجه العالم الآن حرب أخرى.

المصدر: أفريقيا ريبورت + الجزيرة

المرتبطة بها إلى جانب السلطات الفدرالية لوقف الصراع المتجدد والعودة إلى الوساطة فوراً.

وأشاروا إلى أن استئناف القتال جاء بعد أقل من أسبوع من انتهاء العقوبات على أفراد وكيانات سهلوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تيغراي. ورد روبيو بأنها عقوبات صغيرة جداً لا علاقة لها حقاً بما يجري هناك. ويرى مايكل ولدماريام، الأستاذ المشارك في كلية السياسات العامة بجامعة ميريلاند، أن في النهج الأمريكي بعض المنطق لأن الحكومة



نقابة الصحفيين السودانيين

تنال عضوية الاتحاد الدولي للصحفيين



نقابة الصحفيين السودانيين
SUDANESE JOURNALISTS SYNDICATE

الخرطوم- أفق جديد

الصحفيين السودانيين في استعادة نقابتهم وتعزيز استقلاليتها، واعترافا دوليا بدورها في الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير وحماية حقوق الصحفيين والصحفيات. وجاء انضمام النقابة إلى الاتحاد الدولي في وقت تواجه فيه الصحافة السودانية تحديات غير مسبوقة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، تشمل تدمير المؤسسات الصحفية والمخاطر الأمنية والانتهاكات والاعتقالات والتهجير القسري. ويأمل الصحفيون السودانيون أن تساهم العضوية في الاتحاد الدولي في تعزيز التضامن الدولي مع الصحفيين السودانيين، وتوسيع التعاون النقابي والمهني.

أعلن رسميا حصول نقابة الصحفيين السودانيين على العضوية الكاملة للاتحاد الدولي للصحفيين، بعد موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد بالإجماع على طلب انضمامها، وذلك في اجتماعها الذي عُقد يومي 19 و20 أكتوبر الجاري. ويُعد هذا الانضمام محطة مهمة في مسيرة النقابة التي استعادت عبر انتخابات حرة في أغسطس 2022، بعد مضي أكثر من ثلاثين سنة من غياب العمل النقابي المستقل. وقال نقيب الصحفيين السودانيين، عبد المنعم أبو إدريس إن حصول النقابة على العضوية الكاملة يمثل تتويجا لجهود



ما بين سياسات البنك الدولي، والنهب الحكومي المقنّن

عثمان عبدالله فارس

ملخص

يرى الكاتب عثمان عبد الله فارس أن التعامل مع البنك الدولي ليس بالضرورة سبباً للفشل الاقتصادي، مستشهداً بتجارب دول حققت نجاحات تنموية بفضل القروض والتمويل، ومؤكداً أن المشكلة الأساسية تكمن في سوء إدارة الأموال وغياب الشفافية والفساد.

يحمل الكاتب النظام السابق مسؤولية نهب أموال عامة وقروض تنموية، معتبراً أن انقلاب أكتوبر 2021 أعاد شبكات المصالح القديمة إلى السلطة، فيما أسهمت الحرب في استنزاف الموارد وتراجع الإنتاج وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

يشير إلى أن حكومات سودانية سابقة استفادت من تمويل البنك الدولي في إنشاء مشروعات إنتاجية وخدمية، لكن الفساد وسوء الإدارة أدّى إلى تراكم الديون، بينما شهد عهد الإنقاذ، بحسب الكاتب، استغلال القروض في مصالح خاصة بدلاً من توجيهها إلى مشروعات تنموية حقيقية.

ينتقد ما وصفه بالامتيازات المالية الضخمة لمحافظ بنك السودان، أمّنة ميرغني، في مقابل تدهور الأجور واستمرار انهيار الجنية. ويخلص إلى أن الاستفادة من التمويل الخارجي تتطلب إدارة شفافة ومحاسبة حقيقية، لا أن يتحمل المواطن ديوناً لم تنعكس على حياته وتنمية بلاده.

مقدمة:

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن متوسط نمو الاقتصاد الياباني اقترب من 10% سنوياً بين 1950 و1973، في واحدة من أبرز موجات النمو في التاريخ الاقتصادي الحديث.

عشرات الدول والأقطار في مختلف قارات العالم وفي مختلف التواريخ تعاملت مع البنك الدولي وحققت نجاحات باهرة على المستوى الاقتصادي والتنموي، وهذه النماذج المختارة من تجارب الدول في التعامل مع البنك الدولي اخترتها باعتبار أنها الدول الأقرب لحالتنا الراهنة من حيث الحرب وإفرازاتها على مختلف الأصعدة وحوجتها الماسة في مجال التنمية وإعادة الإعمار بشكل أخص.

ونستخلص منها أن ليس كل تجارب الدول والشعوب مع البنك الدولي كانت سلبية، إنما النقطة الفاصلة والجوهرية هي كيفية إدارة وشفافية التمويل أو القروض وتوجيهها الوجهة العلمية الصحيحة نحو الهدف المرسوم والمخطط له.

وأصيح مثالاً بسيطاً – وبعيداً عن المصطلحات الاقتصادية/السياسية، مثل قانون التراكم وما أدراك ما فائض القيمة:

نفترض أن رب الأسرة أو رتها اقترضت مبلغاً من المال لصيانة المنزل أو بناء غرفة، وقام العيال بـ(بعزقة) المال فيما بينهم ولم تُشيد الغرفة ولم تتم صيانة المنزل، فهل تترتب أي مسؤولية على صاحب القرض/الدائن؟

هذا ما حدث، بالضبط، في معظم معاملتنا مع البنك الدولي!

لن يحكمنا البنك الدولي:

فذلكلة تاريخية:

تاريخياً ظهر ذلك الشعار في مصر/عبدالناصر بعد رفض البنك الدولي والصناديق المالية الغربية لتمويل مشروع السد العالي عام 1959 - 1960، ولجوء الحكومة المصرية للاتحاد السوفييتي لتمويل المشروع ومشروعات أخرى، أيام الحرب الباردة بين قطبي العالم، الكتلة الشرقية ممثلة في الاتحاد السوفييتي والكتلة الغربية ممثلة في أمريكا والدول الغربية، علماً بأن نظام عبدالناصر لم يقاطع كل المنظمات المالية في الغرب، وقتذاك، فقد تم تمويل نقل الآثار الفرعونية في منطقة السد (الأقصر)، ومن ضمنها نقل معبد كامل، تم ذلك بتمويل من منظمات عالمية مهتمة بالثقافة والآثار ونحن

منذ منتصف السبعينات، ونحن نطالع سرديات سياسات البنك الدولي وأنها سبب ووسيلة للتراكم الرأسمالي للدول الرأسمالية، ويتبعها استنزاف لموارد بلدان وشعوب العالم الثالث، وهذه السياسات تتحكم، بشكل مباشر، في السياسات الاقتصادية لحكومات الدول النامية، وبالتالي في إفقار شعوبها! وظل ذلك الهتاف [لن يحكمنا البنك الدولي] ملازماً لنا في كل انتفاضاتنا وهباتنا الجماهيرية، وفي كثير من الأحيان يطغى على الشعارات الأساسية التي خرجت من أجلها الجماهير، وهي التغيير وإنهاء الحكم الاستبدادي الجاثم على الصدور.

من نافلة القول أن البنك الدولي تأسس في العام 1944، والدور الأساسي والرئيسي الذي يقوم به هو تقديم القروض، والمنح، والضمانات، والمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية للبلدان النامية والمتوسطة والمنخفضة الدخل لتمويل مشاريع التنمية (كالتعليم، والصحة، والبنية التحتية)، هذا ما يخصه وحدود مسؤوليته، بعد ذلك ناتي إلى ما يخصنا، نحن، الدول النامية أو الفقيرة، كمتلقين لتلك المنح والقروض فيما يخص كيفية إدارتها واستثمارها واستغلالها الاستغلال الأمثل في الغرض/المشروع الذي أتى إليه القرض أو المنحة، بشفافية تامة وبدون سطو أو لصوصية مع الالتزام الصارم بسداد الديون، في حالة القروض، دون تأجيلها وجدولتها، وهنا مربط الفرس!

البنك الدولي ودوره حول العالم:

البنك الدولي تصادف، أو خطط له، أن يتزامن تأسيسه مع نهايات الحرب العالمية الثانية (1944)، ولعب دوراً هاماً وأساسياً في تنمية البلدان الأكثر تأثراً بالحرب (ألمانيا، إيطاليا، واليابان) وما خلفته من دمار أصاب كافة مرافق تلك الدول الحيوية والبنيات التحتية.

والنموذج الأبرز هي اليابان التي لم تكن جزءاً من (خطة مارشال)* التي كانت مخصصة لأوروبا فقط، فقد استفادت من البنك الدولي في دعم تمويل طويل الأجل لمشاريعها في مجالات البنية التحتية من كهرباء وطرق وجسور وإنتاج فحم وخلافه، مما خلق وضعاً مستقراً لاقتصادها.



رعاية وإشراف منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة.

تغلغل شعار (لن يحكمنا البنك الدولي) في وسط وقلب الشارع السوداني إبان مقاومة حكومة عبود، وتجلّى في رفض نوار أكتوبر لـ (المعونة الأمريكية)، وحتى ذلك الحين لم يترسخ كشعار من ضمن شعارات ثورة أكتوبر 1964، بل كان هناك شعار أقرب لذلك وهو: (Down Down U.S.A).

البنك الدولي والحكومات السودانية:

من 5% إلى 100%

بدأ التعامل مع البنك الدولي في حكومات ما بعد الاستقلال وبشكل واضح في حكومة نوفمبر/عبود في شكل منح ومعونات، بما في ذلك ما أطلق عليه (المعونة الأمريكية) التي أسهمت في إنشاء طريق مدني الخرطوم وامتداد مشروع المناقل وعبدالمجيد.

أصبح التعامل مع البنك الدولي أوضح وأثار حفيظة اليسار، بشكل أخص، إبان حكومة مايو الثانية، أو حكومة التكنوقراط - بعد ردة يوليو 1971 وانحراف مايو نحو اليمين والغرب - وشمل تمويل مشروعات عديدة، إنتاجية وخدمية وبنيات أساسية بقروض بعيدة ومتوسطة الأجل، كان من المفترض تسديدها من عائد تلك المشروعات، ولكن الفساد الإداري والاقتصادي

أدى لتراكم تلك الديون، وبلغت جملة الديون مع فوائد القروض حوالي 36 مليون دولار حتى نهاية عهد مايو في أبريل 1985.

هناك ملاحظة لأيد من الوقوف عندها بتجرد، رغم رأينا وتقييمنا لنظام مايو كحكم عسكري ديكتاتوري استبدادي، إلا أن المشاريع التي تأسست في عهده وبتنمويل البنك الدولي والصناديق الأخرى لا تخطئها العين، وحققت نجاحاً مشهوداً وبقيت شامخة حتى داهمتها أيادي الإنقاذيين الشرهة تجاه أموال ومؤسسات القطاع العام، ثم بعد ذلك التهمت نيران الحرب المشتعلة حتى الآن!

من المفارقات والجديرة بالتوثيق، طوال معارضتنا لسلطة مايو انتشر بيننا كمعارضين، ومن منطلق عدائنا المستحكم للبنك الدولي، مصطلح (مستر 5% - Mr five percent)، ومقصود به (بهاء الدين محمد إدريس) المستشار الاقتصادي للرئيس نميري، حيث أشيع عنه أنه يتقاضى 5% من أي قرض لحكومة السودان! ولأمانة والتاريخ أن المحكمة التي شكّلت له بعد الانتفاضة لم تثبت ذلك. لقد كان عداؤنا للبنك الدولي والتوجهات الرأسمالية بشكل عام مبرراً، وقتذاك، قبل الانهيارات التي أصابت الكتلة الشرقية/ الاشتراكية وضمور المدّ الاشتراكي في العالم الثالث وظهور القطب الواحد وما أفرزته سياساته من عولمة وسيادة الليبرالية الجديدة،

المانحة؟؟

مع الإشارة إلى أنه أي إصلاحات اقتصادية في قهبونة هذه الحرب والطاغم اللصوصي المتحكّم في السلطة، هو من رابع المستحيالات! سوف أورد هنا نموذجاً واحداً لهؤلاء اللصوص الرسميين . وأنا ما بجيب سيرة جبريل ولا أردول ولا الجنوب.

في يوليو 2024 قررت أمانة ميرغني محافظة بنك السودان وفريقها بالبنك المركزي تنفيذ ما سمّوها «إصلاحات هيكلية»، ولم ترفع الإصلاحات الهيكلية قيمة الجنيه أمام الدولار، بل رفعت راتب المحافظ إلى (44) مليون جنيه...! فقط أربعة وأربعون مليون جنيه، راتب محافظ البنك المركزي، ولم يكن كذلك قبل تعيين أمانة.. فالإصلاح الهيكلية أصلح راتب أمانة، ولم يصلح حال البنك ولا رواتب الناس.. (44) مليون جنيه، فيما لا يزال حال الجندي والمعلم والطبيب والعامل والموظف أقل من خمس التكلفة الشهرية لأسرة صغيرة!!

وهي لا تكتفي براتب الشهر، بل ينص عقدها على منحها راتب (8) أشهر عند إجازتها السنوية، و(6) أشهر في العيدين، و(5) أشهر بدل لبس، و(10) أشهر حاقراً سنوياً، و(9) أشهر بدل علاج، فضلاً عن علاجها وعلاج أسرته بالخارج على نفقة الدولة...! بجمع تلك الأشهر وضربها في (44) مليون جنيه، نعرف الدخل السنوي لـ «السيدة المصونة وصحبتها الميمونة». وهناك فاتورة إيجار منزل المحافظ، قيمتها (50) مليوناً شهرياً، وبالمنازل مولدان يعملان على مدار اليوم، ويستهلكان من الوقود ما قيمته (2,4) مليون يومياً.

مرتّب الست/أمانة يساوي راتب عدد 5000 (خمسة آلاف) معلم في الدرجة الثانية... وكفى! بعد تعيين الست أمانة وبإعلان إصلاحاتها الهيكلية استمر الجنيه السوداني في الهبوط مقابل الدولار و(سرعة البرق) حتى أصبح أو كاد الدولار أو وصل إلى 10000 (عشرة آلاف) جنيهاً (أمونوغنياً)، أقصد سودانياً سابقاً!

حاشية:

خطة مارشال: (برنامج الإنعاش الأوروبي)، وهي مبادرة أمريكية أطلقها وزير الخارجية جورج مارشال عام 1948 بهدف إعادة إعمار الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب. كليبوكراسية: كليبو لص وكراسي/قراسي حكم، وتعني الدولة اللصوصية.

بعد أن أصبحت سياساتها الاقتصادية هي السمة الغالبة في معظم دول العالم، وترتب على ذلك حتمية تعامل حكومات الدول النامية مع هذا الواقع - رغم تشوّهاته وعاهاته المعرفية - وإلا أن تحكم على نفسها وشعوبها بالعزلة! نقف هنا لحظة لنجر أنفاسنا...

القفز من 5% إلى 100% في عهد الإنقاذ:

إذا افترضنا أو صدقنا حقيقة/فرية الـ 5% في عهد مايو، فإننا نقف أمام حقيقة الانتقال أو القفز من 5% إلى 100% في عهد الإنقاذ الكريه، ليس مجازاً ولكن الشواهد التي تقف على ذلك كثيرة ونوجزها في:

* قرض مطار الخرطوم الجديد - لا توجد إحصائية عن المبالغ التي اقترضت له، ولكن ما هو معلوم أن موقع المطار الجديد لا زالت أرض بلقع!

* قرض التنمية الزراعية الذي تم توزيعه على محاسيب الإسلامويين من المحسوبين على المزارعين.

هذه القروض لم (يُجنّب) - حسب مصطلحاتهم - جزء منها 5% أو 10% - إنما (لغفت) بأكملها بواسطة النافذين في السلطة!! وأصبحت جملة هذه القروض ومستحقات أرباحها - والتي تجاوزت الـ 140 مليون دولار - ديوناً واجبة السداد على الشعب السوداني، لذلك كان من أول اهتمامات الحكومة الانتقالية كيفية معالجة هذه الديون وقطعت أشواطاً بعيدة في هذه الوجهة مع سدّ الثغرات في الخلل الذي صاحب هذه القروض وعدم توجيهها لمشاريع تنموية حقيقية، وهو ما قامت به لجنة تفكيك التمكين واستردادها للمال المنهوب في عمرها القصير والذي قطعه انقلاب البرهان في أكتوبر 2021!

ورجعت حليلة اللئيمة لعاداتها القديمة:

بعد انقلاب البرهان في أكتوبر 2021 واندلاع الحرب في أبريل 2023 استعادت الدولة (الكليبوكراسية)* هيمنتها ورجع كل دهاقنة النظام القديم لمواقعهم وبشكل أشرس في التهام المال العام والموارد ومن عائدات الذهب بشكل أخص، أضف لذلك ما تلتهمه وتستنزفه الحرب مع ضمور أو توقف الإنتاج بالكاد. وفق كل هذه المعطيات، هل يمكننا (الاعتماد على الذات) كلياً والرفض العدمي لأي دعم خارجي، سواء من البنك الدولي أو الدول



قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني لسنة 2026 دراسة مصرفية وقانونية نقدية مقارنة في ظروف الحرب وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي

عمر سيد أحمد

ملخص

يتحول قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني لسنة 2026 من الرقابة التقليدية إلى نظام حديث لمعالجة المصارف المتعثرة، يشمل إعادة الرسمية والدمج والاستحواذ ونقل الأصول، وصولاً إلى التصفية.

تكتسب هذه الضمانات أهمية خاصة في ظل الحرب، التي ألحقت أضراراً بالمصارف والعملاء والضمانات، وأضعفت قدرة المساهمين على ضخ رؤوس أموال جديدة. وتحذر الدراسة من الخلط بين التعثر الناتج عن الحرب والفشل المصرفي المرتبط بسوء الإدارة.

تري الدراسة أن القانون يتوافق في أدواته مع المعايير الدولية، لكنه يحتاج إلى ضمانات أوضح بشأن التقييم المستقل، واختيار المستثمرين، والتعويض، والرقابة القضائية والمساءلة.

تدعو الدراسة إلى استكمال القانون بلوائح تضمن الشفافية والإفصاح عن المستفيدين الحقيقيين ومصادر الأموال، وتعزيز حماية الودائع والتعويضات. وتطرح سؤالاً محورياً: من يعيد تشكيل الجهاز المصرفي السوداني في زمن الحرب، وبأي قواعد، ولصالح أي هيكل اقتصادي؟

ملخص تنفيذي

1. لماذا يستحق قانون 2026 هذا القدر من التدقيق

المصرف ليس شركة عادية. فهو يحتفظ بودائع الجمهور، ويمثل جزءاً من نظام المدفوعات، ويخلق الائتمان، ويحتفظ ببيانات مالية حساسة، وقد يؤدي انهياره إلى عدوى مالية تتجاوز المساهمين إلى الاقتصاد كله. ولهذا تمنح القوانين الحديثة السلطات الرقابية صلاحيات استثنائية عندما يصبح المصرف غير قابل للاستمرار.

لكن اتساع السلطة يقتضي اتساعاً مقابلاً في الضمانات. وفي السودان تتضاعف الحساسية لأن أدوات المعالجة يمكن أن تؤدي عملياً إلى تغيير الإدارة والملكية، وتخفيض حقوق المساهمين، وإصدار أسهم لمستثمرين جدد، ونقل الأصول والالتزامات، في وقت أضعفت فيه الحرب قدرة عدد كبير من المساهمين والمؤسسات على توفير رأس المال.

2. من قانون 2004 إلى قانون 2026: أين يقع التحول الحقيقي؟

قانون 2004 لم يكن قانوناً ضعيفاً من حيث الرقابة. فقد منح بنك السودان والمحافظات

واسعة في الترخيص، والتعليمات، والتفتيش، وتوفير الأوضاع، وإلغاء الترخيص. ولذلك لا يصح القول إن قانون 2026 هو الذي منح البنك المركزي لأول مرة سلطة قوية على المصارف.

التحول الحقيقي هو الانتقال من نموذج رقابي تقليدي ينتهي غالباً إلى التصحيح أو إلغاء الترخيص والتصفية، إلى نموذج Resolution يسمح بإعادة بناء المصرف قبل تصفيته. في 2004 كان البنك يتقدم إلى المحكمة بطلب التصفية تحت إشرافها؛ أما في قانون 2026، ووفق المادة 84، أصبح بنك السودان الجهة الوحيدة المختصة بإصدار قرار التصفية مع بقاء التصفية تحت إشراف المحكمة المختصة.

وبذلك أصبح المسار الجديد، بصورة مبسطة: رقابة عادية، تدخل مبكر، معالجة، سيطرة مؤقتة على الإدارة، إعادة رسملة أو Bail-in أو دمج/استحواذ أو نقل أعمال، جهة جسر/شركة إدارة أصول، تصفية المتبقي عند الضرورة.

يمثل قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2026 تحولاً نوعياً في الإطار القانوني للرقابة المصرفية في السودان. فهو لا يكتفي بتحديث سلطات الترخيص والرقابة التي كانت موجودة بدرجات واسعة في قانون 2004، بل ينشئ منظومة حديثة للتدخل المبكر ومعالجة المصارف المتعثرة (Bank Resolution Regime) تشمل تعيين مدير مؤقت، وإعادة الرسملة، والإنقاذ الداخلي Bail-in، والدمج والاستحواذ، ونقل الأصول والحقوق والالتزامات إلى مشتر أو جهة جسر أو شركة لإدارة الأصول، وصولاً إلى التصفية.

هذه الأدوات ليست استثناءً سودانياً؛ فهي تنتمي إلى الجيل الدولي من قوانين معالجة المؤسسات المالية الذي تبلور بعد الأزمة المالية العالمية، وخصوصاً في معايير مجلس الاستقرار المالي FSB. كما توجد نماذج مشابهة في مصر وإثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا. ومن ثم فإن النقد المهني للقانون لا ينبغي أن يقوم على الادعاء بأن أدواته غير مألوفة، بل على السؤال الأهم: هل استورد السودان السلطات الحديثة ومعها الضمانات المؤسسية والتقييمية والقضائية والشفافية اللازمة لاستخدامها بأمان؟

تزداد أهمية هذا السؤال لأن القانون صدر في سياق حرب واسعة وتشظي مؤسسي وانهيار اقتصادي ونقدي وتضرر كبير في أصول المصارف وفروعها وعملائها وضمانات التمويل، وفي غياب سلطة تشريعية منتخبة قادرة على مناقشة تحول بهذا الحجم. لذلك لا يمكن تقييم القانون بمعزل عن البيئة التي سيعمل فيها.

تخلص الدراسة إلى أن القانون يحتوي بالفعل على ضمانات مهمة: رقابة على الملكية والسيطرة، الإفصاح عن المستفيد الحقيقي، حماية الودائع من Bail-in قاعدة عدم جعل الدائن أسوأ حالاً من التصفية NCWO (No Creditor Worse Off)، وإبقاء باب القضاء مفتوحاً. غير أن مناطق تحتاج إلى مزيد من الوضوح أو التنظيم التفصيلي تشمل التقييم المستقل في المعالجة، طريقة اختيار المستثمر أو المشتري، إثبات استنفاد فرص التعافي قبل Resolution، معالجة الصدمة النظامية الناتجة عن الحرب، وآلية التعويض والمساءلة العملية بعد تنفيذ قرارات المعالجة.

3. التدخل المبكر: المادة 59 وما قبل نقطة الفشل

تتضمن منظومة التدخل المبكر مؤشرات مثل الصعوبات المتكررة في السيولة، وتراجع الأرباح بما يهدد الاستمرارية، وضعف الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعدم الالتزام بالمتطلبات الاحترازية. هذه مؤشرات طبيعية في الرقابة الحديثة، لكن استخدامها في السودان يثير سؤال السببية: هل ضعف المصرف ناتج عن سوء إدارة ومخاطر مصرفية طبيعية، أم عن حرب دمّرت أصول العملاء والضمانات والفروع والأسواق؟ هذا التمييز ليس نظرياً. فقد سبق لبنك السودان أن اعترف تنظيمياً بخصوصية خسائر الحرب، وفرّق في منشوراته بين التعثر السابق للحرب والتعثر الذي نشأ بعدها، وطلب تقييم أثر انخفاض أو فقدان الضمانات. لذلك يصبح منطقياً المطالبة بأن تكون الصلة بين قواعد خسائر الحرب و Triggers التدخل المبكر والمعالجة صريحة وقابلة للمراجعة

4. الدخول في المعالجة: المواد 64-67

المادة 66 تجعل قرار المعالجة واجب التنفيذ فوراً ولا يوقفه مجرد رفع دعوى، مع إمكان التدخل القضائي وفق القانون، بينما يميل العلاج اللاحق للمتضرر إلى التعويض المالي. هذا التوجه ليس غريباً عن المعايير الدولية؛ فFSB نفسه يفضل ألا تؤدي الدعاوى إلى عكس إجراءات المعالجة المنفذة بحسن نية، وأن يكون التعويض هو العلاج عند ثبوت الضرر. لكن ذلك يجعل جودة التقييم السابق للقرار والمسألة اللاحقة أكثر أهمية.

المادة 67 تضع مؤشرات لعدم قابلية المصرف للاستمرار، ومن بينها مؤشرات رأسمالية وسيولة. السؤال المقارن الحاسم هو ما إذا كان الإطار السوداني يقرر بوضوح الشرط الدولي الثاني: ألا تكون هناك فرصة معقولة لاستعادة قابلية المصرف للاستمرار. فالفرق كبير بين مصرف ضعيف حالياً ومصرف لا توجد فرصة معقولة لتعافيه.

5. سلطات المعالجة: المواد 68-83

المادة 68 تمنح سلطات واسعة تشمل عزل واستبدال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واتخاذ تدابير لإعادة الهيكلة والتعامل مع

حقوق المساهمين. وهذه السلطة مفهومة داخل Resolution الحديث، لكنها تعني أن حماية الملكية لا يمكن أن تعتمد على القواعد التجارية العادية وحدها.

المواد 70-73 تنظم المدير المؤقت، الذي يتولى عملياً صلاحيات الإدارة ويقيم الوضع المالي ويضع خطة المعالجة، ويمكنه التوصية بالتصفية. وهنا تظهر إحدى أهم نقاط الدراسة: لم يتضح من المواد التي تمت مراجعتها وجود نظام مفصل ومستقل لتقييم Resolution يماثل النماذج الأكثر تطوراً التي تحدد صراحة دور مقيم مستقل، ومنهجية تقدير الأصول والالتزامات، وقيمة حقوق المساهمين والدائنين، ومقارنة NCWO.

المادة 75 تحدد أدوات المعالجة الأساسية: إعادة الرسملة، الإنقاذ الداخلي Bail-in، الدمج أو الاستحواذ، والتحويل الكلي أو الجزئي للأصول والحقوق والالتزامات إلى مشترٍ أو جهة جسر أو شركة لإدارة الأصول.

في إعادة الرسملة، تسمح المادة 76 بإعطاء المساهمين الحاليين فرصة للاكتتاب، ثم فتح الطريق لإصدار أسهم جديدة لمستثمرين إذا لم يتمكنوا من توفير رأس المال أو اقتضت السرعة ذلك، مع إمكان تخفيض القيمة الاسمية للأسهم القديمة لعكس الخسائر. وهذه قناة قانونية واضحة يمكن أن تؤدي إلى تغيير السيطرة على المصرف دون تصفيته.

المادة 77 الخاصة بال-Bail-in تستبعد الودائع إلى جانب فئات أخرى من الالتزامات. لذلك لا يدعم القانون قراءة تقول إن وداائع الجمهور يمكن شطبها ببساطة عبر Bail-in.

ملاحظة نقدية إضافية: يستبعد نص المادة 77 الودائع من أدوات الإنقاذ الذاتي، لكن هذه الحماية النصية تبقى رهينة بالقدرة الفعلية لصندوق ضمان الودائع المصرفية على الوفاء بالتزاماته عملياً. فبيانات بنك السودان (التقرير السنوي 2019) أظهرت أن حصيلة اشتراكات الصندوق آنذاك لم تكن تغطي سوى ما نسبته 0,11% تقريباً من إجمالي الودائع المصرفية. ما لم يرافق القانون الجديد إعادة تمويل جوهرية لهذا الصندوق أو آلية تمويل طارئ موثوقة، يبقى الفارق قائماً بين ضمان قانوني للودائع وضمان قابل للتنفيذ الفعلي وقت الأزمة.

المادة 79 تسمح بنقل الأصول والحقوق والالتزامات إلى مشترٍ، بما في ذلك انتقال الودائع دون حاجة إلى موافقة كل دائن على

حدة. هذا لا يعني ضياع الوديعة، بل انتقال الالتزام بها إلى الجهة الجديدة، لكنه يبرز اتساع سلطة المعالجة.

المادة 80 تنظم جهة الجسر، والمادة 81 شركة إدارة الأصول. وهما أداتان معروفتان دولياً لحماية الوظائف الحيوية وعزل الأصول المتعثرة. لكن السؤال في السودان هو كيفية تحديد ما ينتقل وما يبقى، ومن يقيم ذلك، وكيف يتم اختيار المشتري النهائي.

المادة 83 تتضمن قاعدة NCWO، أي ألا يتحمل الدائن خسارة أكبر مما كان سيتحمله في التصفية. وهذه ضمانة جوهرية ينبغي تسجيلها لصالح القانون. غير أن فعالية القاعدة تعتمد على وجود تقييم مقارن مستقل ومنهجية واضحة للتعويض.

6. التصفية والرقابة القضائية

المادة 84 تجعل بنك السودان الجهة الوحيدة المختصة بإصدار قرار تصفية الجهة المرخصة، مع إشراف المحكمة المختصة على التصفية. والمادة 113 تحدد المحكمة العامة بوصفها المحكمة المختصة وفق القانون. ومن ثم لا يصح وصف القانون بأنه ألغى القضاء، لكن مركز بدء التصفية انتقل بدرجة مهمة نحو السلطة التنظيمية مقارنة بقانون 2004.

المشكلة القانونية الأدق هي نطاق العلاج القضائي بعد أن تكون إجراءات المعالجة قد نُفذت بالفعل. فإذا نقلت أصول أو تغيرت الملكية ثم حكم القضاء بوجود عيب، فهل العلاج الواقعي هو إعادة الوضع السابق أم التعويض؟ النصوص التي تمت مراجعتها تجعل التعويض المالي محورياً مهماً، وهو اتجاه معروف دولياً لكنه يتطلب نظام تقييم وتعويض قوي.

7. الملكية والمستفيد الحقيقي: القانون أقوى مما قد يوحي به النقد الأولي

الفصل الثالث من قانون 2026 يضع ضوابط مهمة للملكية. المادة 18 تمنع الشخص والأطراف المرتبطة به من تجاوز 15% من رأس المال المدفوع أو حقوق التصويت، أو بلوغ سيطرة فعلية، دون موافقة بنك السودان. كما تفرض الإفصاح لأغراض المستفيد الحقيقي عند تجاوز 5%، وتتيح للبنك التدخل إذا كان هيكل الملكية غير شفاف أو يعيق الرقابة.

سؤال تاريخي يستحق المتابعة: شهدت الممارسة المصرفية السودانية سابقاً حالات تحولت فيها مستحقات متعثرة لبنك السودان تجاه بنوك تجارية إلى حصص ملكية فعلية للبنك المركزي في تلك البنوك، وهو وضع يضع البنك المركزي في تعارض مباشر بين دوره كمساهم ودوره كجهة رقابية. المادة 23 من قانون 2026 تحظر تضارب المصالح على أعضاء مجالس الإدارة والتنفيذيين، لكنها لا تتطرق صراحة لحالة البنك المركزي نفسه كمساهم. من المهم أن توضّح اللوائح التنفيذية القادمة كيفية معالجة أي حصص ملكية إرث من هذا النوع بما يتسق مع ضوابط المادتين 18 و44.

هذه ضمانات مهمة؛ ولذلك لا يصح القول إن القانون يفتح ملكية المصارف لأي جهة مجهولة بلا قيود. كما أن ضوابط مكافحة غسل الأموال الصادرة في 30 أبريل 2026، استناداً إلى المادة 2/118 من القانون، تفرض التحقق من المستفيد الحقيقي ومصدر الأموال والثروة وفق النهج القائم على المخاطر.

لكن يبقى سؤال مختلف: حتى إذا كان جميع المستثمرين Fit & Proper ومعلومي المستفيد الحقيقي، كيف يختار بنك السودان المستثمر أو المشتري الذي سيحصل على الأسهم أو الأعمال المنقولة أثناء Resolution؟ أهلية المستثمر لا تعادل شفافية عملية الاختيار، ولا تغني عن المنافسة والتقييم العادل وتجنب تضارب المصالح.

8. رأس المال وإعادة تقييم الأصول: إعادة

الهيكلية قد تبدأ قبل Resolution

في 17 فبراير 2026 أصدر بنك السودان منشور المتطلبات الرقابية لرأس المال المدفوع، محدداً 140 مليار جنيه للمصارف التجارية والرقمية، و230 ملياراً للمصارف التنموية، مع منح المصارف القائمة خيار رفع رأس المال أو الاندماج. اللافت أن المنشور نفسه استند إلى قانون 2004، ما يؤكد وجود مرحلة انتقال تشريعي ينبغي تفسيرها من خلال أحكام النفاذ والأحكام الانتقالية.

وفي اليوم نفسه صدرت إجراءات مرتبطة بإعادة تقييم الأصول وتصنيف المصارف ذات الأهمية النظامية. اجتماع رفع رأس المال وإعادة التقييم والاندماج في اقتصاد حرب يعني أن إعادة تشكيل الملكية يمكن أن تحدث قبل

الدخول في Resolution: خسائر الحرب وتراجع الضمانات ترفع المخصصات، فتضغط على رأس المال، فيصبح المساهم أمام ضخ رأس مال جديد أو قبول التخفيف Dilution أو الاندماج. هذا لا يثبت سوء نية. لكنه يجعل السؤال الاقتصادي السياسي مشروعا: من يملك السيولة والعملة الأجنبية والقدرة على ضخ رأس المال في لحظة عجز المساهمين الآخرين؟

9. الحرب: الاختبار الذي لا تكفي له نماذج التعثر التقليدية

بنك السودان نفسه أصدر ضوابط مؤقتة لمعالجة خسائر الحرب وتكوين المخصصات، واعترف بانخفاض أو فقدان الضمانات وبالحاجة إلى معالجات استثنائية. ومن ثم ينبغي ألا يتحول الأثر المتسلسل للحرب - تدمير نشاط العميل، تعثر التمويل، تراجع الرهن، ارتفاع المخصص، تآكل رأس المال - ألياً إلى حكم بأن المصرف فاشل بسبب سوء الإدارة. توصي الدراسة باختبار خاص يمكن تسميته Systemic War Test: قبل إدخال مصرف في Resolution يجب تحديد الجزء من تدهوره الناتج عن صدمة الحرب النظامية، وتقييم إمكان التعافي وإعادة الرسالة، وتوثيق لماذا لا تكفي البدائل الأقل تدخلاً. فالـ Resolution صُمم أساساً لمعالجة فشل مؤسسة؛ أما إذا كانت الصدمة تضرب جزءاً كبيراً من النظام المصرفي في الوقت نفسه، فالمطلوب أيضاً سياسة قطاعية لمعالجة خسائر الحرب.

10. المقارنة الإقليمية والدولية

المعيار الدولي المرجعي هو Key Attributes of Effective Resolution Regimes الصادر عن مجلس الاستقرار المالي FSB. وهو يقر أدوات البيع والنقل، الجهة الجسر، Bail-in، عزل الإدارة، واستمرار الوظائف الحيوية، لكنه يربطها بشروط واضحة: سلطة مستقلة تشغيلياً ذات حوكمة ومساءلة، معايير واضحة للدخول في Resolution، عدم وجود فرصة معقولة لاستعادة قابلية المؤسسة للاستمرار، احترام ترتيب الدائنين، NCWO والتعويض، والتخطيط المسبق للتعافي والمعالجة واختبارات قابلية المعالجة.

إثيوبيا، عبر Banking Business Proclamation No. 2025/1360، تبنت Prompt Corrective

Actions و Resolution Authority، وأتبع ذلك بتوجيه خاص بخطط تعافي المصارف. المقارنة المفيدة هنا ليست في وجود السلطة فقط، بل في اكتمال مرحلة Recovery قبل Resolution. مصر، عبر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، تبنت إطاراً لإدارة الأزمات وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، كما وضعت قواعد منفصلة لمشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع. وهذا يوفر معياراً مهماً عند الانتقال لاحقاً إلى ملف المحولات الخاصة. كينيا تقدم نموذجاً مهماً بسبب دور Kenya Deposit Insurance Corporation في منظومة التعامل مع المؤسسات المتعثرة، بينما تمثل جنوب أفريقيا أحد أكثر النماذج الإقليمية تطوراً في Resolution Planning والتقييم وقابلية المعالجة، مع دور مؤسسي متعدد المستويات وصندوق ضمان ودائع Codi.

الخلاصة المقارنة: السودان ليس استثناءً في الأدوات. خصوصيته تكمن في توقيت تبنيها، وتركيز جانب مهم من القرار في البنك المركزي، وظروف الحرب، وضعف المؤسسات التشريعية والمساءلة العامة. لذلك ينبغي أن يكون معيار النقد: هل الضمانات بمستوى السلطات؟

11. مصفوفة مقارنة مختصرة

السودان 2026

مصر

إثيوبيا

جنوب أفريقيا

FSB

العنصر

نعم

نعم

نعم

نعم

نعم

تدخل مبكر

بنك السودان

CBE

NBE

SARB

مطلوبة

Resolution Authority

نعم

ضمن إطار التسوية

ضمن الإطار الحديث

نعم

نعم

Bail-in

نعم

نعم/بحسب الإطار

نعم/بحسب الإطار

نعم

نعم

Bridge/Transfer

نعم؛ آلية التقييم تحتاج تفصيلاً

تحتاج المقارنة النصية التفصيلية

ضمن الضمانات الحديثة

نعم + تقييم

نعم + تعويض

NCWO

عناصر سابقة؛ اكتمال إطار 2026 غير واضح

موجود ضمن إدارة الأزمات

توجيه مستقل 2025

متطور

عنصر أساسي

Recovery planning

غير واضح بما يكفي في المواد المراجعة

يحتاج استكمال نصي

يحتاج استكمال نصي

مفصل

جزء جوهري من الضمانات

التقييم المستقل

حرب وغياب برلمان منتخب

قانون تشريعي 2020

مسار تشريعي برلماني

مؤسسات دستورية مستقرة

معياري دولي

السياق التشريعي

ملاحظة توضيحية للاختصارات الواردة

في الجدول: SARB = South African Reserve Bank

(البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا)؛ NBE

= National Bank of Ethiopia (البنك الوطني

الإثيوبي)؛ CBE = Central Bank of Egypt (البنك

المركزي المصري)؛ CODI = Corporation for

Deposit Insurance (مؤسسة ضمان الودائع،

جنوب أفريقيا).

12. نظم الدفع والبيانات: ملف متصل لكنه

ليس جزءاً من Resolution المصرفي وحده

ينبغي فصل مسألة ترخيص المحولات

ومشغلي نظم الدفع عن قانون معالجة

المصارف، مع إبقاء الصلة المؤسسية بينهما.

دخول القطاع الخاص في تشغيل البنية التحتية للدفع ليس في ذاته ظاهرة غير مألوفة؛ السؤال هو شروط الترخيص والحوكمة والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال والملكية والمستفيد الحقيقي والقدرة على الخروج المنظم إذا فشل المشغل.

كما ينبغي التفريق بين السرية المصرفية وحماية البيانات. السودان لديه أحكام للسرية المصرفية، وقانون للاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011 يضع قواعد لجمع وحفظ واستخدام المعلومات الائتمانية ويمنح العميل حق الاعتراض على بياناته. لكن هذه المنظومة لا تعادل بالضرورة قانوناً عاماً حديثاً لحماية البيانات الشخصية يحدد Controller و Processor، والأساس القانوني للمعالجة، وتقليل البيانات، والنقل عبر الحدود، والإخطار بالاختراق، وحقوق أصحاب البيانات. لذلك فإن السؤال المشروع ليس: هل يستطيع مشغل خاص أن يرى البيانات؟ بل: ما البيانات التي يحتاجها تقنياً، وبأي صفة قانونية، وأين تخزن، ومن يملك حق الوصول، وما سجل التدقيق، وما الذي يحدث للبيانات ومفاتيح التشفير عند انتهاء الترخيص أو فشل المشغل؟

13. فرضية الاقتصاد السياسي:

كيف نصوغها بمهنية؟

لا توجد، في الأدلة التي تمت مراجعتها حتى الآن، مادة تثبت أن قانون 2026 صيغ لمصلحة تنظيم سياسي بعينه أو أن جهة محددة تقف خلفه بهدف الاستحواذ على المصارف. لذلك لا ينبغي تقديم هذا الاتهام كحقيقة.

لكن التاريخ السوداني يجعل السؤال عن الاقتصاد السياسي للملكية مشروعاً. فقد لعبت المصارف وشبكات التمويل دوراً مهماً في بنية التمكين الاقتصادي منذ 1989، والحرب أعادت توزيع السيولة والثروة والقدرة على الوصول إلى الذهب والصادرات والعملات الأجنبية. وفي الوقت نفسه يفرض الإصلاح الجديد زيادة رؤوس الأموال ويتيح الاندماج ودخول مستثمرين جدد ومعالجة المصارف.

الصياغة البحثية الأقوى هي: من يملك القدرة المالية على الاستفادة من موجة إعادة الرسملة والاندماجات والاستحواذات؟ وهل تظهر في الملكيات الجديدة شبكات مترابطة تاريخياً أو سياسياً؟ الإجابة تحتاج بيانات

ملكية ومستفيدين حقيقيين ومصادر أموال، لا مجرد الانطباع السياسي.

14. ثمانية اختبارات يجب أن يجيب عنها بنك السودان

16. ملاحظة قانونية مهمة حول المادة 118 والمرحلة الانتقالية

أصبح مؤكداً من منشور بنك السودان رقم 2026/8 الصادر في 30 أبريل 2026 أن البنك استند صراحة إلى المادة 118/2 من قانون 2026 لإصدار ضوابط مكافحة غسل الأموال الجديدة. وفي المقابل، استند منشور رأس المال الصادر في 17 فبراير 2026 إلى قانون 2004. هذا يثبت عملياً وجود انتقال زمني في الاستناد القانوني خلال الأشهر الأولى من 2026، لكنه لا يكفي وحده للحكم على سلامة أي منشور سابق دون قراءة حرفية كاملة للأحكام الانتقالية والنفوذ في الفصل السادس عشر.

ولهذا تحفظ الدراسة على أي استنتاج قطعي بأن منشورات فبراير 2026 كانت غير قانونية لمجرد صدورهما بعد تاريخ إجازة القانون الجديد. المطلوب هو النص الرسمي الكامل للمادة 118 وسند النشر والنفوذ في الجريدة الرسمية، وهو ما ينبغي أن يكون من أول الوثائق التي يطالب بنك السودان بإتاحتها بصورة نصية قابلة للبحث.

لا توصي هذه الدراسة بإلغاء منظومة Resolution؛ السودان يحتاج بالفعل إلى قانون حديث لمعالجة المصارف. لكن يوصى باستكمالها بضمانات أكثر وضوحاً: لائحة مستقلة للتقييم في Resolution؛ اشتراط تقييم مستقل عند نقل الأصول أو تطبيق NCWO؛ قواعد منشورة لاختيار المشتري والمستثمر؛ إفصاح لاحق عن المستفيد الحقيقي ومصدر الأموال في حدود ما تسمح به القوانين؛ Recovery Plans ملزمة ومحدثة؛ Resolvability Assessments للمصارف النظامية؛ بروتوكول خاص بخسائر الحرب؛ ونظام واضح وسريع للتعويض والمراجعة القضائية.

كما ينبغي نشر مذكرة تفسيرية للقانون تبين فلسفته ومصادره والمعايير الدولية التي استند إليها، ودراسة أثر Regulatory Impact Assessment، وخطة الانتقال من قانون 2004 إلى 2026، مع حصر المنشورات القديمة التي استمرت بقوة الأحكام الانتقالية وتحديد ما ألغي منها وما بقي.

● هل يجب توثيق استنفاد خطة تعافٍ قابلة للحياة قبل Resolution؟ (Recovery first)

● كيف يفصل البنك بين الخسارة الناشئة عن الحرب والفشل المصرفي القابل للنسبة إلى الإدارة أو نموذج الأعمال؟ (War adjustment)

● ما الاختبارات الكمية والنوعية الدقيقة لنقطة الدخول في Resolution؟ (Objective trigger)

● من يقيم الأصول والالتزامات والأسهم ونتيجة NCWO، وما شروط استقلاله؟ (Independent valuation)

● كيف يختار المستثمر أو المشتري؟ وهل توجد عملية تنافسية واستثناءات معلنة عند تعذرهما؟ (Purchaser selection)

● هل تطبق بالكامل على المستثمر الذي يدخل من بوابة Resolution؟ (Beneficial ownership and source of funds)

● من يحسب التعويض، ومن يموله، وكيف يعترض المتضرر على التقييم؟ (Compensation)

● ما نطاق سلطة المحكمة بعد تنفيذ القرار، وما المدة والإجراءات العاجلة للطعن؟ (Judicial accountability)

15. ما الذي ينبغي تعديله أو استكمالته؟

لا توصي هذه الدراسة بإلغاء منظومة Resolution؛ السودان يحتاج بالفعل إلى قانون حديث لمعالجة المصارف. لكن يوصى باستكمالها بضمانات أكثر وضوحاً: لائحة مستقلة للتقييم في Resolution؛ اشتراط تقييم مستقل عند نقل الأصول أو تطبيق NCWO؛ قواعد منشورة لاختيار المشتري والمستثمر؛ إفصاح لاحق عن المستفيد الحقيقي ومصدر الأموال في حدود ما تسمح به القوانين؛ Recovery Plans ملزمة ومحدثة؛ Resolvability Assessments للمصارف النظامية؛ بروتوكول خاص بخسائر الحرب؛ ونظام واضح وسريع للتعويض والمراجعة القضائية.

كما ينبغي نشر مذكرة تفسيرية للقانون تبين فلسفته ومصادره والمعايير الدولية التي استند إليها، ودراسة أثر Regulatory Impact

المادة 18: الملكية والسيطرة والإفصاح عن المستفيد الحقيقي؛ المادة 59 وما يليها: التدخل المبكر؛ المواد 64-83: المعالجة وأدواتها وضماناتها؛ المادة 66: نفاذ قرار المعالجة والطعن؛ المادة 67: شروط/مؤشرات عدم الاستمرار؛ المادة 68: سلطات المعالجة؛ المواد 70-73: المدير المؤقت والتقييم والخطوة؛ المادة 75: أدوات المعالجة؛ المادة 76: إعادة الرسملة؛ المادة 77: Bail-in؛ المادة 79: نقل الأصول والالتزامات؛ المادة 80: جهة الجسر؛ المادة 81: شركة إدارة الأصول؛ المادة 83: NCWO؛ المادة 84: قرار التصفية؛ المادة 113: المحكمة المختصة؛ المادة 2/118: سند تنظيمي استند إليه بنك السودان في منشور 2026/8.

المصادر الأساسية

بنك السودان المركزي - صفحة قانون تنظيم العمل المصرفي للعام 2026 (الفصول الستة عشر): <https://cbos.gov.sd/ar/node/478>
بنك السودان المركزي - المتطلبات الرقابية لرأس المال المدفوع للمصارف، 17 فبراير 2026: <https://cbos.gov.sd/ar/node/24527>
بنك السودان المركزي - الضوابط التنظيمية والرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 30 أبريل 2026: <https://cbos.gov.sd/ar/content/الضوابط-التنظيمية-والرقابية-بشأن-مكافحة-غسل-الأموال-وتمويل-الإرهاب-وتمويل-إنتشار-التسلح>
بنك السودان المركزي - قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011: <https://cbos.gov.sd/ar/node/3755>

Financial Stability Board – Key Attributes of Effective Resolution Regimes, revised key-attributes-/04/2024/<https://www.fsb.org/of-effective-resolution-regimes-for-financial-institutions-revised-version>

Financial Stability Board – Effective Resolution Regimes and Policies: <https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/market-and-financial--2008-institutional-resilience/post-crisis-reforms/effective-resolution-regimes-and-policies/key-attributes-of-effective-resolution-regimes-for-financial-institutions>

باحث في الاقتصاد السياسي السوداني | خبير مصرفي ومالي مستقل

قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2026 ليس في جوهره قانوناً شاذاً عن الاتجاه الدولي؛ بل هو انتقال متأخر نسبياً إلى نموذج Resolution الحديث. ومن الناحية الفنية، وجود التدخل المبكر والـ Bail-in والجهة الجسر ونقل الأصول و NCWO يمكن أن يكون ضرورياً لحماية المودعين والاستقرار المالي.

لكن القانون لا يعمل في فراغ. فهو يعمل في السودان الذي مزقته الحرب، حيث تضررت المصارف والعملاء والضمانات، وتدهورت العملة، وتراجعت قدرة المساهمين على الرسملة، وغابت الرقابة التشريعية المنتخبة. في هذه البيئة، تتحول التفاصيل التي قد تبدو تقنية - التقييم، اختيار المشتري، مصدر رأس المال، المستفيد الحقيقي، التعويض، القضاء - إلى أسئلة عن ملكية الثروة والسلطة الاقتصادية. لذلك فإن الموقف المهني المتوازن ليس رفض القانون لأنه يمنح البنك المركزي سلطة، ولا قبول القانون لأنه يتوافق شكلياً مع المعايير الدولية. المطلوب هو التأكد من أن السودان لم يستورد «سلطات» Resolution وحدها، بل استورد معها منظومة التعافي والتخطيط والتقييم المستقل والشفافية والمساءلة التي تجعل تلك السلطات أداة لإنقاذ النظام المصرفي لا لإعادة توزيع أصوله في الظلام.

ومن هنا يبقى السؤال المشروع الذي ينبغي أن يقود التحقيق العام: من يعيد هندسة الجهاز المصرفي السوداني في زمن الحرب، وبأي قواعد، ولصالح أي هيكل اقتصادي سيخرج من الحرب؟ الإجابة يجب أن تُبنى على الوثائق وخرائط الملكية ومصادر الأموال وقرارات التنفيذ، لا على الاتهام المسبق.

ملاحظة سياقية إضافية: عانى بنك السودان تاريخياً من فوضى موثقة في إصدار المنشورات والتعاميم (بلغ عددها 26 تعميماً في عام 2020 وحده وفق تقارير معاصرة)، وهو ما خلق حالة دائمة من عدم استقرار القواعد الرقابية. المادة 31 من قانون 2026، التي تلزم البنك بنشر دليل إلكتروني موحد يجمع كل القوانين واللوائح والمنشورات ويُحدَّث دورياً، يمكن قراءتها كاستجابة تشريعية مباشرة لهذه العلة التاريخية تحديداً؛ ويبقى اختبارها الحقيقي في مدى الالتزام الفعلي بتحديث هذا الدليل بانتظام لا في مجرد النص عليه.



بمناسبة فوزه بجائزة كتارا

الروائي السوداني مهند الدابي لـ (أفق جديد)

**(هذه هديتي للمرأة السودانية
ولجميع النساء ممن عشن الحرب)**



جاء فوز الكاتب السوداني مهند الدابي بجائزة (كتارا للرواية العربية) في دورتها (12) لعام 2026 عن روايته (حصار الغزالة واو)، ضمن فئة الروايات العربية المنشورة، في حفل أقيم بدار الأوبرا في الحي الثقافي (كتارا) بالعاصمة القطرية الدوحة.

وجاءت رواية (حصار الغزالة واو) لترصد العنف المسلح وتستمر في مساءلة العادات والتقاليد الأبوية التي تضيق على النساء وتحد من خياراتهن. ومن خلال مصائر شخصياتها، يطرح الدابي سؤالاً يتجاوز حدود المعركة: ماذا يحدث للمجتمع حين تتداخل المأساة العامة مع القيود التي تحاصر الأفراد في حياتهم الخاصة؟ إليكم مقتطفات من مقابلاته مع (أفق جديد).



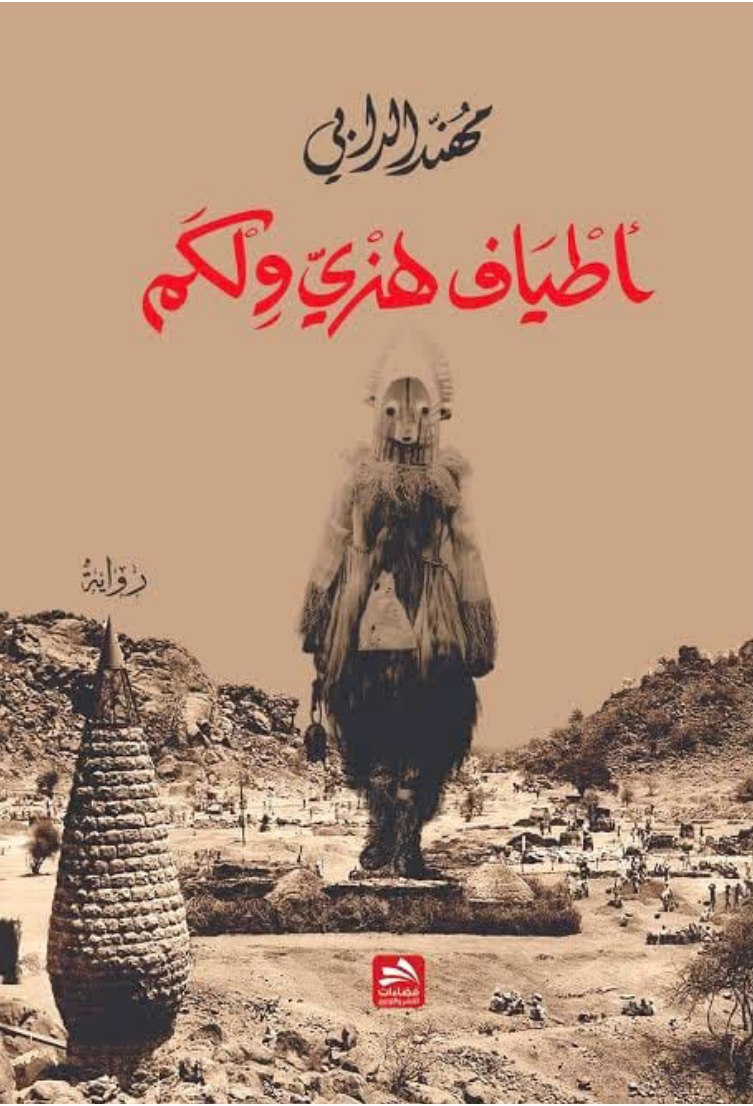
● من هو مهند الدابي، ومن أين أتيت إلى الكتابة، وكيف تراها؟

الكتابة هي المتنفس الذي أجد فيه نفسي، حيث أقوم ببناء العالم كيفما أراه، أتحكم بالمصائر بالطريقة التي أجدتها عادلة أو غير عادلة، حيث أنقل نظارتي لرؤية العالم وأشاركها مع الجميع. أما المكان الذي نأتي منه إلى الكتابة فيختلف بحسب طبيعة الفرد منا، التربية والنشأة المبكرة والتجربة، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة الكاتب وانشغالاته الفكرية والاجتماعية ورؤيته الثقافية.

● ماذا يعني فوزك بجائزة كتارا للرواية العربية؟ وماذا تحكي روايتك (حصار الغزالة واو)؟

أعتز بجائزة كتارا للرواية العربية وأفخر بها، إنه فوز يعني لي وللسودان الكثير، أما عن (حصار الغزالة واو) فهي هديتي للمرأة السودانية ولجميع النساء اللاتي عشن في زمن الحرب بعد أن وجدن أنفسهن وحيدات في العراق. هذه الرواية من أجلهن ومن أجل أحلامهن ومن أجل نصرتهن ومواساتهن. لأنهن يستحقن مني أكثر من مجرد كتاب، لقد كنّ وما زلن (حارسات بوابات الوجود).

● روايتك (أطياف هنري ولكم) كانت فاتحة على سحر التاريخ والمكان وحملت الكثير من الأسرار. أستخدمت التقنيات المختلفة التي تدل على التجريب، هل نقول عنها رواية سيرة أو عمل تاريخي.. والبعض يرى أنها رواية كولونيلية؟



الضرورة نيابة عنهم.

- روايتك (سحرة الضفاف) كشفت من الخل في العلاقات الاجتماعية، خاصة تلك التي تتمحور حول المرأة؟
- حاولت الكشف، تظل العلاقات الاجتماعية إحدى الأسرار المعلقة.
- هل يشغلك القارئ أثناء الكتابة؟
- أثناء الكتابة أكون مندمجاً لدرجة أنني قد لا أستطيع التفكير في حاصل ضرب الرقم 2.
- هناك من يعتبر أن الروائي متواجد في شخصياته الروائية يخترعها ويعيشها، أم لك تفسير آخر؟
- بالضرورة أن ينتمي الكاتب لشخصياته، دون أن تنتمي الشخصيات للكاتب، أجد أن الشخصية الروائية جديرة بالعيش معها والذوبان فيها. أدفع من عمري ما لن يأتي من أجل تكوين شخصية حاضرة يجد فيها القراء أنفسهم وحقيقتهم.



هي عمل روائي كلاسيكي، للقارئ الحرية في وصفها بالطريقة التي يراها بها، فإن وجدها سيرة فله الحق، وإن وجدها غير ذلك فله الحق أيضاً، تنتهي علاقتي بما تقدمه الرواية بعد نشرها، بالطبع أسعد عندما أجد من التقط أفكارني، بخلاف ذلك لا أرى أن تصنيف الرواية أمراً هاماً، فالرواية فن معرفة الحقيقة المطلقة عبر الخيال المجرد، وهي الفن الذي يتقدم بالكتابة نفسها وليس التصنيف النقدي.

- هل تقنية الشخصيات تأتي في مقدمة أولوياتك عندما تكتب عملاً جديداً؟
- بكل تأكيد.
- من الملاحظ أن كثيراً من الكتاب يستلهمون روايتهم من التاريخ.. هل توجد ضرورة ملحة للعودة إلى الماضي؟
- في الحقيقة لا أعلم، لا أعرف حقاً إذا كانوا يستلهمون أم لا، وبالتالي لا أستطيع توقع



أم درمان عموم... دار أبوك... سامي الصاوي....
في كتابه أم درمان عموم - دار أبوك..
عن باركود سبتمبر - 2026

عبد الماجد عيش

يتناول عبد الماجد عيش كتاب «أم درمان عموم.. دار أبوك» للكاتب سامي الصاوي، الصادر عن «باركود» في سبتمبر 2026، بوصفه عملاً يمزج بين السيرة الذاتية وأدب المكان، ويحمل أبعاداً سياسية مقاومة في ظل الحرب والخراب والتشرد.

ملخص

يقدم الكتاب أم درمان بوصفها فضاءً للتنوع والحرية والتواصل الإنساني، من خلال شخصيات مثل خير السيد وعمر خيرى وعلي المك، الذين يعكسون خصوصية المدينة وهويتها الثقافية.

يبرز المقال أسلوب الصاوي الذي يجمع بين عين السينمائي وذاكرة الحكاء، مستعيداً شخصيات أم درمان الثقافية والاجتماعية، عبر سرد يمزج السخرية والغرائبية والتأملات الوجودية.

يخلص الكاتب إلى أن الفقد والضياع يشكلان محوراً أساسياً في تجربة الصاوي، ويكتسبان دلالة أعمق مع الحرب التي أصابت أم درمان والسودان، مشيراً إلى أن الكتاب يطرح أسئلة عن أسباب الانهيار وكيفية مقاومته، بعيداً عن الاحتفاء الشخصي بالكاتب.

أم درمان عموم (دار أبوك)



وقالت ص 60)

(هارد لك يا أستاذ صلي وصحبك.. ما بتدي حريف)
(كلب أعرج اسمه معليش، راقد على صخرته فوق رأي.. شارعاً ما ليك فيهو عضمة... انساه...)
ومضافاً لهذا نجد الغرائبية:

(مما فتحنا في الزايلة دي، وخير السيد ياهو خير السيد، لا بكبر ولا بصغر، وما عرفنا ليهو بلدًا ولا ناس. ناس قالوا راجل صالح، ونساوين قالن معرس جنية مسلمة..)

ثم التساؤلات الممضعة عن الوجود والحضور والغياب في هذه التي تدور على حجر؟ الإجابة ليست وثوقية بقدر ما هي تأمل في محاولات اجتهدت في مواجهة مشقة الوجود. الشخصيات المثقلة بسؤال المعنى هم من أهل القرطاس والقلم، والكاتب الذي يتواضع إخفاء لذاته بينهم تجده يتأخرهم ويتقدمهم:

(أين؟ ولماذا؟ وكيف؟ أسئلة تتسابق في عقلي وتعصف بي ولا إجابة عندي.. ص 170.. لماذا سمحنا بهذا؟ قد نتساءل: كيف يحدث هذا؟ والآن نتساءل؟ تسألني أين الفيلم؟ فأقول لك لا أعلم ضاع أم ضيع عمدًا! لماذا صممت كاميراتنا؟ أين السينمائيين؟

والفيلم كان اسمه دائرة على حجر، وكتب سامي السيناريو ونفذ الإخراج، وقام بالتصوير الهادي أحمد إبراهيم، ووضع الموسيقى صلاح حسن أحمد الموسيقي والروائي:

(على ضفة خور أبو عنجة من الناحية الشمالية في تقاطع شارع الموردة مع كبري أبو عنجة كانت هناك ورشة بسيطة شبه مخفية عن الأنظار لا يعرف بوجودها إلا من كان له شأن مع عم بشرى صاحب الورشة وساكنها منذ زمن سابق بعيد. كان ينحت الحجر الأصم ليخرج منه منحوتات لأغراض

يواصل سامي الصايدي طرح تساؤلاته الوجودية والإبداعية، وكان قد تساءل في أبريل 2021: لماذا درست القانون ابتداءً؟ ثم هجرت القانون إلى السينما، ثم هجرت السينما إلى التجارة؟ أسئلة ظلت تلاحقني متعجبة أو مستنكرة، ولكن لا إجابة، لأنني ببساطة لا أعرف! بل ربما ليست ثمة أصلاً إجابة. ونسارع بالتوضيح بأن أسئلته لم تكن يومًا تعبر عن حيرة شخصية بقدر ما هي مدخل إلى إنتاج معرفة مغايرة لما هو سائد، متمردة على الساكن المألوف، ففتى البقعة المكسر في هواها، لا يُرهقه كمثّل التكرار والاجترار.

أم درمان دار أبوك كتابة أدبية إبداعية مزجت بين أدب السيرة الذاتية وأدب المكان. ونضيف: هو كتاب سياسي مقاوم، فدلالة العنوان وتوقيت الكتابة والنشر بيرزان كفعل مقاومة في مواجهة لحظة الحرب والانهيال والتشرد: حتمًا سينهض دار أبوك على أكتاف الشباب عما قريب ويطيحون بهم رميًا وأشلاء إلى عالمهم السفلي من حيث أتوا وحيث ينتمون ص 142

حيل الكاتب الفنية.. عين السينمائي وذاكرة الحكاء:

عين سامي هي كاميرا سينمائية تصور: نرى، نتجول، نتعرف. العين لا تكتفي برؤية الناس بل تنفذ إلى حكاياتهم وأسئلته الوجودية. نجده يصور أم درمان بعينه، يحول شوارعها ووجوه ناسها إلى مشاهد نابضة كأنها لقطات من فيلم. مثلما تتحرك الكاميرا ما بين الماضي والحاضر تتناثر اللقطات، ثم بموهبة القصاص الحكاء نجد السيرة العائلية والشخصية. تتمهل الكاميرا عند شخصيات ارتبطت حيواتهم بالمدينة وكان بينهم وبين الكاتب مشتركات. ومنحهم صفة الفروسية: وفرسان أم درمان هم: عثمان وقيع الله فارس الحرف، عم بشرى فارس الحجر، خير السيد فارس الطواف، حسين شريف فارس اللون، هاشم صديق فارس القوافي، حنيئة سيدة الرالي، د. علي الكوباني فارس اللا ممكن، منصور خالد فارس التمرد، محمد مصطفى فارس السينما، كمال الجزولي فارس العبارة، علي المك فارس الحكي، عمر خيرى - جورج إدوار فارس الخيال، عم الطيب فارس الزمان... وغيرهم... ومن خلال هذه الشخصيات وعبر الشوارع والأحياء تدفق نريف الذات ذكريات، مداده وهو يكتب كان خالص دمه. ونلاحظ لجمال القصة القصيرة المكثفة ممزوجة بنفس المفارقة الساخر:

(جدتي.. قالت بعد أن هزت علبة السعوط هزتين ونقرتها بطرف إصبعها، ثم كورت كر صغيرة من السعوط ووضعتها بعناية فائقة في أقصى فمها..

معينة، يضرب بمطرقة على الحجر ويحاور إزميله حواف الصخر لينحت منه حجر طاحونة منقوشاً كامل الاستدارة، وشاهد قبر كالبلور الصافي، وملاكاً مجنحاً يكاد يحلق زبائنه ثلاثة: أبونا مكرم قسيس كنيسة الشهيد مار جرجس ليأخذ منحوتات الملائكة المجنحة لقبور إخواننا المسيحيين، وود رزق الله التربى الذي يأخذ شواهد القبور إلى مقابر حمد النيل، والسر المبروك موزع حجارة الطواحين.. ص 56

قررنا أثناء جلسة سمر عمل سلسلة أفلام وثائقية عن أم درمان.. ورأينا أن نبدأ بورشة عم بشرى. وتساءلني أين الفيلم؟ أقول لك: لا علم لي.. ضاع أو أضيع عمداً ومعه مئات الأشرطة المسموعة والمرئية حينما ضاع السودان ليلة هبطت عليه من كهوف الشر وطواويط الظلام وكتائب الشيطان. ويظل عم بشرى حتى بعد ضياع الفيلم هو المشهد الذي لا يضيع.

واقعية أم درمان السحرية:

(كان خير السيد يبدأ طوافه الصباحي من غرفة طينية صغيرة خلف طاحونة الخواجة كلوبوس في حي العرب ماراً بزرية العيش ثم ينعطف يساراً في اتجاه الشرق عابراً العرضة ثم حي اليهود فحي الشيخ دفع الله، ثم فريق الاسبتالية فالملازمين. ومنها يعرج على الشهداء ويواصل شمالاً قاطعاً خط التورماي عند ود أرو نحو الهجرة ثم ينعطف يساراً على شارع الدومة وصولاً لحي العمدة فالمسألة فحي العرب لينتهي حيث بدأ في تلك الغرفة الطينية التي لم يعرف سرها أحد... ص 59 شخصية خير السيد تتحول إلى حالة ما بين الحقيقة والوهم: هل كانت له أسرة؟ هذا إذا كان فعلاً يعيش هناك وليس في مكان آخر غير معلوم؛ الأهم هو طوافه على أحياء أم درمان محققاً وجودها، مُبلِّغاً رسالتها فالطواف عنده كان مودة تمشي.. وصل أهل مدينته أينما كانوا إسهاماً منه في ذلك التواصل الأم درمانى المتفرد. يا أهل أم درمان خير السيد يناديكم أنتم في أمان ومدينتكم في أمان... تلك كانت رسالة خير السيد التي شكلت الشخصية الأم درمانية حساً وحسناً لغة وإشارة ومعنى هوية لا تتصادم مع الغير بل تحتويه وتحضنه حتى يصير منها وبها.

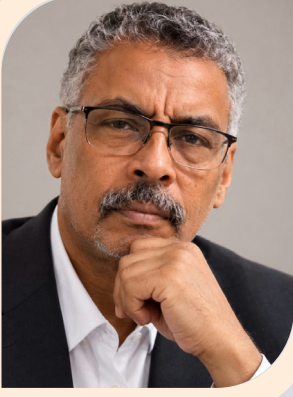
نلاحظ للمحبة الخاصة للرسم عمر خيرى - جورج إدوار. والمشارك بينهما إضافة للإبداع كان هو إيمان أهل الفن اللامحدود بالحرية عمومًا وبالحرية الشخصية تحديداً: كان حرًا كطائر أسطوري ألغى حدود الزمان والمكان وحلق بخياله أينما شاء وكيفما شاء، وحده يقرر ووحدته يفعل.

لا شك أن أم درمان قد أسهمت في بناء شخصيته الاستثنائية لكنه وبمفرده أضاف إليها الكثير حتى صار نسيج وحده. كان عمر يتطلع للسفر إلى أوروبا لينهل من منابع الفن هناك ولسبب أو لآخر انهار ذلك الحلم في لحظة مأساوية، اتخذ عمر قراراً كان بمثابة نقطة تحول في حياته مبتدعاً أوربته الشخصية، متخذاً اسماً أوروبياً: جورج إدوارد. حمل أم درمان على أكف الخيال ووضعتها في قلب روما، أواتي بأوروبا وأجلسها في وسط سوق أم درمان، أهى أم درمان الظاهر أم الباطن؟ أين أعماله ص 73؟

وبنفس الحميمية كانت الكلمات عن فارس الكلام - الحكى على المك الموصوف بالمتفرد على التصنيفات الاجتماعي، على قوانين المجتمع التي يمنح بها بعض البشر قيمة أعلى من غيرهم. فعل المك لم يكن يفرق في علاقاته الاجتماعية بين الوزير والمكوجي، ولا بين العربي والمتصوف، ولا بين الرجل والمرأة، ولا بين أهل اليسار وأهل اليمين ومن لا أهل له.

ضاع في سوق أم درمان:

في باطن كل كتابة تكمن كتابة أخرى، وفي لغة أم درمان - دار أبوك تكمن لغة خفية لا متطوق بها لكن درجة التلقي، ومقدار التفاعل مع الكتابة يكشفان السر. وقد كتبنا هذا دعماً لاستنتاج بأن سؤال الفقد والضياع هو انشغال قديم للكاتب، ويكتسب في سياق الحرب حضوراً أشد قوة إذ إن تميته حذر الفقد والضياع - أم درمان - قد تعرضت للخراب وللضياع ولل فقد. ضاع في سوق أم درمان، يحدثنا سامي: اسم فيلم كتبه قبيل كارثة الحرب بأيام، والأمر بالنسبة لي كان رحلة عودة إلى عالمين انقطعت عنهما زمنًا: عالم سوق أم درمان وعالم السينما. سيناريو الفيلم عن الأب الذي أفلت ابنه من يده وجرى فدهسته سيارة أمام ناظره، وتعطلت ذاكرته إنكاراً لما حدث، ثم بدأت رحلة البحث عن المفقود في سوق أم درمان. ونستكمل اللقطة من جانبنا بأننا شاهدنا لحظتها، زول أم درمانى متشبهاً بساعة جيب عريقة بحثاً عن الزمن المفقود، والبحث صنو الفقد ثيمة تأسيسية لدي سامي. كتابة جمال محمد إبراهيم عن الكتاب تأتي ضمن كتابة الاسترضاء المشغولة بالاحتفاء الشخصي بالكاتب لا بالنص. جهد الكتاب كان مسائلة ذواتنا، وأن نستكشف ما نجهله عنها، وأن نحاكم خيالاتنا ولتحديد كيف حدث كل هذا؟ ولماذا؟ وكيف نقاومه؟ وكان مبلغ جهد الإخوانيات تأكيد قربها من الكاتب، وتأكيد مكانتها في الوسط الثقافي.



نادي الهواة الثوريين: متى يغادر الحزب الشيوعي السوداني محطة التحريض إلى رحاب الدولة؟

عادل يعقوب أحمد نور

ينتقد مقال «نادي الهواة الثوريين» أداء الحزب الشيوعي السوداني، متسائلاً عن قدرته على الانتقال من المعارضة الأيديولوجية إلى تقديم مشروع عملي لبناء الدولة وإدارة المجتمع.

ملخص

يدعو الحزب إلى مراجعة أدواته التنظيمية والفكرية، والانفتاح على الأجيال الجديدة، وتقبل الاختلاف وبناء تحالفات سياسية أوسع، دون التخلي عن هويته الاشتراكية.

يشير إلى أن التاريخ النضالي للحزب ومواقفه الرفضية للأنظمة العسكرية لا يكفيان، ما لم يتحولوا إلى برامج اقتصادية ودستورية قابلة للتنفيذ، وحلول لقضايا المواطنين.

يؤكد المقال أن الحرب السودانية تفرض على القوى السياسية تقديم تصورات عملية لوقف القتال وحماية المدنيين وإعادة بناء الدولة، مشدداً على أن نجاح المعارضة يُقاس بقدرتها على تقديم بدائل واقعية، لا بمجرد التمسك بالمواقف التاريخية.

تبدو التجربة السياسية السودانية، في بعض جوانبها، وكأنها أسيرة مفارقة تاريخية؛ أحزاب تمتلك أرصدة معتبرة من النضال السياسي، وتاريخاً طويلاً من الصراع ضد الأنظمة الشمولية، لكنها تجد صعوبة في تحويل هذا الإرث إلى مشروعات عملية لإعادة بناء الدولة وإدارة المجتمع.

ويقدم الحزب الشيوعي السوداني نموذجاً يستحق التأمل في هذا السياق. فالحزب الذي ارتبط اسمه بتاريخ الحركة النقابية والطلابية، وشارك في محطات مهمة من مقاومة الأنظمة العسكرية، لا يزال يواجه سؤالاً جوهرياً بشأن قدرته على الانتقال من موقع المعارضة العقائدية إلى موقع الفاعل السياسي الذي يقدم تصوراً متكاملًا للحكم وإدارة الدولة.

ليست القضية هنا مطالبة الحزب بالتخلي عن هويته الفكرية، ولا افتراض أن المشاركة في السلطة هي المعيار الوحيد للنضج السياسي. فالأحزاب قد تؤدي أدواراً تاريخية مهمة من مواقع المعارضة. لكن السؤال يبدأ حين تتحول المعارضة من وسيلة للتغيير إلى غاية قائمة بذاتها، وحين تصبح المحافظة على نقاء الموقف الأيديولوجي أهم من اختبار الأفكار في واقع اجتماعي شديد التعقيد.

أولاً: حين تتحول المعارضة إلى هوية

تاريخياً، نشأ الحزب الشيوعي السوداني في سياق سياسي واجتماعي اتسم بالاستعمار، والتفاوت الطبقي، وضعف المؤسسات الديمقراطية، ثم تطور نشاطه في بيئة شهدت صراعات حادة بين القوى المدنية والعسكرية. وقد أسهمت الحركة النقابية والطلابية في تشكيل حضوره السياسي، ومنحته قدرة على التعبئة والتنظيم في محطات مفصلية من تاريخ السودان.

لكن التاريخ، مهما كان غنياً، لا يمنح الأحزاب حصانة دائمة من المراجعة.

فالحزب الذي تشكلت هويته عبر مقاومة السلطة قد يجد نفسه، بمرور الزمن، أكثر براعة في كشف تناقضات خصومه من قدرته على تقديم بدائل قابلة للتنفيذ. وتصبح اللغة السياسية، في هذه الحالة، وسيلة لتأكيد الهوية التنظيمية واستعادة الذاكرة النضالية، بدلاً من أن تكون أداة لتفسير الواقع واقتراح الحلول. هنا تكمن إحدى المفارقات التي تستحق النقاش: قد ينجح الحزب في الحفاظ على تماسك خطابه

الأيديولوجي، لكنه يخسر تدريجياً القدرة على مخاطبة مجتمع تغيرت تركيبته الاجتماعية، وتبدلت أولوياته، وتعرضت مؤسساته التقليدية للتفكك.

وليس من الضروري أن يكون هذا التراجع نتيجة الانغلاق الفكري وحده؛ فقد أسهمت التحولات الاقتصادية والحروب وتراجع التنظيمات النقابية وتغير أنماط العمل السياسي في إعادة تشكيل المجال العام السوداني. لكن هذه العوامل لا تعفي الحزب من مراجعة علاقته بالواقع الجديد.

ثانياً: راحة الموقف الصلب وكلفة القرار

في السياسة، ثمة فارق كبير بين إعلان الموقف واتخاذ القرار.

إعلان الموقف يتيح للحزب أن يؤكد مبادئه، ويحدد خصومه، ويحافظ على تماسك خطابه. أما اتخاذ القرار فيضعه أمام شبكة من المصالح المتعارضة والخيارات المكلفة، حيث لا تكون جميع البدائل مثالية، ولا يمكن تحقيق كل المطالب في وقت واحد.

فإدارة الدولة ليست امتداداً لبيان سياسي، كما أن بناء نظام ديمقراطي لا يتحقق بمجرد إدانة الاستبداد.

إن الانتقال من المعارضة إلى المشاركة في إدارة الدولة يفرض على أي حزب الإجابة عن أسئلة عملية: كيف يعالج الانهيار الاقتصادي؟ كيف يعيد بناء الخدمة المدنية؟ كيف يحقق العدالة الاجتماعية من دون تدمير القاعدة الإنتاجية؟ كيف يتعامل مع التفاوت بين الأقاليم؟ وكيف يوازن بين متطلبات الانتقال الديمقراطي وضرورات السلام والاستقرار؟

هذه الأسئلة لا تنتقص من المبادئ الأيديولوجية، بل تختبر قدرتها على إنتاج حلول في واقع ملموس.

وفي حالة الحزب الشيوعي السوداني، يمكن توجيه السؤال الآتي: إلى أي مدى نجح الحزب في تحويل مرجعيته الفكرية ومواقفه السياسية إلى برنامج متكامل للحكم، يحظى بقبول اجتماعي يتجاوز الدوائر التي تتبنى مرجعيته الأيديولوجية؟

لا تكفي الإجابة عن هذا السؤال بالإشارة إلى مواقفه الرافضة للأنظمة العسكرية أو إلى تاريخه النضالي. فهذه عناصر مهمة في تقييم تجربته، لكنها لا تغني عن فحص برامجها الاقتصادية والدستورية، وقدرته على بناء التحالفات،

واستعداده لتقديم تنازلات سياسية محسوبة من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

ثالثاً: فح النقاء الأيديولوجي

تواجه الأحزاب العقائدية، بمختلف اتجاهاتها، إشكالية العلاقة بين نقاء الفكرة ومتطلبات الواقع.

فكلما ازداد تمسك الحزب بتفسير واحد للواقع، أصبح معرضاً لخطر التعامل مع التحولات الاجتماعية بوصفها انحرافاً عن النظرية، بدلاً من النظر إليها باعتبارها معطيات جديدة تستوجب المراجعة.

وقد يتحول الاختلاف السياسي، في مثل هذه البيئة، من خلاف حول الوسائل والأولويات إلى اختبار للولاء الفكري. وعندئذ تصبح التسوية السياسية موضع ريبة، والتحالف مع المختلف أيديولوجياً تنازلاً غير مقبول، فيما يُنظر إلى المراجعة باعتبارها تراجعاً عن المبادئ.

لكن السياسة الديمقراطية تقوم، في جانب أساسي منها، على إدارة الاختلاف، لا على إلغائه. ولا يعني ذلك أن على الحزب الشيوعي التخلي عن رؤيته الاشتراكية أو أن يتبنى مواقف خصومه. المطلوب هو التمييز بين المبادئ التي يريد الدفاع عنها، والوسائل التاريخية التي اعتاد استخدامها، والاستنتاجات التي ربما لم تعد ملائمة للتحولات الراهنة.

فالدفاع عن العدالة الاجتماعية، مثلاً، لا يتعارض مع تقديم برنامج اقتصادي مفصل يوضح مصادر التمويل، وأولويات الإنفاق، وسبل زيادة الإنتاج، ومعالجة الفقر والبطالة. كما أن الدفاع عن حقوق العمال لا يكتمل باستعادة أمجاد الحركة النقابية، بل يتطلب فهماً للتحولات التي أصابت سوق العمل، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وتغير طبيعة علاقات الإنتاج، وتراجع الأشكال التقليدية للتنظيم العمالي.

هنا يصبح السؤال عن التجديد الفكري سؤالاً عن القدرة على تحويل المبادئ إلى سياسات عامة، لا مجرد مراجعة للمصطلحات والشعارات.

رابعاً: من الحزب الطليعي إلى الحزب الوطني

تكمن إحدى المعضلات المحتملة في تجربة الأحزاب العقائدية في التوتر بين مفهوم الحزب الطليعي، الذي يرى في نفسه حاملاً للوعي السياسي الصحيح، ومفهوم الحزب الوطني

الديمقراطي، الذي يعمل داخل مجتمع متنوع لا يحتكر أحد تفسير مصالحه.

فالمجتمع السوداني ليس كتلة طبقية متجانسة، ولا فضاءً سياسياً يمكن اختزاله في صراع واحد. إنه مجتمع تتداخل فيه الطبقة مع الإقليم، والهوية الثقافية، والتاريخ المحلي، والعلاقات الأهلية، والتفاوت في فرص التعليم والتنمية، فضلاً عن آثار النزاعات المسلحة والتهميش التاريخي.

ومن ثم، فإن أي مشروع سياسي يطمح إلى بناء دولة ديمقراطية يحتاج إلى فهم هذه التعددية، وإلى تطوير أدوات تسمح بالتفاوض بين مصالحها المختلفة.

لا يكفي أن يعلن الحزب انحيازَه إلى الطبقات العاملة أو الفئات المهمشة؛ بل عليه أن يوضح كيف يترجم هذا الانحياز إلى مؤسسات وقوانين وسياسات، وكيف يتعامل مع الفئات الاجتماعية التي لا تنضوي بسهولة تحت التصنيفات الطبقية التقليدية.

ومن هذه الزاوية، يصبح تجديد الحزب الشيوعي مسألة تتجاوز تغيير الخطاب الإعلامي أو تبديل بعض القيادات. إنها مسألة تتعلق بطبيعة التنظيم نفسه، وآليات اتخاذ القرار داخله، ومدى انفتاحه على النقد، وقدرته على استيعاب أجيال جديدة لا تربطها بالضرورة علاقة وجدانية بالتاريخ السياسي الذي شكل وعي الأجيال السابقة.

خامساً: هل أصبح الحزب نادياً سياسياً مغلقاً؟
إن وصف الحزب بأنه «نادي الهواة الثوريين» يحمل حكماً نقدياً حاداً، لكنه يطرح سؤالاً يستحق الاختبار: هل أصبحت المحافظة على الهوية النضالية، في بعض الممارسات، بدلاً من توسيع النفوذ الاجتماعي وتطوير أدوات العمل السياسي؟

لا يمكن إثبات هذا الوصف بمجرد الاختلاف مع مواقف الحزب، كما لا يصح اختزال تاريخه أو مجمل نشاطه في صورة تنظيم معزول عن المجتمع. فالحزب يمتلك إرثاً سياسياً ونقابياً لا يمكن تجاهله، كما أن مواقفه من الأنظمة العسكرية ومن قضايا الحريات تستوجب التقييم في سياقها التاريخي والسياسي.

لكن الإرث التاريخي لا يعفي أي تنظيم من السؤال عن حاضره.

فما حجم حضوره الفعلي وسط الأجيال الجديدة؟ وما مدى ارتباطه بالتكوينات المهنية والنقابية الراهنة؟ وإلى أي حد تستطيع مواقفه السياسية أن تتحول إلى عمل جماهيري مستدام؟

العسكري؟ وما الضمانات التي يقترحها لبناء نظام مدني ديمقراطي لا يعيد إنتاج التهميش؟ إن الحزب الذي يطرح نفسه جزءاً من مشروع التغيير مطالب بأن يجعل هذه الأسئلة محوراً لعمله السياسي، لا أن يكتفي بإثبات صحة مواقفه التاريخية.

خاتمة: هل تستطيع الثورة أن تتعلم إدارة الدولة؟

لا تكمن المعضلة الأساسية في أن يكون الحزب ثورياً أو إصلاحياً، راديكالياً أو معتدلاً؛ فهذه تصنيفات لا تحسم وحدها قيمة التجربة السياسية. المعضلة الحقيقية هي قدرة الحزب على التعلم من التاريخ، ومراجعة أدواته، وفهم التحولات الاجتماعية، وتحويل مبادئه إلى مؤسسات وبرامج وسياسات قابلة للاختبار والمحاسبة.

ويقدم الحزب الشيوعي السوداني، بهذا المعنى، حالة مناسبة لطرح سؤال أوسع عن العلاقة بين الأيديولوجيا والديمقراطية، وبين الذاكرة النضالية ومتطلبات الدولة الحديثة. فهل يستطيع الحزب أن يحافظ على هويته الاشتراكية، وفي الوقت نفسه يتجاوز حدود التنظيم العقائدي إلى فضاء سياسي وطني أوسع؟ وهل يمكنه أن يتعامل مع الاختلاف بوصفه شرطاً للعمل الديمقراطي، لا تهديداً لوحدة الموقف؟ وهل يملك الاستعداد لمراجعة أدواته من دون أن يرى في المراجعة إنكاراً لتاريخه؟ إن التحدي ليس أن يتخلى الحزب عن المعارضة، ولا أن يسارع إلى المشاركة في السلطة بمجرد إثبات قدرته على الحكم. التحدي هو أن يجعل معارضته منتجة لبدائل، ومواقفه قابلة للتحويل إلى سياسات، وبرنامجه مفتوحاً للنقد والتطوير.

فالدولة ليست مكافأة تمنحها الثورة لمن صمد أطول في ميدان المعارضة، بل مسؤولية تتطلب المعرفة والكفاءة والقدرة على إدارة الاختلاف وتحمل نتائج القرارات. أما الثورة التي لا تتعلم كيف تبني المؤسسات، فقد تنجح في إسقاط سلطة، لكنها لا تضمن وحدها بناء دولة مختلفة.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يواجهه الحزب الشيوعي السوداني، كما يواجه سائر القوى السياسية: هل يريد أن يظل حارساً لذاكرة النضال، أم أن يحول تلك الذاكرة إلى مشروع لبناء المستقبل؟

adel ahim@

وهل يملك أليات داخلية تسمح بمراجعة الخيارات حين تتغير الظروف، أم أن الخلافات الاستراتيجية تميل إلى إنتاج الانقسام والقطيعة؟

هذه أسئلة لا تجيب عنها البيانات السياسية وحدها، بل تحتاج إلى دراسة البنية التنظيمية، وأنماط العضوية، والعلاقات الاجتماعية، والحضور في النقابات والمبادرات المدنية، فضلاً عن تحليل مواقف الحزب من التحالفات والتسويات في مراحل التحول السياسي.

وإذا أظهرت هذه الدراسة اتساع الفجوة بين الخطاب والقاعدة الاجتماعية، فإن المشكلة لن تكون مجرد ضعف في الاتصال بالجمهور، بل قد تتعلق بخلل أعمق في العلاقة بين الفكرة والمجتمع.

سادساً: الحرب السودانية واختبار السياسة الواقعية

تضع الحرب السودانية القوى السياسية أمام اختبار يتجاوز خلافاتها الأيديولوجية التقليدية.

ففي ظل انهيار مؤسسات الدولة، واتساع النزوح، وتدمير البنية الإنتاجية، وتراجع الخدمات، لم يعد السؤال مقتصرًا على هوية النظام السياسي المنشود، بل امتد إلى كيفية وقف الحرب، وحماية المدنيين، وإعادة بناء المؤسسات، واستعادة المجال العام، ومنع إعادة إنتاج أسباب النزاع.

وفي مثل هذا السياق، لا تكفي المواقف المبدئية، على أهميتها، ما لم تقترن بتصورات عملية بشأن أليات تحقيقها.

ومن حق أي حزب أن يرفض التسويات التي يراها مهددة للتحول الديمقراطي، لكن من حق المجتمع أيضًا أن يسأله عن البدائل التي يقترحها، وعن كيفية تحويل رفضه إلى مسار سياسي قابل للتطبيق.

كما أن الانخراط في التسويات لا ينبغي أن يتحول إلى غاية في ذاته؛ فقد تؤدي بعض التسويات إلى إعادة إنتاج السلطة القديمة أو تأجيل معالجة جذور الحرب. لذلك لا تتمثل المسألة في الاختيار الآلي بين الرفض والقبول، وإنما في القدرة على تقييم الخيارات وفق أهداف واضحة ومعايير قابلة للمساءلة.

وهنا يمكن قياس جدية أي مشروع سياسي من خلال تفاصيله: كيف يقترح حماية المدنيين؟ كيف يتعامل مع تعدد مراكز القوة المسلحة؟ ما تصوره للعدالة الانتقالية؟ كيف يمنع عودة الحكم



الاتجاه الخامس

بلف .. استيراد الأكل

د. كمال الشريف

يرى الكاتب أن سياسات الاستيراد في السودان تتسم بالتخبط وغياب الرؤية الاقتصادية، ما يحرم المواطنين من القدرة على التخطيط لمعيشتهم في ظل الغلاء والتضخم.

ملخص

يعزو اضطراب الاقتصاد إلى غياب برنامج إصلاحي واضح، وتهريب السلع الاستراتيجية، وتدخل جهات مسلحة في التجارة والاستيراد، إلى جانب ممارسات مصرفية تستهدف تحقيق الأرباح على حساب استقرار سوق الصرف.

ينتقد رفع الحظر عن بعض السلع المستوردة، معتبراً أن فتح الاستيراد وإغلاقه بصورة متكررة لا يعالج أزمة سعر الصرف، بل قد يعيد إنتاج الاحتكار والتخزين.

يخلص الكاتب إلى أن فتح الاستيراد وحده لن يخفف الغلاء في ظل انهيار قيمة الجنيه وارتفاع التضخم، مشيراً إلى أن الأزمة تتطلب إصلاحاً اقتصادياً حقيقياً يضبط التجارة والتمويل ويحمي الإنتاج المحلي.



نفسه حصل طيلة أيام الإنقاذ التي كانت تسمح بكل التجاوزات للأفراد والشركات التابعة للمؤتمر الوطني، بشروط دعم الحزب ودعم التنظيم، وكلها كانت تدور فيها عمليات استيراد بعيدة عن هموم المواطن.

وما يحدث اليوم من هرجلة في الاقتصاد، ومن هرجلة في عملية سعر الصرف، يأتي مواكباً لبلد حتى الآن منذ 7 سنوات، وزير ماليتها لم يضع برنامجاً إصلاحياً أو اقتصادياً بصورة عامة، وفي نفس السياق تسمح للحركات أو المليشيات المالية لها في تهريب كثير من السلع الاستراتيجية، كما تسمح لها باستيراد سلع تسيطر عليها، وتشتري تمويلها من السوق الأسود من العملات الصعبة، أو تسمح لها بتبادل السلع مع تجار إقليميين بغير علم وزارة المالية أو بنك السودان.

وتجد المصارف السودانية، وهي في معظمها قطاع خاص، تتلاعب في عملية الاستيراد وتمويلها، بما يضمن أرباحها، وهذا طبعاً هو الملخص الأساسي لعدم السيطرة على سعر الصرف.

وعملية فتح الاستيراد وحظره في زمن وجيز هي نفس نظريات الاحتكار والتخزين القديمة. ونظرية بليدة التي تقول إن فتح الاستيراد وفك الحظر عن سلع قد يخفف من الغلاء بنظرية العرض والطلب.

والسؤال هنا أن وزن العملة الوطنية تحت الصفر، والتضخم عالي جداً، ويكون الحل الوحيد أن يشتري المواطن بالدولار الأمريكي.

نفس التخبطات غير المتوازنة وغير مجدية مرة أخرى، ينتقل السودان إلى محطة جديدة في إنفاق الاقتصاد المظلم في تعامله مع حياة الناس.

من غير أي خط استراتيجي يحدد به الناس ملامح حياتهم ولامح ميزانية مصاريف الشهر العادية، حتى يبقى المواطن في حالة مستقرة نوعاً ما، في متوسط يعادي الصفر، لكن متوسط معروف له.

مرة أخرى يخسر المواطن معرفة أن يعرف يعيش ويفكر وينوم فقط.

هي نفس سياسات الإنقاذ التي كانت طيلة 30 عاماً، وامتدت لسبعة سنوات أخرى، وأعتقد أنها سوف تكون آثارها عشرة سنين قادمة.

وتتلخص معلم فك الأزمات التي تخلق ويتم فك ضيقها لفترة وجيزة في أن الحكومة قد بدأت مرحلة انفتاح جديدة في فك الحظر على سلع كانت ممنوع دخولها بحكم أنها سلع رفاهية.

وسلع الرفاهية هي التي تغطي للمستورد بعضاً من الاختلالات التي تصاحب سياسة فك الحظر على السلع.

وعملية فك الحظر على السلع المستوردة قديمة بالنسبة لحركة الاقتصاد السوداني، ولا أظن أنه عملياً لا علاقة لها بسعر الصرف.

وانته طالما كنت بلد لا تساعد ولا تدعم ناتج المحلي، بل تسهل تهريبه للخارج لبعض الفئات، ومنها جيوش مسلحة، في محاولة منك للتملص من تمويلها من خزانة الدولة، وهذا يعتبر نوع من الهمج الاقتصادي للدولة.



شرف الكلمة

طارق فرح

يتناول الكاتب في مقاله «شرف الكلمة» أهمية الكلمة بوصفها مسؤولية أخلاقية وموقفاً يعكس حقيقة الإنسان، مستشهداً بحوار الإمام الحسين مع والي المدينة في مسرحية «الحسين ثائراً».

ملخص

يؤكد أن الحرب في السودان زادت الحاجة إلى الصدق والوفاء بالعهود، في ظل معاناة المواطنين من القتل والنزوح وتدهور الأوضاع المعيشية.

ينتقد تراجع مصداقية الخطاب السياسي والإعلامي، وانتشار الوعود غير المنفذة والشعارات التي تُستخدم لخدمة المصالح وإثارة الكراهية والتحريض.

يخلص الكاتب إلى أن استعادة شرف الكلمة مسؤولية سياسي والحاكم والمثقف والإعلامي والمواطن، وأن بناء السودان يتطلب صدق القول ونزاهة الفعل وشجاعة الموقف، وصولاً إلى وقف الحرب وتحقيق السلام.

المنصات أصبحت الكلمة أداة للتحريض والإقصاء والبحث عن الانتشار، لا مسؤولية أمام التاريخ.

وفي عالم السياسة، تكتسب الكلمة وزناً مضاعفاً لأنها ترتبط بمصير الملايين. والمشكلة ليست في أن يعجز المسؤول لظروف طارئة، بل أن يتحول الوعد إلى أداة لكسب الوقت وامتصاص الغضب، أو أن يطلق الحاكم تعهدات بلا إرادة حقيقية للتنفيذ، فتتحول الكلمة من جسر ثقة إلى جدار قطيعة.

وفي السودان، حيث تتعاظم مأساة الحرب، تبدو الحاجة إلى شرف الكلمة أكثر إلحاحاً؛ فالناس لا تكفيهم التصريحات المتكررة بينما ينتظرون نتائج ملموسة في الأمن والخدمات وسبل العيش. وأطراف الصراع أخلفوا عهودهم، وأصموا آذانهم عن ألم الصامتين الذين يكتوون بوجع الفقد والتهجير. إن المصدقية في العمل العام تتجلى في الشفافية، والشجاعة في مراجعة المواقف، واحترام عقول الناس بالوفاء بالالتزامات؛ فالمشكلة ليست في اختلاف الآراء، بل في اتخاذ الوعود شعارات للمصلحة، وتخوين المخالفين. وما ينطبق على السياسي والحاكم، ينطبق على المثقف والإعلامي؛ فحرية التعبير لا تمنح أحداً حق اختلاق الشائعات أو ترويج الكراهية. وقد علمنا القرآن الكريم عظم المسؤولية: (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ).

إن السودان لا يحتاج اليوم إلى مزيد من الشعارات الصاخبة، بل إلى مواقف صادقة تفتح الطريق أمام وقف الحرب، وتحمي المدنيين، وتؤسس لسلام عادل وانتقال مدني ديمقراطي. واستعادة شرف الكلمة تبدأ من الجميع: من السياسي الذي يفي بوعد، والحاكم الذي يصارح شعبه، والمثقف الذي يصون موقفه، والإعلامي الذي يتحرى الحقيقة، والمواطن الذي يتأكد قبل أن ينشر الكلام.

فشرف الكلمة ليس ترفاً لغوياً، بل هو أساس الثقة بين أبناء الوطن الواحد. وحين تستقيم الكلمة، يصبح الحوار ممكناً.

فالأوطان لا تُبنى بالبندقية وحدها، ولا تنهض بكثرة الخطب، وإنما تحتاج إلى صدق القول، ونزاهة الفعل، وشجاعة الموقف.



الكلمة ليست مجرد حروف تُنطق أو عبارات تُكتب، بل موقف يُتخذ، وعهد يُقطع، ومرآة تكشف حقيقة صاحبها. بها تُبنى الثقة، وتُصان الحقوق، وتُبرم الاتفاقيات، وبها أيضاً تشعل الفتن، وتُهدم العلاقات، وتُدفع الأوطان إلى مصائر لم تكن لتبلغها لولا كلمة قيلت في غير موضعها.

وأشهر تجسيد مسرحي لذلك حوار كتبه عبد الرحمن الشرقاوي في «الحسين ثائراً» بين والي المدينة الوليد بن عتبة والإمام الحسين. طلب الوالي كلمة واحدة: أن يقول الحسين «بايعت». رأى في ذلك ثمناً بسيطاً يحقن به الدماء. فانتفض الحسين: «كَبُرَتْ كلمة!»

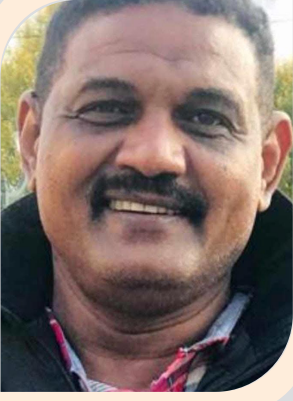
وبين أن البيعة أكبر من لفظ عابر: «ما دين المرء سوى كلمة.. وما شرف الرجل سوى كلمة.. وما شرف الله سوى كلمة!» فقال الوليد: «فقل الكلمة واذهب عنا!» فأجابه الحسين:

«أتعرف ما معنى الكلمة؟ مفتاح الجنة في كلمة.. ودخول النار على كلمة.. وقضاء الله هو الكلمة. الكلمة لو عرفت حرمتها لوجدتها زائداً مذخوراً؛ فهي نور، وبعض الكلمات قبور. الكلمة زلزلت الظالم، وهي حصن الحرية، والكلمة مسؤولية.. فالرجل هو الكلمة.»

فقال الوليد: «وإذن؟!» فرد الحسين بحسم: «لا رد لدي لمن لا يعرف ما معنى شرف الكلمة!»

تضعنا هذه الملحمة أمام الحقيقة العارية: فالذي أوصلنا إلى ما نحن فيه في كثير من الأحيان ليس قلة الموارد وحدها، بل وباء العهر السياسي وشبق السلطة. وكل ذلك بدأ... من كلمة؛ وهنا يطرح الواقع نفسه بسؤال حاد: ما هي المرجعية الأخلاقية للخطاب السياسي والإعلامي اليوم؟

قالت العرب إن الكلمة وعاء الفطن، وفي ثقافتنا السودانية نقول: «الزول بكلمتو». فالإنسان يُعرف بما يقول، ويُختبر بما يعد، وتظهر مروءته حين يفي بما التزم به. لكن الكلمة، في واقعنا اليوم، فقدت كثيراً من هيبتها؛ إذ صار السياسيون يطلقون الوعود بلا التزام، والمثقفون يبذلون مواقفهم بالمصالح، وفي زمن



الكمدة بالرمدة

من حكاوى وقصص أم درمان
أقباط أم درمان

أمير أحمد السيد

ملخص

يتناول الكاتب في مقاله «الكمدة بالرمدة» تاريخ الأقباط في أم درمان، مسلطاً الضوء على إسهاماتهم في التجارة والصناعة والخدمة المدنية، ودورهم في نهضة المدينة واندماجهم في مجتمعتها.

يروى دور الشاعر صالح بطرس في تحفيز سكان أم درمان على استكمال بناء المسجد الكبير، ومساهمة الأقباط في تشطيبه، إلى جانب إسهاماتهم في إعادة تأهيل المستشفى وأعمال البر والخير.

يستعرض حكايات عن شخصيات قبطية، بينها جورج مشرقي الذي اندمج في العادات السودانية وأسهم في مساعدة الشباب من الأسر الفقيرة، وبولس القبطي الذي خصص جزءاً من منزله لإنشاء خلوة لتدريس الفقه وتحفيظ القرآن الكريم.

يختتم الكاتب بالإشادة بعلاقات المحبة والتعايش التي جمعت الأقباط بسكان أم درمان، مؤكداً أنهم شكلوا جزءاً أصيلاً من نسيج المدينة الاجتماعي والثقافي، واستحقوا التقدير لإسهاماتهم في خدمة المجتمع.



تاريخ الأقباط في أم درمان تاريخ قديم وعظيم جدًا، وهي شريحة قدمت الكثير جدًا والمفيد للسودان ولشعبه، فكانت لهم أدوار عظيمة ومقدرة.

ومدينة أم درمان بطبيعتها الصوفية نشأت على المحبة واحترام الآخر، لذا لم يجد الأقباط صعوبة في الاندماج في مجتمعتها، وكانوا من المنتجين، عملوا في مهن كثيرة جدًا ومختلفة، وهم من أسس السلك المحاسبي في السودان، وعملوا في التجارة والصناعات اليدوية، خصوصًا المنسوجات اليدوية، وأسهموا في ترقية أم درمان وتأسيسها والنهوض بها، بل وتأثروا بالمجتمع، أكلوا من أكله وشربوا من شرابه، وأخذوا من عاداته وتقاليده وأعرافه.

وأذكر أن العم جورج مشرقى كان قد حكى لي كثيرًا من القصص، أذكر منها أنه تزوج بطقوس سودانية خالصة: حنة وجرتك وكامل تفاصيل طقوس الزواج المعروفة، وللتاريخ، الرجل غاص في أعماق المجتمع السوداني، فكان قريبًا من السياسة ورجال الحركة الوطنية، كما أنه كان قريبًا جدًا، بحكم تكوينه وجماله، من الفنانين والشعراء والملحنين والصحفيين والإعلاميين، وكانت له شبكة علاقات كبيرة جدًا، فأسهم في تعليم بعض شباب الأسر الفقيرة من حر ماله، ودأب على فعل الخيرات.

وأذكر أيضًا القصة الشهيرة لبولس القبطي، الذي أنشأ خلوة لتدريس أصول الفقه وتحفيظ القرآن الكريم في بيت المال، بعد أن استقطع جزءًا من منزله لإنشاء تلك الخلوة، والتي تولى التدريس بها الشيخ الفكي النور أبو حسبو، أحد مشايخه وعلماء الدولة المهديّة، وبولس من رجال الخدمة المدنية، عمل بالمخازن والمهمات، وهو نسيب الأستاذ الصحفي المعروف الفاتح جبره.

وحكاية شهيرة حكاها لي مؤذن جامع أم درمان الكبير، الشيخ أبو القاسم الخضر، عن توقف البناء في مسجد أم درمان الكبير بسبب نقص المال، فوقف الشاعر القبطي صالح بطرس، وارتجل أبياتًا من الشعر يقول مطلعها:

«أيًا مسجدًا مطلّت بنوه بعهد»

واستفرت تلك الأبيات سكان أم درمان، فقاموا بدفع المال، وخلع النساء مساعهن من أجل إكمال بناء المسجد، بل والتزم أقباط أم درمان بتشطيب المسجد وشراء الأبواب والشبابيك، وكانوا خير داعم.

ولا يفوتني أيضًا أن أذكر إبراهيم والمهندس

عياد جرجس، اللذين كانا يرتديان الزي السوداني: جلباب وعمامة، وعُرفا في حي السيد المكي بفاضل الأخلاق، ورغم أنهما مسيحيان، إلا أنهما كانا يرفعان الفاتحة في بيوت العزّاءات، أما الباشمهندس عياد جرجس فقد كان حافظًا للقرآن الكريم، وكثيرًا ما يستدل بآيات من كتاب الله، ذاكرًا اسم السورة ورقم الآية.

وللأقباط أيضًا إسهام كبير جدًا ومقدر في دعم بناء وإعادة تأهيل مستشفى أم درمان، فقد أسهموا في إعادة التعمير والبناء، وكانت بصماتهم واضحة جدًا في أعمال البر والخير. وأذكر أيضًا دكتورة أدلا شاشاتي، القادمة من دارفور، التي أقامت بها في طفولتها وصباها، تحمل عادات وتقاليده أهل دارفور، وما زالت تصنع طعامهم في منزلها كل يوم جمعة من أيام الأسبوع.

ويُعد أقباط أم درمان مواطنين صالحين جدًا، حيث لم تسجل لهم في سجلات الشرطة جرائم نهائيًا، لا جرائم سرقة ولا زنا، بل ظلوا أعضاء صالحين في مجتمعنا، عاشوا بيننا كأفضل البشر، وما زالوا.

لهم كل الحب والتقدير وفائق الاحترام.



حكاية من بيتي (45) كشمبيرة (سُمعة)

محمد أحمد الفيلابي

تحكي قصة «كشمبيرة (سُمعة)» للفيلابي عن إسماعيل، الذي ظل يحذر من اختلال توازن الدولة، مستخدماً الكشمبيرة ذات القوائم الثلاث رمزاً لتوازن القطاعات العام والخاص والمدني.

ملخص

وفي المعسكر، تساعده متطوعة شابة على استعادة ذاكرته والتعافي من آثار الصدمات النفسية، وتكتشف أن وراء كلماته تحذيراً من اختلال التوازن الذي يقود إلى انهيار الوطن.

وبسبب تحذيراته، عُدَّ سُمعة مختلاً وأودع لدى أحد المشعوذين، قبل أن تحرره الحرب ويفر مع آخرين إلى معسكر لجوء عبر الحدود.

وتسلط القصة الضوء على معاناة ضحايا الحرب النفسية، وخطورة الدجل والشعوذة، مؤكدة أهمية الدعم النفسي والاستماع إلى الأصوات التي تحذر من اختلال توازن الدولة قبل فوات الأوان.

بدأت صور ذلك الأصيل البعيد قبل أكثر من أربع سنوات تتضح في ذاكرة إسماعيل (سمعة) من جديد.

يجلس اليوم في صف آخر من صفوف الغبش، تلك التي تنبأ بها ثنائي الطرب الشعبي، والشاعر الذي أراد أن يدعو جماهير الشعب للتماسك خلف القائد الرئيس (1)، الذي لم تنس ذات الأغنية أن تذكره بأن يكون حريصاً، ويواصل كفاحه في المضي بالوطن (إلى المهالك)، فاتحاً الطريق لمن جاءوا بعده، ليصلوا بنا إلى منتهى التهلكة، حدّ كان الحريق.

كان الصف في زحفه ذلك الأصيل البعيد نحو نافذة تذاكر الاستاد مملاً، وضجيج الجماهير يثقب طبل أذن إسماعيل الصامت، الذي لا يمارس الصراخ إلا هنا، يأتي بكل أوجاعه ليفرغها هواءً ساخناً وسط الزعيق دون أن يلومه أحد، يسخط ويلعن مضمراً صورة من توجه إليه اللعنات. يضحك ويطلق صافرات الاستهجان والفرح والضحكات المغتصبة من بين أرتال الغبن، وكأنه الخارج من حمام نهري يعود إلى عمله إلى حين العودة التي قد لا تطول إلى هنا. كان في وقفته يراقب أحد باعة التسالي يتحرك في همة ونشاط بين الصفوف حاملاً طبق التسالي وتلك الآلة الخشبية ثلاثية القوائم (الكشمبيرة) (2)، ويوزع عبوات مفككات الضجر وقلق الزحف، وعناء الوقوف الطويل. غير بعيد منهم نصب أحد المصورين حامل الكاميرا ثلاثي القوائم (الترايبود) (3)، وأمسك بعضا التوجيه محركاً الكاميرا (بان ليفت.. بان رايت.. تلت أب.. تلت داون)، أي أفقياً ذات اليمين وذات اليسار، ورأسياً أعلى وأسفل، ماسحاً الساحة، وراصداً الجموع الهادرة التي تقاطرت من كل فج عميق لمشاهدة لقاء القمة ذاك.

أكثر من أربعين عاماً و(سمعة) يزحف مع الزاحفين دون أن ينتبه للتشابه في هذه الحوامل، وتذكر الثالث سميكة العصايات الذي يحمل (سقو) جده تحت تلك السنطة كثيفة الظل، تغشى تيارات الهواء الماعون الجلدي الكبير، فيرطب جلده المبتل ليبتد الماء، وكذا تلك (السيبية) الأصغر يعلق عليها (السعن) (4) المترع باللين، تحركه جدته لاستخلاص الزبدة التي تتحول إلى سمن بلدي شهى الطعم والنكهة، ويتبقى اللبن منزوع الدسم، ولفرط اندماجه استحلبت الذكرى غدد لعبابه حين أحس طعم تلك (الغباشة) في فمه.

كان زحف الصف بطيئاً، وكان المنظمون يومها قد ابتكروا فكرة تنظيم الجمهور في عدد من الصفوف لكل نافذة، يحرس الصفوف الجنود حملة السياط الجلدية، ويطوف حولهم راكبو الخيل (السواري). وبينما يعلو الضجيج كان (سمعة) في صمته

يموضع حبات التسالي بين إبهامه وسبابته على ما تبقى من أسنان في مقدمة فمه. وفجأة قفزت إلى ذهنه صورة تلك الأثافي (5) الثلاث تعلوها مختلف الأواني حاملة ما يراود أنصاجه.

- برضها ثلاثة والله.. حاجة عجيبة. وضاعت كلماته في الضجيج، وكانوا قد اقتربوا كثيراً من النافذة، فتقاربت الصفوف. واشتعلت الفكرة في رأسه أكثر فأكثر.

- لو كانت اتنين كان الماعون انكفا... ولو كانت أكثر من ثلاثة ما كان النار لقت الهوا والخطب البكفي، ولو طال واحد من قوائم حامل الكاميرا أو أقصر ظهرت الصورة مائلة. ولو واحد من قوائم الكشمبيرة كان أطول أو أقصر كان الطبق انكفا، وانكشع التسالي... دحين الدولة ما واقفة على ثلاثة قوائم برضها (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمدني)؟

- انت تبرطم تقول شنو؟ أمش يا زول بلا مدني بلا سنار..

جاءه الاحتجاج مصحوباً بلحزة قوية من خلفه، إذ كان قد توقف فيما خلت المساحة أمامه، وفجأة وجد نفسه ساقطاً على الأرض، وبعض الأقدام تتخطاه، ساعده البعض على النهوض، واقتاده أحدهم نحو الجدار بعيداً عن نافذة التذاكر وهو ممسكاً برأسه يردد في كلامه دون توقف، ويزبد. - البحصل لينا ده، لانو واحد من القطاعات متغول على القطاعين التانيات؟ وأكيد الطبق بقع وينكشع الفيهو؟

الأصوات بدت بعيدة تحته على العودة إلى مكانه في الصف، وأيدٍ تمتد إليه لاستنهاضه، وفجأة علا صوته.

- ألحقوا طبق البلد بنكشع.. أمسكوا الكشمبيرة. ثم لم يع شيئاً بعدها.

هل كان يعاني فقدان الذاكرة الفصامي؟ (6) ولكن.. ها هي الصورة تبدأ في الاستيقاظ التلقائي على أثر دعوة المثيرات البيئية حوله. فقد وقع بصره في جلسته تلك على صحافي ينصب كاميراته بالقرب من الصف الزاحف نحو الخيمة التي اتخذها بعض المتطوعين والمتطوعات عيادة نفسية في هذا المعسكر للجوء، ومن بينهم الشابة اللطيفة التي لم يعرف لها اسماً. وكان أن أثرت الجلسات المتتالية على الآلية البيولوجية لدى (سمعة) أو (عمي سمعة) كما تناديه، وقد بدت سعيدة وهي تعيده شيئاً فشيئاً إلى ذاته بعد أن استطاعت بحنكته أن تنزع الشحنة السالبة من روحه، ليتمكن الدماغ من فتح ملفات الذاكرة التي قبلت عملية التحديث. سيكتب (إسماعيل) اسمه ضمن قائمة من رأوا في محنة الحرب منحة.

حالة (إسماعيل) الأولى في دفتر التعافي، بيد أنها أضافت لها عبثاً زائداً تمثل في العزم على فضح ممارسات الدجل والشعوذة تجاه حالات كان يمكن تعافيتها بكل سهولة. ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي.

هوامش:

1. الأغنية للشاعر موسى حسن الذي كتب كذلك جدودنا زمان وصونا على الوطن) لذات الثنائي (ميرغني المامون وأحمد حسن جمعة).
 2. الكشمبيرة هي الحامل البسيط المكون من ثلاث عصايات خشبية تتساوى في طولها، تربط من الأعلى، وتُفرد من السفلى لوضع الأشياء فوقها، أو تعليقها من مكان الرباط (التيلة).
 3. هو (Tri-Pod) حامل الكاميرا أو الهاتف أو أجهزة المساحة، وحامل التسخين في المختبرات العلمية، موثّر الثبات المطلق لمنع الانزلاق.
 4. تتدرج مواعين الماء الجلدية والسوائل الأخرى حسب الحجم من السعن من أصغرها المصنوع من جلد صغار الأغنام، إلى القربة، ثم السقو الذي يصنع من جلد الأبقار.
 5. مفردا أثفية، وهي الحجارة التي يوضع عليها القدر للطبخ، وهي من وجهة نظر هندسية يرتبط بتوازن الأجسام وشروط الاستقرار الميكانيكي.
 6. فقدان الذاكرة الفصامي (أو التفارقي) هو حالة نفسية نادرة يفقد خلالها الشخص قدرته على تذكر معلوماته الشخصية الهامة أو أحداث حياته، وغالباً ما يحدث نتيجة صدمة نفسية شديدة أو توتر عاطفي حاد بدون وجود أي تلف عضوي في الدماغ.
- كنوز وفديكا ومس
الهوس بالأرواح الشريرة.. التمساح لقتل الأرواح الشريرة
مزارع شاطر.. أرض خصبة.. النجاح في زراعة شريط ضيق من النيل
في العمارة النوبية.. الدكة منصة تواصل... الأسر تتلم بالداخل.. غالباً الرجل غياب.. أغلب ساعات اليوم هناك ظل
لا محاولة لمغازلة النظام القديم
النوبي والحديث مع الحيطه التي تحتوي الرموز... يرسمون كل شيء.. يحادثونه خروجاً من البيت الذي يشبه السجن في التهجير
مواد بناء غريبة.. الأسبستوس القاتل... مكعبات أسمنتية لا تحتتمل أن يدق فيها مسمار..
اختلاف العمارة بين الرشايده والهدندوة رغم وحدة المناخ والاقتصاد

الحرب التي حررتة من قيد حديدي ظل يرسف فيه لأكثر من عام، إذ وجد نفسه بين مجموعة من المساكين ادعى ذلك الدجال أنه سيشفيهم. كان أهله قد جاءوا به ظناً منهم أنه فارق وعيه حين انهزم فريقه ذلك اليوم كما قيل لهم. ولم يصدق أحد أنه ما كان يعبأ بهزيمة فريقه بقدر ما كان يشغله سؤال: (هل انهزم وطنه حين لم يحسن ساسته ضبط الكشمبيرة؟). بيد أنه أخطأ حين تساءل، وحذر علناً...

- يا ناس، كشمبيرة البلد ماشة واقعة.. والتسالي حا ينكشخ ويغلبكم تلقتو هو.. ألقوا البلد... ألقوا الكشمبيرة يا ناس.

النداءات التي أدخلته في زمرة المجانين، وأذاقته دق القيد الحديدي في قدميه، لولا اندلاع الحرب، وهروب الشيخ الدجال بمعية حواريه المقربين، وقيام بعض الشباب بفك أسر (سمعة) ورفاقه واصطحابهم عبر القرى والمدن والمعابر والغابات حتى وصلوا هذا المعسكر عبر الحدود.

كانت تلك الفتاة اللطيفة من بين الجمع الهارب. اقتربت منه كثيراً ليقينها أنه قد ظلم، فقررت أن تسبر غور هذا الصامت إلا من بعض العبارات المتباعدة.

- ما سمعوا كلامي.. قلت ليهم ألقوا الكشمبيرة لما ثابتة قبال تفع والطبق ينكشخ، وأهو انكشخ.. باقيلك بقدرتو يلقطو هو؟

- أنا فاهمة كلامك.. ودي كلام ناس كتار غيرك يا عم (إسماعيل)، وللا أقول ليك (عم سمعة).

- السمعة بجيبها الزول لي روحو براهو.. وسماع الكلام أخير من الطناش.. أها التسالي وانكشخ الليخمو ويصروا... في بالك بقدرتو يلقطو هو؟

- أنا من رأيك والله، كان سمعوا كلامنا ما كان حصل الحصل.. يبقى علينا أنا وانت والزينا نفع الناس إنوما يطول قائم واحد في الكشمبيرة بتقع، ولما القطاع العام المبلوع هو ذاتو يبلع القطاع الخاص، ويهمش القطاع المدني ما في نتيجة غير النحن فيهو.

كانت قد أفلحت حين أقنعت إدارة المعسكر بتخصيص خيمة للعلاج النفسي، وكونت فريقها من المتطوعات والمتطوعين ليقوموا بعمل كان له كبير الأثر. وكانت قد دخلت في تحدي العمل على تعافي (سمعه) وأمثاله ممن أصيبوا بانفصال الصورة عن الذاكرة، ودخلوا في حالة التوهان، ومن أصيبوا بالتحفز الزائد ليقبوا في حالة تأهب قصوى دائماً، يشعرون بالخوف من أي صوت أو حركة مفاجئة، ويعانون صعوبة بالغة في النوم، وبينهم عدد كبير من الأطفال والنساء والشباب من الجنسين جراء ما شهدوا وعاشوا. وكانت



ملحمة أكتوبر

السر السيد

تتناول دراسة الكاتب السر السيد مسرحية «ملحمة أكتوبر» بوصفها عملاً يوثق لثورة 21 أكتوبر 1964، التي أطاحت بالحكم العسكري في السودان.

ملخص

وتكون المسرحية من ثلاثة مشاهد ترصد الأوضاع قبل الثورة، واندلاع الاحتجاجات وسقوط الشهداء، ثم انتصار الثورة وسقوط النظام، مستعينة بالحوار والشعر الشعبي.

يشير الكاتب إلى أن المسرحية ألّفها زينب موسى محمد عام 1965، بعد عام من الثورة، ما يجعلها أسبق من مسرحيتي «القصر والنصر» و«ثورة 21 أكتوبر».

يخلص الكتاب إلى أن العمل يجمع بين القيمة التوثيقية والتنويرية، ويبرز حضور المرأة المبكر في التأليف المسرحي السوداني، كما يعكس روح المقاومة والتضامن والتطلع إلى الحرية.

تمهيد:

وإن كانت هناك إشارة تضمنها الإهداء الذي كتبته المؤلفة، فقد كتبت:

«إلى جماهير شعبي البطل لقوته وصموده أمام قوى الطغيان، أرف تهنئتي بمرور عام على الذكرى الأولى لثورة أكتوبر الشعبية ضد الدكتاتورية العسكرية الغاشمة، وإلى جنات الخلد أرواح الشهداء».

الملاحظة الثالثة: وهي تنهض على الملاحظة الثانية، هي أن مسرحية «ملحمة أكتوبر» كانت الأسبق من مسرحيتي «القصر والنصر» و«ثورة 21 أكتوبر»، حيث إنها كتبت بعد عام من الثورة، أي في عام 1965.

الملاحظة الرابعة: هي أن المؤلفة امرأة، هي طالبة الثانوي وعضوة اتحاد الشباب السوداني في ذلك الوقت، الأستاذة زينب موسى محمد. وملاحظتنا تنهض هنا على أن تاريخ التأليف المسرحي في السودان لم يُشر إلى هذا الحضور المبكر للنساء في التأليف المسرحي، كما أشار إلى حضورهن في التأليف الروائي وفي التمثيل، علمًا بأن الأستاذة سكيئة الجزولي هي الأسبق في التأليف المسرحي، فقد كتبت مسرحيتها «مشكلة في بيتنا»، التي تم عرضها في دار المرشدات بأم درمان في العام 1955.

الملاحظة الخامسة: هي أن المسرحية تقع في دائرة ما يُعرف بالمسرح الشعري، فهي مكتوبة بما يُعرف بالشعر «القومي»، وهو شعر يجد تعبيره الأكيد في تجربة المسرح السوداني، بل إن البدايات الأولى للنص المسرحي السوداني قامت عليه، كما في تجارب خالد أبو الروس، وإبراهيم العبادي، وسيد عبد العزيز، والخليفة يوسف الحسن.

وتكمن المفارقة هنا في أن مسرحيتي «القصر والنصر» و«ثورة 21 أكتوبر» مكتوبتان بما يمكن تسميته بالنثر المدني، من «المدينة». وجوهر المفارقة والاختلاف هو التعبير عن قيم جديدة بالشعر القومي، ومن شابة، وفي تجربتها الأولى.

عن نص ملحمة أكتوبر:

تقع المسرحية، التي تبدأ من الصفحة الثالثة، في 18 صفحة من القطع المتوسط، ليس من بيتها الإهداء والمقدمة والصور والرسومات، وتتكون من ثلاثة فصول.

ولعل أول ما نلاحظه على المستوى الشكلي أو الهيكلي هو أن هذه المسرحية لا تستخدم

يمكن القول إن ثورة 21 أكتوبر 1964 السودانية خلّدها الشعر واحتفى بها أكثر من كل الفنون الأخرى وضروب الكتابة الأخرى. فمع عمرها المديد هذا، لا نكاد نعثر على إنتاج نثري قاربها توثيقًا وتحليلًا، غير كتاب «ثورة شعب» (1965)، الذي أصدره الحزب الشيوعي السوداني، ثم كتاب «الثورة الظافرة: 21 أكتوبر يومًا بيوم» للأستاذ شاموق، وقد صدرت طبعته الأولى في العام 1969، ثم كتاب كليف طومسون عن ثورة أكتوبر، ثم كتاب «ربيع ثورة أكتوبر 1964» للدكتور عبد الله علي إبراهيم، الذي صدر في العام 2013، ثم كتاب «خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية.. 64-2014»، الذي صدر عن مركز الدراسات السودانية في العام 2014. يُضاف إلى هذا، بالطبع، المقالات والوثائق وما ورد في الكثير من مذكرات السودانيين، وكل هذا، بالطبع، على حد علمي. أما في مجال الكتابة الإبداعية، فالمسرح والرواية والقصة القصيرة، فالمعروف هنا قليل جدًا. ففي مجال الرواية، لا يكاد يتعدى الأمر روايتين، وقد كتبتا باللغة الإنجليزية، كما أفادني شفاهة، قبل أعوام، الناقد د. أحمد الصادق. أما في مجال الكتابة المسرحية، فقد وقفت على مسرحيتين منشورتين، هما مسرحية «القصر والنصر» للدكتور عبد الله علي إبراهيم، والتي كتبت في العام 1969، ومسرحية «ثورة 21 أكتوبر» للمرحوم مهدي الطيب، المنشورة في العام 1969، ثم أخيرًا «ملحمة أكتوبر».

عن ملحمة أكتوبر:

ثمة ملاحظات لا بد من ذكرها هنا: الملاحظة الأولى: هي أن المؤلفة أو الناشر، أو الاثنان معًا، لم يعرفا هذا العمل بأنه مسرحية، واستخدما مصطلح «ملحمة». فقد ورد في المقدمة: «... أن نُترجم تلك الإحساسات في هذه الملحمة الشعرية الشعبية».

بالنسبة لي، يعود مصطلح ملحمة إلى الثورة نفسها، وليس إلى المصنّف، وفقًا للتعريف النقدي للملحمة؛ فالمصنّف الذي بين أيدينا نص مسرحي تتوفر فيه شروط الكتابة المسرحية، على اتساع هذه الشروط وتنوعها. أما لماذا لم يتم تعريف هذا المصنّف بأنه مسرحية، فهذا مبحث آخر ليس وقته الآن. الملاحظة الثانية: ليس هناك تاريخ للنشر،



المشهد بوصفه وحدة متعارفًا عليها في التأليف المسرحي، تحديدًا التقليدي، خاصة في المسرحيات التي تبني نفسها على صيغة الفصل. لذلك، يمكننا القول إن هذه المسرحية تقع هيكليًا ضمن ما يُعرف بمسرحية الفصل الواحد، وتتكون من ثلاثة مشاهد. مما يعني أن استخدام صيغة الفصل بهذه الطريقة قد يشير إلى عدم معرفة المؤلف بتقنيات التأليف المسرحي على تنوعها. ويبدو هذا جليًا في عدم وصف النص بأنه مسرحية، واستخدام مصطلح «ملحمة»، وكذلك التعامل مع النص كأنه كتيب؛ فقد جاء في موضع آخر من صفحات المصنّف: «كتيب ملحمة أكتوبر (أكتوبر 21)».

تتكون المسرحية من ثماني شخصيات، هي: فاطمة الأم، ومجنوب «طالب جامعي»، وعلي «موظف»، وعثمان الأب، وثلاثة طلاب جامعيين، والمذيع. تتحرك المسرحية عبر ثلاثة أزمنة: ما قبل الثورة، وأثناء الثورة، وأخيرًا سقوط النظام. كما تتحرك في أربعة أماكن، هي البيت والشوارع وجامعة الخرطوم والمستشفى.

يبدأ فصلها الأول، أو المشهد الأول فيها، كما نرى، بجلسة عائلية تضم الأم فاطمة وولديها مجنوب وعلي، يتم فيها استعراض حالة الوطن وما آلت إليه البلاد من فوضى وفساد. ومن جانب آخر، تجري الإشارة إلى البعد الأممي للتححر الذي كان سائدًا في تلك الفترة. ففي هذا الفصل، أو المشهد، إشارات إلى فلسطين واليمن وأنجولا والكنغو وإريتريا، وكذلك بث روح الأمل والتحريض على الثورة.

مجنوب: ما عارفين نعيش كيفن ونصبح ناس والله الظلم أضنانا نحن

خلاص

الطاغي الغشيم الكتم الأنفاس
فاطمة: نعم العلم يا أولادي والوطنية
الأرواح تهون وكمان بشوقا شوية
لسبيل البلاد وطموحا... للحرية
علي: شرارم الأمريكان وفلول جموع أشكول
دليل أحرار تمام ما بتلقى فيهم قول
فتش يا عميل أنصاف حلول وحلول
ما بتلقى الهدف وحاسب تموت مكتول
أما الفصل الثاني، أو المشهد الثاني، كما أرى،
فتظهر فيه شخصيات فاطمة وعثمان والطلبة
والمذيع. ويستعرض هذا الفصل اندلاع الثورة،
حيث الشوارع وجامعة الخرطوم والمظاهرات
والشهداء والجرحى.

فاطمة: الطلبة ماتوا خلاص
والقرشي اندمر بي طلقة من رصاص
عثمان: القرشي اندمر بي طلقة من رصاص؟؟
بتجيبو الكلام من وين وكيف يا ناس؟
فاطمة: قولوا صحيح ما فيه شيئا هازل
كلمني الصباح ود حاج حسين الفاضل
قال لي البلد مقلوبة فيها..... مقاصل
والجامعة الكبيرة بقت خرابا مائل
ومقبرة للصغار وتنكيل بحق الغافل
المذيع «عروة»:
ممنوع

اسمعو المرققة والتجوال
البمرق بنضربو خلاص وصلنا قرار
أوامر أصدرت رصاصنا أحمر وحار
وما تتجمعوا واتجنبوا الأخطار
وإن تتظاهروا تلقوا الضرب بالنار
والخالف كلامنا راجيه سيف بتار
الطلبة: خير يا بوي ولكن ما ينشغل ليك بال
مجذوب انضرب وحالو أحسن حال
مثل في شجاعته أروع... الأمثال
عشان تحيا في سعادة ونحقق الآمال
فاطمة: عثمان أنا مارقة لي جاراتي
اللم شملهن نقاوم العنيد... العاتي

أما الفصل الثالث، أو المشهد الثالث، فتظهر
فيه شخصيات عثمان وفاطمة وعلي ومجذوب
والمذيع. فكأنما المسرحية، مثلما بدأت بالجلسة
العائلية، تنتهي بها. وهذا المشهد مكرس
لتداعيات انتصار الثورة، كخروج مجذوب من
المستشفى وحل مجلس الثورة ورئاسة الوزراء.
كما تتبدى فيه إشارات إلى الموقف المناهض
لأمريكا والمعونة الأمريكية، وكذلك إلى حلفاء
العسكر من القوى السياسية السودانية، فضلاً
عن الإشارة إلى الإضراب السياسي وفعاليته

ودوره، وإلى البمبان الأمريكي.

هذا الفصل، أو هذا المشهد، مليء بالعواطف
الجياشة، بالفرح والزغاريد والتضامن
والهتافات.

عثمان: للإضراب السياسي أثر كبير في
الثورة

خلاه الجبان يعرف وكيف ينزرة
فاطمة: عثمان؟

كدي اصبر لي دقيقة قالوا البيان دا مهم
ولصلاح البلد فوايدو ماشة تعم
المذيع: خلاص حلينا ليكم مجلس..... القوات
ورئاسة الوزارة وكافة الوحدات
وبطلنا التلاعب وشلنا يا شمات
جماعة العساكر زمانا ولى وفات
عثمان: أبشري يا أم علي واديننا زغرودات
مجذوب: يا دوب يا كريم نستنشق الحرية
ونصادق البلاد الحرة ديمة أبيه
مصر والجزائر وكل دولة قوية
في الحق ما بتحابي وما بتبيع لي قضية
وتتعاون سوا إيديه في إيديه
أخوي في المغرب ونتغنى بالقومية
وباكر ليك نعيد فلسطين يا عربية
أكتوبر خلود وحياة جميلة رضية
في ظل أمة سامية أصيلة سودانية

في ختام هذه المقالة الموجزة، غير المهمة
بالتفاصيل، يجدر بي أن أشير إلى أن هذا
النص المسرحي المغمور، لكاتبته الأستاذة
زينب موسى محمد، قد كُتب أو نُشر في العيد
الأول لثورة أكتوبر، كما جاء في المقدمة التي
جاءت بتوقيع اتحاد الشباب السوداني.
كما أشير إلى صورة الشهيد القرشي في
آخر صفحات الكتاب، رسمها الأستاذ الريح
السنهوري، سكرتير لجنة الفنون باتحاد
الشباب السوداني بمدينة. وأشير كذلك إلى
بعض الهتافات التي وردت في النص، وذلك
بسبب أن الهتاف من المشتركات في المسرحيات
الثلاث، والهتافات التي وردت هي:

كفاح الطلبة كفاح الشعب

مات القرشي ليحيا الشعب

الرصاص لن يقنينا والتهديد لن يثنيانا

كما أشير أيضاً إلى أن هذه المسرحية، إضافة
إلى دورها التنويري والتعليمي، فقد لعبت
دورًا توثيقياً. وهنا يمكن القول إن النص راهن
بشكل أساسي على الحوار بوصفه واحداً
من تقنيات الكتابة المسرحية وأنجعها في
توصيل الرسالة المستهدفة، تحديداً التعليمية
والتوثيقية.



شعر المقاومة السري في السودان قبل أكتوبر 1964

يوسف الغوث

يستعرض الكاتب دور شعر المقاومة السري في التمهيد لثورة أكتوبر 1964، باعتباره نتاجاً للقمع وتقييد الحريات في عهد نظام الفريق إبراهيم عبود.

ملخص

يشير إلى أن القصائد انتقلت عبر منشورات سرية في الجامعات والنقابات، كما وظّف الشعراء العامية السودانية وأغاني الحقيقة لنشر الوعي المقاوم وسط المواطنين.

يوضح أن الشعراء استخدموا الرموز التاريخية والصوفية والأسطورية للتعبير عن رفض النظام وتجاوز الرقابة العسكرية.

يخلص المقال إلى أن شعر المقاومة أسهم في تهيئة الوجدان الشعبي للثورة، وأن القصائد التي كُتبت في الخفاء تحولت، مع اندلاع ثورة أكتوبر، إلى هتافات علنية في الشوارع والميادين.



تكتسب دراسة الظواهر الثورية في الفضاء السوداني أهمية نقدية بالغة، عند فحص المسافة الزمنية والجمالية التي سبقت لحظة الانفجار الجماهيري في الحادي والعشرين من أكتوبر 1964.... لم تكن ثورة أكتوبر وليدة صدفة سياسية عابرة، بل كانت تنويجاً لتراكمات وجدانية وفكرية تولى كبرها شعر المقاومة السري، الذي

تشكل في أقبية السرية وضد محاولات التدجين الإجماري التي فرضها نظام الفريق إبراهيم عبود منذ أواخر الخمسينيات، في تلك المرحلة التي حُظرت فيها المنابر وصودرت فيها حرية التعبير..

لقد تحول الحرف الشعري السري إلى أداة تنظيمية وأيديولوجية بالغة الأثر نجحت في اختراق حاجز الخوف وبناء شبكات وعي تحت أرضية مهدت للتحول التاريخي الكبير، وشاركت في صياغة لغة الرفض التي تحولت لاحقاً إلى هتاف علني ملاً ساحات وشوارع العاصمة المثلثة وبقية أنحاء السودان.

تتبدى القيمة السياسية لهذا الشعر السري في قدرته الفائقة على استخدام الرمز والتعمية كوسيلة لتمير الخطاب الثوري وتفادي مقص الرقيب العسكري الصارم..

لقد لجأ شعراء تلك المرحلة إلى استدعاء شخصيات تاريخية ورموز صوفية وأسطورية لإسقاطها على الواقع السياسي المعاش، فصار الحديث عن الظلم الفرعوني أو ليل الاستعمار أو شح الأمطار بمثابة شفرات دلالية يفهمها المتلقي السوداني على الفور بوصفها إدانة صريحة للنظام القائم..

من جهة أخرى اتخذ هذا الشعر أشكالاً تداولية بالغة الذكاء، فكان يُتداول عبر منشورات سرية تُكتب بخط اليد أو تطبع على آلات الرونيو البدائية لتوزع في أوقات متأخرة من الليل داخل دور اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وداخل مقار النقابات العمالية والمهنية التي كانت تغلي بالرفض الصامت، مما جعل النص الشعري السري يقوم بوظيفة المنشور السياسي والبيان الحزبي ومحركاً لكوامن الغضب ومبقياً على جذوة المقاومة مشتعلة في الصدور.

لم يقتصر شعر المقاومة السري على القصائد الفصحى ذات الطابع النخبوي، بل تمدد بذكاء

استراتيجي نحو الوعي الشعبي من خلال توظيف شعر العامة السودانية وأغاني الموردة والحقيبة بعد إعادة شحنها بدلالات سياسية جديدة، مما أتاح للثورة أن تتغلغل في أنسجة الحياة اليومية للمواطن البسيط في الأسواق والأحياء الشعبية.

حينما أزفت ساعة الصفر في أكتوبر، كان هذا الإرث السري قد أنجز مهمته التاريخية المتمثلة في توحيد الوجدان القومي وتأمين الحاضنة الشعبية للحراك، ليتجسد هذا التراكم الخفي في أروع صوره عندما انهار جدار السرية وخرجت تلك الأبيات المحبوسة لتصدح بها الحناجر علانية في الميادين والشوارع، مؤكدة أن جماليات الاختباء والتخفي لم تكن نكوصاً أو هرباً، بل كانت عملية هندسة واعية لبناء فجر الحرية الآتي من عتمة الزنازين وصمت المتاريس....

إن الاستبصار النقدي لتاريخ النضال السوداني لا يستقيم دون الاعتراف بأن الوعي الشعري السري كان الحاضنة الحقيقية التي تشكلت في رحمها ثورة أكتوبر 1964، فلم تكن القصيدة المكتوبة في الخفاء ترقاً إبداعياً، بل كانت عملاً نضالياً أصيلاً نقل الاستلاب العام من مساحات الاستسلام إلى آفاق الفاعلية والمواجهة..

إن بلاغة الكتمان وتوظيف الرمزية المشفرة قد نجحا في إبطال مفعول الترسانة القمعية للدولة العسكرية، مما جعل لحظة الانفجار الأكتوبري مجرد تحصيل حاصل لانفجار لغوي ووجداني تم إنجازه مسبقاً، في وجدان الشعب..

لقد ظل هذا الإرث الأدبي السري مرجعاً معرفياً وملهماً يؤكد أن الحرف المقاوم لا يمكن محوه، وأن أجنحة الشعر قادرة على الطيران بالثورات نحو فضاءات التحرر والخلود مهما بلغت شدة العتمة.



دوري أبطال أفريقيا..

الهلال يتأهل عن جدارة إلى دور المجموعات

حجز الهلال السوداني مقعده في دور المجموعات ببطولة دوري أبطال أفريقيا لكرة القدم، بعدما جدد فوزه على سيداما كوفي الإثيوبي بهدفين من دون رد، في إياب الدور التمهيدي الثاني، ليحسم تأهله بنتيجة 0-4 في مجموع مبارياتي الذهاب والإياب.

ملخص





أفق جديد

في الدقيقة الثانية من الوقت بدل الضائع للشوط الأول، ليمنح فريقه الفوز بنتيجة 2-1 في مجموع المباراتين، بعدما انتهى لقاء الذهاب في لومومباشي بالتعادل 1-1.

ويطمح الأفريقي إلى التتويج بلقبه الثاني في البطولة القارية، بعدما سبق له إحراز اللقب عام 1991، ليصبح ثاني ممثل للكرة التونسية في دور المجموعات هذا الموسم، إلى جانب غريمة التقليدي الترجي. في المقابل، أخفق مازيمبي في مواصلة مشواره نحو لقبه السادس، والأول منذ عام 2015.

وفي نواكشوط، تأهل نواذيبو الموريتاني إلى دور المجموعات بعدما قلب خسارته ذهاباً أمام سان بيدرو الإيفواري بنتيجة 2-1 إلى فوز بهدفين من دون مقابل في لقاء الإياب، الذي أقيم على ملعب «شيخ ولد بديا». وافتتح كارتتييه ديمبيلي التسجيل للفريق الموريتاني في الدقيقة العاشرة، قبل أن يضيف شيخ خطاب الهدف الثاني في الدقيقة 53، ليحسم نواذيبو التأهل بنتيجة 2-3 في مجموع المباراتين.

ومن المقرر أن تُجرى قرعة دور المجموعات في البطولة يوم الأربعاء المقبل، لتحديد مواجهات المرحلة المقبلة، التي تشهد تنافس الأندية المتأهلة على مواصلة مشوارها نحو اللقب القاري.

وافتح الكونغولي الديمقراطي إرنست لوزولو سبيل التسجيل للهلال في الدقيقة 33، قبل أن يعزز قائد الهجوم محمد عبد الرحمن «الغريال» تقدم فريقه بإحراز الهدف الثاني في الدقيقة الثانية من الوقت بدل الضائع للشوط الأول. وكان الفريق السوداني قد فاز بالنتيجة نفسها في لقاء الذهاب بمدينة دير داوا الإثيوبية، ليؤكد تفوقه ويحسم بطاقة العبور من دون عناء يُذكر. وفي مواجهة أخرى، انتزع المغرب الفاسي بطاقة التأهل بعد فوزه على ضيفه أسيك ميموزا الإيفواري بنتيجة 2-1، في مباراة امتدت إثارتها حتى اللحظات الأخيرة. وتقدم الفريق المغربي بهدف كريستوفر إيباي في الدقيقة 62، قبل أن يدرك كي. باكاري التعادل للفريق الإيفواري في الدقيقة 73، لكن خالد بابا سجل هدف الفوز في الدقيقة 97، ليحسم المغرب الفاسي مجموع المباراتين بنتيجة 3-2، مستفيداً من تعادل الفريقين 1-1 في لقاء الذهاب.

وفي تونس، تأهل الأفريقي إلى دور المجموعات بعدما تغلب على ضيفه تي بي مازيمبي الكونغولي الديمقراطي بهدف من دون مقابل، في إياب الدور التمهيدي الثاني. وسجل الكامبيروني تاديوس نكينغ هدف المباراة الوحيد